شرحي
كتاب ديباجة المصباح

قرعه ايله حصه مزه اصابت ايدن صاحب الحاجي عزت افندي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

الحمد لله الذي لا يبلغ كنهه جاه اي لا يصل الى تصوره بحقيقته
احد كل من يجد في اكتسابه باي طريق كان من النظر والرياضة
وان وصل الى تصوره بوجه لمتنزه عما سواه وما قيل انه جاه
بالحاء المهملة على معنى انه لا يبلغ كنهه من ابى بجده فليس بشيء
لخلوه من حدة الفايدة اعني من الاشارة الى عدم الوصول
باي طريق كان على ان فيه ايهام جواز التحديد بدون البلوغ الى
الكنه هو بط ولا يحصى اي لا يضبط عدد نعمه حاو في الكتب
وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها اي لا تضبطوا عددها فالاحصاء
هنا استعمل في الضبط فقط على سبيل التجريد كما قالوا في قوله تعالى
اسرى بعبده ليلا حار اي صار متحيرا في بحار عرفانه ارواح العالمين
بكسر اللام ونار اي صار مستنيرا بانوار احسانه اشباح جميع
العالمين بفتح اللام والصلوة على من لم يبق حيا لم يتجر فلا يقتضي
الا مفعولا واحدا وهو قوله اثرا وهو بفتحتين ما بقي من رسم
الشيء للكفر الا طمسه محاه من المخطوط تفسيره في مختار الصحاح
الطموس الانمحاء من باب دخل وجلس وطمسه غيره من باب ضرب
فهو متعد ولازم ولا رسما عطف على اثرا ولا زائدة مؤكدة

مؤكدة للنفي اي ولم يترك رسما من رسوم الكفر الا ازاله وعفا
في مختار الصحاح وعفى المنزل اندرس والحى وعفته الريح يتعدى
ويلزم وبابهما عدا انتهى فهذه القرينة مؤكدة لما عطف على
القرينة السابقة بحسب المعنى محمد بالجر المبعوث بالهدى
اي بالاهتداء او بالهداية للناس فان هدى يجي لازما و
متعديا والنور اي بالنور الذي كان يتلالا في جبهته
وبنور الاسلام الذي طلع على الخلق فدفع عنهم ظلمة الكفر
المنشرح بيمن مقدمه بالفتح والسكون مصدر ميمي من قدوم
اي محمد الذي ينشرح ببركة قدومه بالرسالة القلوب مرفوع
على انه فاعل المنشرح المعتمد على الموصول والعقود عطف على
القلوب فالمنشرح بالجر صفة تبعية لمحمد صفة جرت على
غير من هي له والصلوة على اله الكرام جمع كريم واصحابه العظام
جمع عظيم اما بعد فهذه اشارة الى الاوراق التي كتبتها [illegible]
او حقيقة بناء على ان الديباجة مقدمة متاخرة [illegible]
اوراق مكتوبة لاعراب ديباجة كتاب المصباح في مختار الصحاح
الديباجتان الخدان فكان ما ذكر في اوايل الكتب خدا و
جهها فلذلك يسمى بالديباجة ماخوذة من فوايد [illegible]
المفتاح وابتدئ انا اولا بنصب على الظرفية اي قبل
اعراب الديباجة باية من كتاب الله تعالى تبركا وتيمنا و

وعرفوا الآية بانها طائفة من القرآن يتصل بعضها ببعض الى
انقطاعها طويلة كانت او قصيرة وبيت بالجر اي ابتدى بابيات
من الابيات ليقصد مدائحه ومرثيتا اي خلافه في باب الاعراب
واعتبارا عليه يقال بدن على شيء من باب دخل نحو وده واشتمل عليه
كذا في مختار الصحاح معتصما حال من فاعل ابتدى من الله بحبل الرشاد
اي متمسكا بحبل الرشاد كائنا من الله وقدم الحال اعني من الله على ذي
الحال المجرور وهو بحبل الرشاد وان لم يجز في الاصح للسبع على الاول
اعتصم به تمسك وما وقع في بعض النسخ حبل الرشاد بدون الباء لا
يساعده ما كتب اللغة الرشاد هاهنا غاية الاهتداء بالسبيل
بفتح المهملة الاستقامة ومعتذرا عطف على معتصما بان تشفع
الى غير هذا بعد واو العذر اي معتذرا عند كرم الناس مقبول ما قال
فقوله تعالى قال رب اني لا املك الا نفسي واخي قال فعل ماض
فاعله مستتر فيه راجع الى موسى رب منادى حذف منه حرف النداء وحذف
ياء المتكلم ايضا اجتزاء بالجيم والزاء المعجمة اي اكتفاء بالكسرة
عن تمامه قالوا ان ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى جاز اسكانه
وفتحه كما جاز في غير النداء وجاز حذفه اجتزاء بالكسرة وهذا الحذف
في غير النداء قليل لان النداء موضع تخفيف لان المقصود من
الكلام هو غير النداء فلما لان النداء فيطلب الفراغ منه بتسرع
لتوجه الى المقصود في الكلام وجاز ابدال الالف الالة نوعا من

من التحقيق ولا يكاد هذا الابدال يوجد في غير النداء نحو يا رب
تجاوز عني وعليه قوله عليه السلام اتقى الله لا يغير تنوين اصله
يا بلال اي بحذف ياء وقلب ياء المتكلم الفاء واما ما روي معنونا
او منونا ما جعل بلال اسم جنس نحو لكل فرعون موسى فليس مما نحن
بصدده لكن ينبغي ان يعلم ان حذف الياء وقلبها الفا في المضاف
اليه الياء المتكلم انما يجوز اذا كان مشهورا بالاضافة اليه فلا
يقال في يا عدوي يا عدو بحذف الياء ولا يا عدوا بقلبها
وحذف رب بدون الياء المحذوف منصوب لانه مفعول به لان
معناه ادعو واعني رب ويارب مع سافتها اي اخرها وما بعدها
يقال ساقة الجيش اي مؤخرها يعني ان قوله يا رب مع قوله
لا املك الا نفسي واخي في محل النصب لكونه مفعول القول
هكذا قيل لكن فيه نظر لان الجملة لا تقع موقع المفرد لا يكون
لها محل من الاعراب لان الجملة جنبة لا تستحق الاعراب بنفسها
فلم يكن لها حظ من الاعراب الا من جهة قيامها موقع المفرد وهذا
مشهور لا ستره بالفهم باسقيه اي لا شك فيه وهذه الجملة
اي جملة يا رب مع سافتها ليست بواقعة موقع المفرد لان معمول
القول لا يكون الا جملة اي معمول القول الذي قصد به الحكاية جملة
محكية مستقلة ليست الا جملة ولهذا قالوا وجب كسر ان بعد
القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي تدبر وكذا ما وقع

فصلة لا يكون الا جملة قوله اللهم لفظة يقال فصلة بالاستثنا
في الاكثر لنفي الاسم الخطاء الحاصل لنفي الكل واثباته والوقوع
خلافه نحو ما جاءني القوم او جاءني في اللهم الا زيدا فمعناه لا تواخذني
يا رب فان كلامه الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى وكذا
كلامه عند المتنبع فكانه قال ايها المستمع اعلم اني ادعو الله ليشهد علي
كما ان انه حق او تشتمنا صدق وقد يقال في غير العادة يستعمال
هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف فكانه يستعان في اثباته بالله تعالى
واصل يا الله ام اي قصد لنا بالخير فحذف حرف الندا لكثرة
الاستعمال وجعل فعل الامر عوضا عنه واتصل به فصار اللهم اي يقال
اي قال بعضها يغني ذكره وبطل جعلا بالباء قوله قولهم قولنا في بابه
وغير ذلك لكن ح لا يكون الجملة واقعة في مفعول القول المذكور
بل يكون مفعول لذكره الكلام فيما وقعت فيه من جوابه الصحيح ان
الجملة واقعة موقع مفعول قال والمفعول لا يكون الا مفردا فتعين
ان لا نعلم انها ليست بواقعة موقع المفرد مطلقا بل باعتبار كون مقول
القول حكاية عن واقعة وجملة باعتبار كونه في موقع المفعول
فهو في موقع المفرد فبهذا الاعتبار حكم بانه منصوب المحل لكن لا يخفى
عليك ان قولك القائل في محل النصب لكونه مقول القول
يأبى عنه هذا واعلم ان كل [illegible] ان الجملة الواقعة موقع القول
في محل النصب من قسم الجملة والا ما لا محل لها من الاعراب

من الاعراب والى ما لا محل منه وثبت عند ذلك قولهم ان مقول
القول يكون جملة محكية ولا يكون لفظه منصوبا الا اذا كان
مصدرا كقولك قلت قولا حقا لان القول مصدر بمعنى الكلام
مثلا او اقبل شخص الله اكبر ويقول احد في جوابه قلت حقا
حقا فان معناه الله اكبر وهذا الكلام حق فقولك قولا حقا
بدل على هذا المجموع ولهذا جاز ان يكون مفردا انتهى اما
وجه آخر ان المفعول لا يكون الا مفردا فلان المفعولية
وكذا الفاعلية انما تطردان على الاسم الذي هو من اقسام
الكلمة والكلمة لا يكون الا لفظا مفردا جملة في تقسيم
الكلام ويحصل المرام بفتح الميم المطالب من ارام الشيء
طلبه كذا في شرح [illegible] للكشاف ولذا اي لكون
القول المذكور منظورا فيه قول النحاة ان الكلام لا يكون
الا من اسمين او من اسم وفعل منظورا فيه ايضا فانه منقوض
بالمنادى نحو يا رب فانه كلام مع انه مركب من حرف
الندا والاسم هو المنادى لان المنادى هو الاسم المطلوب
اقباله باحد حروف الندا ففي قوله منقوض بالمنادى
نوع تسامح قوله وجوابهم مبتداء وخبر قوله مرتبط اي
جواب النحاة بالندا في تقدير الفعل كما هو حيث قال
فان معناه ادعو او اطلب رب فيكون مركبا من فعل

واسم مزايف مبطل بانه لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا
للصدق والكذب لان الفعل الذي قدر به النداء مثل ابدو
او اعني وادعو كذلك اي محتمل لهما لكن يمكن ان يقال نصره
نصب علي انه مفعول له لجريان الملازمة في قوله لو كان في تقدير
الفعل لكان محتملا للصدق والكذب ممنوعة اذ ابصدق
تلك الملازمة لو كان الفعل المقدر به النداء اخبارا وهو ممنوع
لا يجوز ان يكون وذلك الفعل المقدر من الصيغ المشتركة بين
الاخبار والانشاء كالفاظ العقود جمع عقد بالفتح كالبيع و
العتق والنكاح وغيرها نحو بعت واعتقت وزوجت فانه
اي لفظ بعت وكذا نظايره مشتركة بين الاخبار والانشاء
فانه بعت مثلا يستعمل للانشاء البيع تارة اي مرة وللاخبار
عنه اخرى صفته لمحذوف اي تارة اخرى في مختار الصحاح يقال
فعل تارة بعد تارة اي مرة بعد مرة والجمع تارات وتير كعنب
وربما قالوا افعله تاريه تار بحذف التاء انتهى واما انتصابها
فهو اما على الظرفية او على المصدرية على قياس ما قيل في مرة
في قولك ضربته مرة وكذا لفظ ادعو يستعمل تارة لانشاء
النداء اي لابتدائه وانشائه بهذا اللفظ وتارة اخرى
للاخبار عن الدعوة الاتية فلا باس لنا ان نذكر هنا معنى
الانشاء والاخبار ارشادا للمتعلم وهو ان الكلام اما ان لا

لاظهار مدلوله وثبوت القيام لزيد وكذا قولك بعت
اذا اردت به الاخبار يكون لاظهار مدلوله وهو اي مدلول
بعت صدور البيع منك في الزمان الماضي او لاثبات مدلوله
عطف على قوله لاظهار مدلوله فهو الانشاء كقولك اضرب
فان المقصود منه اثبات مدلوله وهو طلب صدور الضرب
من المخاطب وكذا بعت اذا اردت به البيع الحالي يكون لاثبات
صدور الفعل منك الآن قالوا هذا اللفظ مبني على الفتح بناء
لانه ما تضمن او ما اشبه الاسم الاشارة لان قولك الآن معناه
هذا الوقت على ما هو مذهب سيبويه واما المبنيا لجنسه لحرف ملزوم
في اصل الوضع وغيره واحدة فانها لا تثنى ولا تجمع ولا تصغر
ويكون في الاستعمال مع لام التعريف وساير الاسماء يكون
في اول الوضع نكرة ثم تتعرف وتنكر ولا يبقى على حال فلما
لم يتغير فيه شبه اللام بشابه الحرف لان الحرف لا يتصرف
فيه كذا في شرح اللباب وهذا المذكور من قولنا اما
لاظهار مدلوله او لاثبات مدلوله معنى قولهم الاخبار
اثبات ما كان يريد ان معنى قولهم الاخبار اثبات
ما كان او نفيه وان خرج عنه ظاهر الاخبارات الاستقبالية
والحالية لكن يتناولها في التحقيق لا معناه هو المذكور بعينه
وذلك لان معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان انه اثبات

ما ثبت وتحقق في نفس الامر من النسبة في احد الازمنة الثلاثة ف
فيدخل فيه نحو يضرب حالا واستقبالا وتقول تلبس من قبيل
التعريفات المساوية بل المساواة الواقعة فيما بينهم فانهم كثيرا
ما يكتفون بذكر البعض من الكل ومعنا كذلك او نفيه عطف
على اثبات اي نفي ما ثبت على المعنى المذكور فيدخل نحو لا يضرب
والانشاء اثبات ما لم يكن اي ما لم يوجد بعد كطلب الفعل في
الامر وطلب تركه في النهي فانهما انما يحصلان بلفظ الامر
والنهي وبعد اللفظ موجود له فهذا اي قولنا اما الاظهار مدلوله
او لا اثبات مدلوله معنى قول اهل المعاني اي قول علماء علم المعاني
والبيان اما ان يكون لنسبة الكلام خارج تطابقه اي تطابق
تلك النسبة لذلك الخارج او لا تطابقه فخبر والا اي ان لم يكن
لنسبة الكلام خارج تطابقه والامنها النسبة فانشاء بل
مركب من ان ولا فانشاء بيان ذلك ان الكلام الذي دل على
وقوع نسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي
بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لابد ان
يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك
او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة
من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان يكون ثبوتيين
او سلبيين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام

الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت
به الاخبار عن البيع الحالي فلا بد له من وقوع بيع في الخارج حاصل
بغير هذا اللفظ تقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الا
نشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته له بل البيع يحصل في الحال
بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجود له فالبحث طويل الذيل الي
منتشر الاطراف والجوانب قوله فليلي في معنى الاخبار والانشاء متعلق
بالبحث وانما اخره للمشاكلة بقوله ما نحن فيه يعني في قوله فالاولى البحث
الى ما نحن فيه من الاعراب الآية الكريمة اي ان حرف من حروف
المشبهة بالفعل ونحن ضمير المتكلم نصب لكونه اسم ان لا املك لا حرف
نفي املك فعل مضارع مبني للفاعل فاعله مستتر اي منوي فيه هو
انا الا حرف استثناء ههنا وانما قال ههنا كاحرف فانه قد يكون
مركبا من ان ولا وكذا قد يكون صفة كغير على حاله نفسي ضمير المتكلم
فيه مجرور ومحل لاضافة النفس اليه ونفس المضاف الى ياء المتكلم
منصوب بتقدير لا املك هذا على راي الشيخ ابن الحاجب واما
على مذهب بعضهم فمنصوب محلا والالا اشارة الى المذهبين قال
فيما سبق ومحل رب منصوب والاستثناء ههنا مفرغ بحذف
المستثنى منه تقديره لا املك شيئا من الاشياء او نفسا من
النفوس الا نفسي واذا كان الاستثناء مفرغا يعرب ما بعد الا حسب
العوامل في الفجاء لكن هنالك بحث فذلك اي يقيم وعده وكلمة

حسب اذا كانت مجرورة بحرف الجر فالسين وربما مفتوحة والا
فهي ساكنة وربما تسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول فالعامل
معنا وهو لا املك نقتضي النصب فيكون منصوبا به بانه مفعول به
وانما سمي هذا الاستثناء اي المستثنى مفرغا لانه فرغ بضم الفاء مجهول
فرغ بالتشديد له اي جعل يتبين للمستثنى العامل الذي قبل الا فسمي
بالمستثنى المفرغ على ما قالوا مجاز مرسل من قبيل اطلاق اسم الفاعل على
المفعول اذ المفرغ في الحقيقة هو العامل بحذف المستثنى منه وجعل
اعرابه اي اعراب المستثنى منه لما بعد الا اي المستثنى وتسمي ما بعد
الا باسم المستثنى منه من الفاعل والمفعول مجاز امثلا اذ قلت ما
جاءني الا زيد احكمنا بانه فاعل جاء وهو في الحقيقة بدل من الفاعل
المقدر بدليل جواز ما قام الا هند مع امتناع ما قام هند وكما ينبغي
ان تعلم ان الاستثناء المفرغ يجئ في معمولات الفعل الا المفعول
معه تقول ما مررت الا بزيد وان نطق الا ظلقا وما ضربته الا تاديبا
وما احتملا الا انا الا اياه ولا تقول لا تمشين الا زيدا ومحل الجملة
الفعلية المنفية اعني لا املك مع ما تعلقت بتلك الجملة فيه هذه عبارة
مشهورة فيما بين المعربين لكن فيه مسامحة لا تخفى اذ الجملة ليست
بعاملة رفع لكونها خبر ان مع اسمها وجزء ما من مقول القول اي
جزء منه ولا محل له من الاعراب لان الكائن في محل النصب على
ما قبل هو مجموع المقول لا جزؤه على ما صرحوا به واني محتجا

محل جرهما الاول ان يكون مرفوعا بتقدير الواو فيه للعطف
وفيه اي في الوجه الاول وجه ايضا نصب على المعية فانه
من الفاعيل التي يجب حذف فعلها مثل سقيا ورعيا اي اخوا ايضا اي
رجع رجوعا اما ان يكون مبتدا وخبره محذوف اي واخي لا يملك
الا نفسه او خبر مبتدا محذوف اي ومثل اخي وانما حذف المبتدا
المبتدا او الخبر لقرينة سوق الكلام او عطف على اسم ان فان قلت
كيف يعطف على اسم ان المفتوحة والكلام في كون اخي مرفوعا قلت
المضاف مقدر اي على محل اسم ان المعتبر قبل دخوله عليه وفيه اشارة الى
ما اختاره بعض النحاة من ان المعطوف يعطف على محل اسم ان وحده
لا على مجموع ان مع اسمها كما قال البعض او عطف على فاعل لا املك
وانما قال لوجود الفصل لانهم قالوا لا يجوز العطف على المرفوع
المتصل بلا استقباح عند البصريين بناء على ان الضمير المرفوع المتصل
صار كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث انه متصل
لا يجوز انفصاله فكلمة مستقلة واما معنى فمن حيث ان الفاعل
كجزء من الفعل اذ لا بد للفعل منه فلو عطف كان كالو عطف
على بعض حروف الكلمة الا اذا اكد بمنفصل او بفصل ما فاصل
قبل العاطف او بعده فيجوز من العطف عليه بلا استقباح
لانه اذا اكد بمنفصل ظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة
بدليل جواز افراده مما اتصل به تاكيد فحصل له نوع استقلال

هذا لكن بقي البحث في هذا الجواز كيف لو اكد وجوده كان كا
لو اكد بعض حروف الكلمة و يؤيد ما قلنا ما ذكره بعض المحققين في
حواشي حاشية الشريف شرح المطالع فارجع اليه وكذا اذا وقع
الفصل يحصل طول الكلام و طول الكلام قد يغني عما هو الواجب
فيحذف طلبا للاختصار نحو حضر القاضي امرأة بحذف تاء التأنيث
من حضرت الحافظوا عورته بالنصب بحذف نون الجمع من الحافظون
فافهمه و على الثاني بواجب اولا وهي فاعل فعل محذوف اي ولا يملك
اي الا نفسه او بعمل ان و يقدر له خبر و عليه ان الكلام في كون
اي مرفوعا اللهم الا ان يقال المخبر ان المخففة الملغاة عن العمل عليها
هو الاغلب لفوات الشبه اللفظية بالفعل بتقديره وان اي لا املك
الا نفسه فيكون عطف جملة على جملة اي لا املك والفرق بينه وبين
الوجه الثالث ان العطف فيه ان كان من قبيل عطف الجملة على الجملة
على الاصح لكن ليس عطفا على الجملة اي لا املك على ما اشرنا اليه هذا
هو المتبادر من قوله على جملة اي لا املك لكن الظاهر من عدم التعرض
لتقديم الخبر في الوجه الثالث ونوضحه للموضعين ليكفي هذا
الوجه وفي الرابع وجوه النصب التي سنبين ان يذهب الشارح اليه
ما ظهر من انه من قبيل عطف المفرد على المفرد والثاني ان يكون
الواو للحال ويقال لها واو الابتداء ايضا فيكون ما بعدها مرفوعا
مبتدا او خبر مبتدا محذوف ويفرق هذا الوجه عن الاول بان لا يكون

لا يكون اخي معربا معطوفا على شيء و فيه اي في الوجه الثاني
وجوه ايضا الوجه الاول انه مع الخامس هو ان يكون فاعل
الفعل محذوف لو قال بدل قوله الثاني اما والواو للحال عطفا على
قوله الواو للعطف وجعل الوجه الثالث كونه منصوبا والثالث
كونه مجرورا لكان احسن ترتيبا واضبط قسما كما لا يخفى والثالث
ان يكون منصوبا وهو على وجوه ايضا لانه اما عطف على نفسي المنصوب
على انه مفعول لا املك او عطف على اسم ان اي على محل المنصوب
المعتبر بعد دخول ان عليه او مفعول معه على ان يكون الواو بمعنى
مع لا للعطف والوجه هذا الوجه من باقي وجوه النصب او قدم عليها لكان
اولى لما لا يخفى او بعمل ان المقدرة و بقدر له الخبر اي وان اخي لا املك
الا نفسه فيكون عطف جملة على جملة اي لا املك الرابع ان يكون
مجرورا والواو للقسم بفتحتين اي وحق اخي هذا القسم للضعف لا
ان فيه معنا فا مقدرا والواو للعطف وهو على وجوه ايضا لانه
اما لعطف اي على الضمير المجرور اعني الياء المحذوف من ربي جنسا او
بالكسرة اي وربا اخي او لعطفه على الضمير المجرور في نفسي كذا قيل
لكن فيه اي هذا القول وهو كون الواو للعطف على الضمير المجرور في
ربي او في نفسي ضعف لعلم في موضعه فانهم قالوا ان العطف
على المضمر المجرور لا يكون الا باعادة الجار سواء كان الجار حرفا نحو مررت
بك وبزيد او اسما كما في الاية المذكورة لان المجرور متصل بالجار

بانه اتصاله فالعطف على الضمير المجرور ويكون بمنزلة العطف
على بعض حروف الكلمة وليس منفصل حتى يوكد ونا كيده بالمرفوع
المتصل خلاف الغياب والعطف نفسى المحذوف على نفسى المذكور حملا
على حذف المضاف اي ونفس اخي والبقاء بالجر عطف على قوله حذف المضاف
اليه على اعرابه الاول فانه كما يجوز حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه في الاعراب نحو قوله تعالى واسئل القرية بالنصب اي
اهل القرية بالنصب اهل القرية كذلك يجوز ابقائه على اعرابه الاول
كقوله اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد
بالليل نارا اي كل نار الهمزة في اكل امرأ للاستفهام الانكاري وكل نصب
على انه مفعول اول لتحسبين والباء فاعله عند الجمهور وتوقد نعت
الاول اصله تتوقد فحذف احد التائين وانما قال على وجه لان
فيه وجه آخر وهو نارا مجرورة معطوفة على امرئ الاول فجملة الوجوه
المذكورة في الآية ثمانية عشر هكذا في النسخ التي بايدينا والظاهر
والظاهر انه سهو الناسخ اذ جملة الوجوه المذكورة ههنا
ليست الا سبعة عشر كذا اعراب هذه الآية في كتب التفاسير
بعضه تصريحا وبعضه تلويحا اي اشارة والله اعلم من كل عالم
بحقيقته اي بحقيقة الاعراب المذكور ولما فرغ من اعراب
الآية الكريمة شرع في اعراب البيت فقال اما البيت فقوله
الطيب من طلب المجد فليكن كعلي يهب الالف وهو يبسم

يتبسم اهله بمن لبسم موصول يجي للعاقل خالبا على ما مر مرفوع
المحل للابتدائية طلب فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد الى من وصلته
سيجي لك زيادة تحقيق الصلة المجد مفعول طلب واعلم
ان الاسماء منها ما هو متضمن معنى الشرط كزيد فلم يدخل الفاء في
خبره عند سيبويه ويدخل عند ابي الحسن الاخفش لكن بالحملة على
الزيادة فلا خلاف منهما في الحقيقة ومنها ما يشتمل على ما يتضمن
معنى الشرط او لمشابهة للشرط فالواقع جملة من الاول كعبيث قوله
الفاء عليه بخلاف الثاني وكذلك المشابهة بان يكون ذلك المبتدأ موصولا
او نكرة لا بها مما كلمة الشرط والصلة او الصفة فعلا كشرط الكلمات
الشرطية وظرفا للنعامة على الاصح فصار الخبر كالجزاء الذي يدخل
الفاء وهذا دليل على انه اذ من كلمات الشرط وجواز ترك الفاء
في الخبر وكذا الموصوف بالموصول المذكور ويجب بالمشابهة
لا يكون مشتملا على معنى الشرط بل اذ لم يوجد مانع عنه وهو ليت
ولعل بل جميع نواسخ الابتداء غير ان وان على رأي صاحب
العباب الشرح اللباب اذ تقدر هذا فنقول قوله فليكن
خبر المبتدأ الذي هو من بالفاء وانما كان بالفاء ولان
المبتدأ اسم موصول وصلته فعل وكلما كان المبتدأ كذلك
جاز دخول الفاء في خبره كما سيجي بعد هذا وعدها بلا وفاء
وانما قال كان في فليكن بناء على ان المضارع ماخوذ من الماضي

والمشتق متضمن للمشتق منه فان قلت المناسب ان يقول
وليكن في فعليك اما تامة او ناقصة فلم لم يقل كذلك قلت بنا
على ان التقسيم الى التامة والناقصة قد اشتهر فيما بين المعربين
بالنسبة الى كان دون غيره فان قيل لم قال تامة بالتاء قلنا زيد
التاء في امثاله ليفيد وحدة اللفظة ان كانت لفظة كان ناقصة
كعلى خبره اي فليكن الطالب للمجد مماثل العلى ان كانت تامة
فكعلى حال من اسم كان ولو قال حال من فاعل كان لكان ادبا فمتعلق
للمسند محذوف اي كونا كالكون على انه اتفقه المضاف ليستقيم المعنى
يهب يحتمل مضارع فاعله مستتر فيه عايد الى ما فيه نظر لان رجوعه اليه
لا يستقيم على تقدير كون الجملة خبر كان بعد الخبر فالاولى ان يقول
عايد الى ما او الى الطالب الالف منصوب على انه مفعول ومحل الجملة
الفعلية اما نصب على انه خبر كان بعد الخبر على تقدير الناقصة او على
الحال من على او محلها رفع على انه خبر المبتدا المحذوف اي هو على كرم
الله وجهه يهب الالف ولو قال على حال يهب الالف اولى لئلا يلزم
رجع ضمير يهب الى ضمير هو او صلة حذف موصولها اي كعلى الذي
يهب الالف والصلة مع الموصول في محل الجر لكونها صفة على او
جملة مستانفة على هذين الوجهين الاخيرين لا محل لتلك
الجملة من الاعراب لان الجملة وقعت صلة او مستانفة من الجمل
السبع التي لا محل لها ومعنى الاستيناف ان يقع جوابا عن سؤال

مقدر واشار اليه بقوله معنى لما قال فليكن كعلي كانه قال
قائل ما شانه اي امره وحاله فاجاب بقوله يهب الالف وهو مبتسم
الواو فيه للحال هو مرفوع المحل على الابتدائية ومبتسم خبره وفيه راجع
من ارجاع الضمير الى الضمير كما لا يخفى والجملة الاسمية اعني المبتدا مع خبره
في النصب للحالية وهذا القدر كاف من الاقوال والله اعلم بحقايق
الاحوال قد حان اي قرب وقت الشروع الى المطلب هكذا وجد
المشهور لقد ثبت الشروع بقي دون الى ديباجة الكتاب لمصباح
بعون الله العزيز الوهاب لكن لا بد البدا الوفاق ومنه قولهم لا بد
من كذا كانه قيل لا فراق منه لنا اولا من بيان امور اربعة كالنية
في حث تفتح الحاء الحريص الاعلى طالب النحو قوله في قراته متعلق
بالحث والقراة على وزن الدراية مصدر قرا والامر الاول من تلك
الامور الاربعة في اثبات وجوب قراته بيانه اي بيان ذلك الاثبات
ان قراة النحو واجبة لانها يتوقف عليها معرفة الواجب وكل ما يتوقف
عليه الواجب فهو واجب فقراته واجبة اما بيان الصغرى اي
المقدمة الاولى وهي قوله انها يتوقف عليه الواجب فلان توحيد
الواجب تعالى واجب بلا شبهة وهو التوحيد الكامل النافع في
الاخرة والاولى موقوف على التصديق النبي عم وهو الموقوف بالجزم
التصديق على معرفة اعجاز نظم القران وهو الموقوف على علم البيان
وهو الموقوف على علم النحو فالموقوف على الموقوف على الشيء موقوف

على ذلك الشيء فالتوحيد موقوف على قراءة النحو بهذه الوسائط الثلث
واما بيان الكبرى اي المقدمة الثانية وهو ان ما يتوقف
عليه الواجب فهو واجب فمعلوم في الاصولين اي اصول الدين
وهو علم الكلام واصول الفقه فبعد بيان المقدمتين ثبت المطلوب
وهو وجوب قراءة النحو عن عبد الله بن المبارك انه قال ما شاء الي
وخلفت الستين الف درهم فانفقت منه ثلثين الف درهم في تعلم الفقه
وثلثين الفا في تعلم النحو والادب وليت الذي انفقته في تعلم النحو الى
فان النصارى كفروا بتحريف حرف واحد من كتاب الله تعالى وجدوا
في الانجيل مكتوبا اني انا الله ولدت عيسى من عذراء بتول اي
منقطعة عن الازواج بتشديد اللام وقرءوا بتخفيفها فكفروا
والثاني من تلك الامور الاربعة في تعريف اي في تعريف النحو ليكون
الطالب على بصيرة في شروعه وتحصيله وهو ان يقال النحو علم بقوانين
اي علم بالقضايا الكلية التي يتعرف احكام جزئيات موضوعها
يعرف بها اي بتلك القوانين احوال التراكيب العربية من جهة الاعراب
والبناء والانصراف وعدمه فعلم من تعريفه موضوعه اي موضوع النحو
وهو اي موضوع العلم مطلق ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية
وهو هنا التراكيب العربية اي الكلمة الواقعة في التراكيب العربية
فان الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وغير ذلك احوال التراكيب لكن
لا لنفس التركيب بل بشركة النسبة كقولك هذا الاسم معرب او مبني

او مبني واعراضه الذاتية احوالها العارضة لها من حيث هي هي
اي لذاتها من الاعراب والبناء ولو قال من حيث هي هي او بواسطة
امر مساويه لكان اولى واشمل لان العوارض الذاتية المبحوث
عنها في العلم هي الاحوال التي تلحق الموضوع لذاته بان يكون منشأها
بالذات ولجزئه المساوي له في الصدق او في الوجود الاول كالتعجب
للانسان فان الكل من جزئيته داخل فيه والثاني كادراك الامور
الغريبة لجزئه الناطق والثالث كالضحك له بالتعجب والرابع
كاللون للجسم بالسطح المباين له في الصدق المساوي له في
الوجود هذا فانه ينفعك في مواضع شتى ومسائله اي مسائل
النحو حمل هذه الاحوال الذاتية على هذه التراكيب اي كلماتها الواقعة
فيها كقولك هذا الاسم معرب او مبني وبهذا يندفع ما قيل من ان
المثال لا يطابق الممثل وغير ذلك من انه منصرف او غير منصرف ونحوها
وغيره وجه ان مسائل العلم القضايا التي يطلب في ذلك العلم نسبته
ثبوتها الى موضوعاتها بالبرهان والحمل الذي ذكره هو معنى البحث
لا المسئلة ولعل عبارة الكتاب بنحو الاصل والبحث حمل لكن ثم حذفه
الناسخ يدل عليه سوق كلامه فانه لما ذكر في تعريف الموضوع البحث
عن العوارض الذاتية الا ينبغي ان يقول والبحث حمل هذه الاحوال
على التراكيب والمراد من الحمل الاثبات وما وقع من المسائل على صورة
الشرطية او الجملة السالبة فيرجع الى الحملية الموجبة اما الشرطية

فثبانه باقول القبل هذا العلم وهو بذاك والمتصلة او مع نذله نفي
المنفصلة واما ان البه فبان يعتبر فيها سلب المحمول فيكون موجبة
محمول السالب **والامر الثالث** من تلك الامور الاربعة في بيان
الغرض من النحو وهو العصمة عن الخطاء في المقال اي في التراكيب
العربية حتى يكون ذريعة اي وسيلة الى علم البيان ويكون هو
وسيلة الى معرفة دقايق القران ويكون هو وسيلة الى التصديق
النبي عليه السلام عليه افضل الصلوة واكمل الرضوان في
مختار الصحاح الرضوان بكسر الراء وضمها الرضاء ويكون هو اي
تصديق النبي دم وسيلة الى توحيد الواجب الذي هو رازق الانس
والجان الانس بالكسر البشر الواحد وانسي بفتحين والجمع اناس
والجان ابو الجن كذا في مختار الصحاح كما مر في الامر الاول لا على ان
يتبين شرف النحو ومرتبته اقتداء ببعض المحققين فنقول شرف العلوم
اما بشرف المعلوم منه كعلم الالهي واما بحسب براهينه الحاطفة كعلم
الهندسية واما الفوايد الاجلة والعاجلة كعلم الفقه واما بكمال الحاجة
لصاحبه كعلم الاخلاق والنحو جامع الاكثرها فان كلام الله تعالى وكلام رسول
النبي دم الدال على ذاته تعالى وصفاته تعالى وعلى علم الفقه
النافع في الدارين وعلى غيرهما انما يعلمان حق علمهما به ولكن مرتبة
النحو فبعد اللغة والتصريف وقبل الفقه والحديث والتفسير وغيرها
والامر الرابع من تلك الامور الاربعة في بيان واضع هذا العلم وهو ان

ان ابا الاسود الدئلي بضم الدال وكسر الهمزة اسم قبيلة وقيل
علم الجد لابي الاسود وقيل اسم رجل من اولاد كنانة واليه النسب
ابو الاسود ولكن اذا النسب بفتح ثانيه فيقال دؤلي بضم الدال
وفتح الهمزة سمع قاريا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله
بجر رسوله ثم ذهب ابو الاسود الى امير المؤمنين علي كرم الله
وجهه اي ذاته واخبره بذلك المسموع فقال امير المؤمنين
هذا الغلط لمخالطة العجم العرب في كثرة بالجر المولدين بفتح اللام
وهم الذين ولد واي العجم وبالعكس فيناي ولكثرة المولدين
فيما بيننا ثم قال علي رضي الله عنه فعليك الاقسام الكلمة ثلثة اسم وفعل
وحرف والاسم ما انبأ اي اخبر واشعر عن المسمى اي عن الذات
الذي وضع له الاسم كزيد وعمرو وبكر والفعل ما انبأ عن حركة
المسمى اي عن الذات الذي وضع له الاسم اي عن الاحوال التي
تنسب من الضرب والموت والحسن وغير ذلك نحو ضرب زيد ومات
عمرو وحسن بكر والحرف ما اوجد معنى في غيره بمعنى ما دل على معنى
في غيره اي معنى غير مستقل في نفسه اي لا يحصل ولا يتعقل بنفسه
بل مع ملاحظة الغير مثلا معنى في في قولنا زيد في الدار هو الظرفية
المخصوصة التي لا يتعقل الا بتعقل المتعلق الذي هو حصول زيد
فيكون ذكر المتعلق شرطا في دلالة الحرف على معناه بخلاف الاسم
كذو وغيره من الاسماء اللازمة الاضافة فان ذو وامثاله لا يتعقل

على معنى الصاحب من غير ذكر المتعلق وانما ذكر المتعلق لتحصيل
الغاية اي الغرض من صنعه وهو جعل صنعه لشيء لا لاجل ان دل
على معناه غير وطه بذكر متعلقه فاعلم ذلك واما تعريفه فقولهم
الحرف ما دل على معنى في غيره فعايد الى معنى اي معنى حاصل باعتبار تعلقه
بالغير لا باعتباره في نفسه وكذا قولهم الاسم ما دل على معنى في نفسه اي
على معنى حاصل باعتباره في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كما يقال الدار
قيمتها في نفسها كذا اي لا باعتبار امر خارج من كونها في وسط البلد وقريبا
من المسجد وغير ذلك والفاعل مرفوع لان الفاعل قوي من المفعول
لكونه غير مستغن عنه في الكلام فاختص بالرفع الذي هو قوي الحركات
لكونه محتاجا الى حركة قوية اي الضمة وما سواه فرع عليه
اي ما سوى الفاعل من المرفوعات فرع على الفاعل وملحق به على سبيل
التشبيه والتقريب فان المرفوعات الخمسة اعني المبتدا وخبره
وخبر ان واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا لنفي الجنس ملحقات
بالفاعل من جهة ان يكون مسندا اليه وجزءا ثانيا من الجملة كالفاعل
او شبيها بالمشبه بالفاعل والمفعول منصوب لان المفعول لكثرته
اذ قد يكون واحدا او اكثر الى خمسة والكثير ثقيل والنصب خفيف
فاعطي له طلبا للتعادل وما سواه من المنصوبات فرع عليه فان
المنصوبات السبعة اعني الحال والتمييز والمستثنى المنصوب وخبر كان
واسم ان واسم لا لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول من

من حيث انه فضلة في الكلام او من حيث انه يجيء بعد المرفوع او من
حيث التشبيه بالمفعول كاسم باب ان واسم لا التي لنفي الجنس فانهم قالوا
انهما مشبهان بالمفعول لان اخبارهما اذا كانت مشبهة بالفاعل كان
اسماهما مشبهة بالمفعول وفيه ما لا يخفى من الركاكة والمضاف اليه
مجرور اي الجر الاصلي للمضاف اليه اي بحرف الجارة او بالاضافة
المعنوية لانه بين الفاعل والمفعول لانه يقع فاعلا في المعنى مرة
ومفعولا اخرى كما في اضافة المصدر مثلا فاختص بالجر الذي هو متوسط
بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحنك في مقابلة الثوابت و
وما سواه كالمجرور بحرف الجر في المبتدا نحو بحسبك درهم وفي الخبر
نحو كفى بالله او في المفعول نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة والى
الصفة كالمجرور بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وحسن الوجه
فيكون المجرور في اللفظ منصوبا او مرفوعا في التقدير فهي **فرع**
عليه ملحقة بالمجرور الاصلي **وقال** علي بعد هذا المقال لابي الاسود
اي خاطبه فان القول يستعمل بحروف متعددة على معان متعددة
يقال قال به اي حكم به وقال عنه اي روى عنه وقال له اي خاطبه وقال
عليه اي افترى عليه وقال فيه اي اجتهد فيه انح هذا اي اقصد هذا
المذكور واصرف ذهنك اليه فلحظ اي فاقول علي رضي الله عنه هذا الكلام
هذا العلم اي تيمنا باللفظ الشريف وقيل كونه النحو لان النحو هو الطريق
والقصد وهذا العلم طريق الموصول الى المقاصد باوطرق

المناسبة من الالفاظ وهنبر فقد حاب لك العلم ونقل من بعض
الكتب هذه القصة هكذا روي عن ابي الاسود الدؤلي استاذ
الحسن والحسين رضه انه قال دخلت على امير المؤمنين علي فطرقا متفكرا
فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين فقال اني سمعت في بلدكم لحنا اي خطاء
في الاعراب فاردت ان اضع كتابا في اصول العربية ثم اتيته بعد ذلك
فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله ثلثة اسم وفعل
وحرف والاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انبا عن حركة المسمى والحرف ما انبا
عن معنى ليس باسم ولا فعل وقال لي تتبعه وزد فيه
ما وقع قال ابو الاسود فجمعت اشياء وعرضتها عليه فكان من
ذلك حروف النصب فلم اذكر لكن فقال لم تركتها قلت لم احسبها
منها فقال بلى هي منها فزدها وحكي ان امراة دخلت على معاوية في
زمان عثمان رضه فقالت ان ابي مات وترك لي مال فاستقبح
معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا فرسم لابي الاسود اولا باب ان و
باب الاضافة ثم سمع ابو الاسود رجلا يقرا ان الله بري من المشركين
ورسوله بجر رسوله فصنف باب العطف ثم قالت له ابنته يا ابت ما احسن
السماء والنجو فاك قال فصنف باب التعجب والاستفهام واخذ منه النحو
ابناؤه اخذ منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن
العلاء واخذ الخليل بن احمد من عيسى الثقفي واخذ من الخليل
سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي اخذ من ابي عمرو بن العلاء ثم صار

صار اهل الادب كوفيا وبصريا والكسائي واخذ منه الفراء و
منه ابو العباس ومنه محمد الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه
الاخفش وقطرب واخذ منه صالح الجرمي وبكر المازني ومنهما محمد الملقب
بالمبرد ومن المبرد ابو اسحق بالزجاج وابو بكر السراج محمد بن كيسان
ومنهم ابو علي الفسوي وابو سعيد السيرافي وعلي الترمان ومنها ابو
علي الفارسي ومنه ابو الفتح ابن جني ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم
بصري ثم قبيل ثم يات بعده من بعبانه انتهى هذا المنقول منه
اي هذا الذي نقل عن علي رضه وهذا مبتدا خبره قوله اصل علم النحو
ثم استنبط عنه علماء الراسخون والفضلاء الكاملون على ما
اتيسر لهم التوفيق كتبا كثيرة مفعول استنبط واستخرجوا منه ابحاثا
طويلة تسهيلا لتعليم العلم وتيسيرا لمن بعدهم وبعد هذا المقصود
اي المقتضب لابد من الشروع في المقصود وقال المصنف رحمه
اما بعد حمد الله انا كلمة متضمنة معنى الشرط قيل لما اختلفوا في اما
فقال بعضهم انه اسم وقال بعضهم انه حرف ولهذا قال ان في اما كلمة
لتناول كلا المذهبين ولكن وجدت فيه ما في شرح الضوء من ان
النحاة بعد اتفاقهم في انها حرف اختلفوا في انها موضوعة للشرط او قائم
مقام ما وضع له مذهب ابن الحاجب الاول وصاحب الكشف
الثاني والخلاف في انها اسم او حرف ليس بمشهور انتهى فلذلك
لكونها كلمة متضمنة معنى الشرط لزم دخول الفاء في الجزاء انه في جوابها لزوما

الكسر بالكلب اي ليس المراد من اللزوم الوجوب كما هو المتبادر بل
الثبوت الاكثري اذ قد يحذف اي من جوابها الفاء الوجود ما يدل عليه
من التلويح والايماء نحو قول الشاعر اما القتال لا قتال لديكم واعلم
انه يمكن حمل كلامه على القياس الاقتراني اي المثبت للزوم الفاء فنقول
المدعى ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة بمعنى الشرط فالفاء لازمة
لجوابه فينتج من الشكل الاول ان الفاء لازمة لجوابها فهذا الاستدلال
بالمؤثر على الاثر فهو اولى من الاستدلال بعدم لزوم الفاء على التضمن بناء
على ظهوره لان الاول مبرهن باعطاء اليقين الطريق الاول لما
التي فيه لا يفيد اليقين ويمكن حمله على القياس الاستثنائي المثبت المتفق
فنقول المدعى انها متضمنة بمعنى الشرط لانها لو لم تكن متضمنة له لما كانت
الفاء لازمة لجوابها لكنها لازمة له فتكون متضمنة له وهذا كما في قوله تعالى
الارض والسماء آلهة غير الله ولذلك لم يفسد معناه لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا لكن التالي منتف فكذا المقدم وهو ظاهر لمن له قدم في فهم
اساليب الكلام وهذا كما ترى استدلال بالاثر على المؤثر فكذا
هذا كما افاده بعض المحققين وعليه ان كلية الكبرى في ذلك الاقتضاء
الاخبار في ممنوعة الا يرى ان ما ومن الشرطيتين متضمنان معنى الشرط
بلا لزوم الفاء والبحث الثاني في شرح اللباب واما قلنا انها متضمنة
بمعنى الشرط لان اصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول
بعد حمد الله ثم انها تتضمن بمعنى الشرط ويكن مجزوم به تامة بمعنى

بمعنى يقع او يحدث وفاعله راجع الى مهما ومن شيء بيان له لابهامه
وفاقول جزاء له والمجموع جملة اسمية مبتدأ وهي مهما وخبرها الجملة الجزائية
وحدها او هي مع الشرط وقيل الاصح ان خبرها الجملة التي هي الشرط
وحدها وقيل انه مبتدأ لا خبر له معناه مهما يقع ويحدث كائنا من شيء
فاقول وهذا قطع بوقوعه لانه ما بقيت الدنيا لا بد من وقوع
شيء فيها بالضرورة فحذف مهما يكن من شيء روما للاختصار
اي طلبا للاختصار وهو المفهوم من بعض الكتب ان المحذوف
هو الجملة الفعلية وحدها اي بغير حذف مهما واما مقلوب من مهما
وفيه ما لا يخفى ثم اقيم مقامه بفتح الميم في الاشهر ويجوز فتحه فصار
اما فاقول بعد حمد الله فان قلت كيف يصح ان يقال الاصل اما بعد حمد
الله مهما يكن من شيء فاقول بالرفع مع ان الشرط اذا كانا مضارعين
يجب فيهما الجزم اتفاقا فوجب ان يقال فاقل بالجزم قلت
هذا اذا لم يكن الجزاء مع الفاء واما اذا كان معه فالجزم ممتنع ح
اذ الفاء يمنع ان يعمل فيما بعده فيما ولا يجعل خبر مبتدأ محذوف اي
فانا اقول ليصير جملة اسمية فلم يقع الجزاء مضارعا بل جملة اسمية
فان قلت كيف جيء بالفاء مع ان المضارع المجزوم لو جعل
جزاء لكان جزمه كافيا في الارتباط من غير حاجة الى الفاء قلت
انهم قالوا ان الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا فهو مقترن باحد
الحروف الاربعة اي الفاء والسين وسوف وانما يجوز الفاء وتركه

اما جواز اتيان الفاء فلان المضارع المثبت كان قبل اداة
الشرط صالحا للحال والاستقبال فلم يؤثر الاداة فيه تاثيرا ظاهرا
كما في فعلت ولم افعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما بالفاء واما جواز
ترك الفاء مع الجزم فلاشتهار تاثير الاداة فيه لانه لو كان صالحا للحال
والاستقبال فصرفته الاداة للاستقبال حتى ان الجزم كاف في الارتباط
بدون حاجة الى الفاء ثم اخرت الفاء الى الجواب المذكور في المتن
اعني مقول القول وهو فان الولد الاعز الظاهر ان يقال فهو ان
الولد الاعز بدون الفاء وانما اخرت بكسر الهمزة ان يوالي بين حرف
الشرط والجزاء لفظا هكذا قال في الضوء ان شئت تحقيق مباحثه
فاسمعه لما نتلو عليك فنقول قوله يوالي بفتح اللام فعل مجهول اقيم
مقام الفاعل مصدره اي بكرهتهم ان يقع الموالات على ما نقل الرضي
عن سيبويه من انه اجاز قيم وقعد بالاسناد الى المصدر المدلول عليه
الفعل اي قيم القيام وقعد القعود ولا يجوز ان يكون الظرف مقام
الفاعل لانه لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا فلو اقيم مقام الفاعل
لزم ان يكون منصوبا ومرفوعا وهو محال كذا قالوا ولكن يرد عليه
انه لو لزمه الظرفية لما جاز رفعه وقد وقع في بين ايديهم ولقد
تقطع بينكم على قراءة من رفع وقد ظهر لك من هذا وجه آخر وهو كون
بين فاعل يوالي وقيل ان بين زايد وقوله لفظا منصوب على انه
ظرف يوالي او تمييز فقيد به اذ الموالات في المعنى لا يتخال ان

ان قوله بين حرف الشرط والجزاء بيانا في قوله كلمة فيها معنى الشرط
لانا نقول معناه الحرف الذي فيه معنى الشرط وهذا كما يقال قد حرف
نفي اي هو الحرف الذي فيه معنى النفي او نقول انه اشارة الى الجزئين
المذكورين وهذا انما كرهوا ذلك لان حق الفاء ان يتوسط بين
المفردين او بين الجملتين لانه وضع للاتباع شيئا بشيء ثم
حذف اقول لدلالة المقام عليه لانه في صدد الحكاية كما ذكره بعد الاحتجاج
عن الحمد الذي لا يكون الا بالآلات فكانه قال اقول بعد الفراغ من هذا
القول الخاص اي الحمد هكذا اي ان الولد الاعز الخ فصار انما يوجد
اللذاة والاعلم ان اما على ثلثة اقسام مفردة بالجزم بدل من ثلثة
كما الواقعة في هذا الكتاب في قوله اما بعد حمد الله ولي الانعام
ومركبة وهي اي المركبة ما وجبت لان الاصل فيه ان كان ان الشرط
وما زائدة للتاكيد في معنى الكلام المنفي فادغم النون في الميم
بعد قلبها بجامع الوجوب بالجزم فصار اما بكسر الهمزة ثم فتحت لدفع الا
الالتباس بما العاطفة فانها بالكسر المشهور واما اجتماعها
المفردة ومن المركبة من ان كنت منطلقا انطلقت فجاز ليه الاسم
كما يليه الفعل وانما هكذا قيل واما الفرق بين معاني اعني المفردة
والمركبة من لان كنت منطلقا آه فبدخول الفاء في جواب المفردة
دون المركبة وان لم تدخل فيكون للتفصيل في المفردة او للتعليل
في المركبة يعرف ذلك من المقام فصار انما بفتح اولا الاصل فيها

لان كنت منطلقا انطلقت كما انت منطلقا آه حذفت اللام
الجارة من لان لانه اي اللام الجارة تحذف كثيرا من ان المصدرية
وان المشددة قوله للتخفيف متعلق بتحذف مثال الاول كقوله تعالى
عبس وتولى ان جاءه الاعمى اي لان جاءه الاعمى ومثال الثاني كقوله
تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا اي لان المساجد لله وقوله
على ان اللام متعلق بما يفهم من كلام السابق يعني ان اصل الكلام لان
المساجد لله بتقدير اللام على ان يكون اللام متعلق بلا تدعوا وهو ان رفع
الى دفع دخل مقدر وهو ان يقال لو كان اللام مقدرا فلا بد له من متعلق
يتعلق به ولا متعلق لها هنا لانه اول الآية فاجاب بقوله على ان اللام
الخ فان قيل ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله ولا معنى لادخال الفاء في ما يليه
قلت ان اللام التعليلية وما يتضمن معناها يجوز دخول الفاء في متعلق
المتأخر لكون المتقدم في معنى الشرط والسبب المتأخر كما ذكر الكشاف
في تعلق لايلاف قريش بقوله فليعبدوا واختصارا ان كنت منطلقا آه
فاعمر كان من ان كنت اي حذفت من اللفظ للاختصار فعوض عنه ما
بآخر ان موضحة اي من كان فادغمت النون في الميم بعد قلبها ميما
وانتقل الضمير المتصل الى المنفصل يعني لما حذف ما يتصل به تاء
الخطاب المرفوع اعني كان ولم يتيسر التكلم بالضمير المتصل وقع ما
يتصل به التي بدله الضمير الخطاب المرفوع المنفصل اعني انت فصار
اما انت منطلقا انطلقت واعلم ان الجار اعني اللام ح لان كنت

لان كنت منطلقا بان انطلقت وانما قدم على انطلقت لان ان
وان كانت مصدرية الا انها مع اللام كان الشرطية في السببية ثم
مقدم لان المعنى لاجل انطلاقك انطلقت كما ان السبب مقدم
في الشرطية هكذا اعرفها هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فان
المفتوحة بمعنى ان الشرطية ومن مذهبهم ان ان المفتوحة يكون ح
للمجازاة ايضا وعلى هذا يحملون قوله تعالى وان تضل احديهما
بالفتح فلما عرفت هذا فاعلم ان اما الاولى متضمنة لمعنى الشرط اتفاقا
واما الثانية للشرط المحض اتفاقا واما الثالثة فليس للشرط
ولا متضمنة اياه على المذهب الاصح والذي ذهب الى التضمن شرذمة
اي بكسر الشين والذال المعجمتين بمعنى الطائفة والجمع الشراذم
اي طائفة من الكوفيين ففي الاول اختلاف بين الزمخشري بعض
صاحب الكشف وقد صح هذا بكسر الشرا وبين ابن الحاجب
فمذهب ابن الحاجب انها للشرط كان ولو ومذهب الزمخشري
انها متضمنة له واكثر النحاة مائل الى هذا المذهب الذي ذهب
اليه الزمخشري وقوله هكذا اشارة الى قوله وفي الاول اختلاف
الى قوله مائل الى هذا المذهب لما قال الشارح ان الاول متضمنة
للشرط اتفاقا والثانية للشرط اتفاقا كان مظنة ان يقال
كيف يصح الاتفاق المذكور وقد علم مما ذكر ان في الاول اختلافا
بينهما وان اكثر النحاة مائل الى مذهب الزمخشري فاراد ان يرد

دفع ذلك الدخل المقدر فنقل ما قالوا بقوله في الاولى اختلاف
الائمة قال مجيبا عنه هكذا قيل ولكن يمكن ان يكون النزاع بينهما ها
لفظيا لا حقيقيا اي فيصح قولنا ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا
لانه يجوز بعد اما قلنا يمكن ان يكون ها لانه يجوز ان يكون مراد
ابن الحاجب حيث قال في الكافية حروف الشرط ان ولو واما
اما الثانية بالنصب لانها صفة اما المنصوبة على انها خبر يكون
التي اصلها ان ما وان يكون مراد الزمخشري بابا حيث قال في
المفصل بعد عدة فصول من تعداد حروف الشرط بقوله ومن اصناف
الحروف حرفا الشرط وهما ان ولو واما كلمة فيها معنى الشرط اما الا
الاولى المفردة بالنصب المتضمنة للشرط لا الثانية في اي حين ان يكون
مراد ابن الحاجب اما الثانية ومراد الزمخشري اما الاولى لا نزاع
بينهما في الحقيقة بل في اللفظ اي بل وقع النزاع الظاهر لاحاجيته قال
احدهما ان اما حرف شرط وقال الاخر انها متضمنة للشرط فهو نزاع
لفظ لا نزاع بينهما في الحقيقة لان كل واحد منهما لا ينكر قول الآخر
اذا احرص عليه مرادة من قوله فليتأمل هذا المقام او جه هذا المقام
على صيغة المجهول ويجوز ان يكون على صيغة المعلوم اي فليتأمل في
هذا المقام فلا مزيد عليه بفتح الميم مصدر ميمي من زاد يزيد اي لا
زيادة على التقرير المذكور ههنا ولما فرغ من تحقيق معنى اما الواقع
شرع في تحقيق استعمال المفردة المراد ههنا فقال و(استعمل) اما المفردة

اما المفردة على وجهين لانه اما تستعمل للتفصيل اجمل المتكلم نحو
نا او د اي احب واظن اي البعض اما من اوده فالعالم واما من اطلبه
فالجاهل او نحو جاءني القوم اما زيد فاكرمته واما بكر فاهنته و
اما بشر فاعرضت عنه وهذا الاستعمال على طريق الاستئناف
وهو اي الاستئناف في عرف النحاة ما وقع جوابا من سؤال مقدر
يعني لما قال المتكلم جاءني القوم فكأن قائلا قال ما فعلتهم فقال المتكلم
مجيبا له اما زيد الخ او تستعمل في اوائل الكلام المنقطع بالجر صفة
الكلام عما قبله ومنه ما ياتي في اوائل الكتب كقول المصنف اما بعد حمد الله
وان اردت تحقيق المقام فاستمع ما نتلو عليك من خلاصة الكلام
وهو انهم قالوا ان اما موضوعة للتفصيل في جميع موارده الا ان
التفصيل قد يكون لمجمل سابق كقولك جاءني القوم اما الخ وبكذا واما بكذا
فكذا وقد يذكر قسمة اكتفاء بما يقوم مقامه مع الاشعار بزيادة الاعتناء
بشان المذكور بعد اما في ما سبق له الكلام كقوله تعالى فاما الذين
في قلوبهم زيغ وتعقيبه بقوله الراسخون لان المقصود الآ وهو ذم
الزائغين وقد يكون تفصيل المتعدد في الذهن فقد سبق ما ذكرنا له
المتعدد بوجه ما كقوله تع ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما
فوقها فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون
ماذا اراد الله بهذا مثلا وقد لا يسبقه كقولهم في صدور الكتب الرسائل
اما بعد وفيه افادة زيادة تاكيد لان تفصيل المجمل واختيار جمل وجمل

مخصوصة مما في الذهن يدل على زيادة الاعتناء بشأن المذكور بعد أمّا
هذا فإن قلت المفهوم مما حققت أن الجمهور قد اتفقوا على أن أمّا
موضوعة للتفصيل وإذا لم يستعمل الأخيرة ما ذكره الشارح منافاة حيث
جعل الاستعمال الثاني قسيما للاستعمال للتفصيل قلت لا منافاة
بينهما لأنه إنما جعله قسيما للاستعمال التفصيل ما أجمله المتكلم سابقا لا لمطلق
التفصيل والاستعمال الثاني وهو قسم مخصوص من مطلق التفصيل كالاستعمال
الأول كما عرفت آنفا الاستعمال لأن قسمان كما ذكره الشارح فلمّا
اقيم أمّا مقام لفظة مهما مع محل الرفع صفة لأما وإشارة إلى المؤداة
أي لما أقيم أمّا المؤداة مقام بفتح الميم اسم مكان من أقام لأنه مبني
على صيغة المفعول من غير الثلاثي المجرد وفتح الميم مع أنه اسم مكان
من قام لكن الأول أولى أعرف لما أشرنا إليه مع ما يكون أمّا متضمنة
معنى الابتداء والشرط الذين في مهما يكون مبتدأ ومتضمن
معنى الشرطية فبالنظر إلى الأول يقتضي أن يدخل أمّا هذه على الاسم
لأن أمّا لما لم يصح وقوعها مبتدأ لكونها حرفا وجب أن يدخل على ما يقع
مبتدأ الجنب نوعه وهو الاسم لئلا تفوت معنى الابتداء بالكلية
وإنما قلنا الجنب نوعه وهو إذ لم يلزم أن يكون ذلك الاسم الذي
دخل عليه أمّا مبتدأ بل قد يكون مفعولا به نحو قوله وأما السائل فلا
تنهر بنصب السائل على كونه مفعولا به لقوله فلا تنهر والفاء لا زحلقة
من موضعها لا يمنع من تقديم ما بعدها الضعفها وقد يكون ظرفا نحو

نحو أمّا بعد حمد الله ونحو ذلك لذلك قال يقتضي أن يدخل على الاسم
دون على المبتدأ وبالنظر إلى الأول يقتضي أن يدخل على الاسم وبالن
ظر إلى الثاني يقتضي أن يدخل على الفعل لأن الشرط يقتضي الإبهام
وهو في الفعل فلا يتأتى بكلا المقتضيين بفتح الضاد والياء لأنه
ولم يعمل بالقلب والحذف لئلا يلتبس بالجمع فإنه سمع مقتضي المصطفى
ولا بجره بحركة الآخر مشكل لأن اجتماع الاسم والفعل دفعة واحدة
متعذر فيلزم الاسم وإنما فإن قيل دعوا ولا يقتضيه أمّا يجب
تضمنه معنى الابتداء أي الدخول على الاسم ثم قضوا أنا بيّنا حق
ما يقتضيه بحسب تضمنت الشرط بإدخال الفاء في جوابه ولم يعكس
قلنا لأن الابتدائية في مهما أقدم فيه من الشرطية لكونه مبتدأ أصلا
بخلاف كونه شرطا فإنه ليس بذاتي له بل بحسب تضمنه معنى الشرطية
ويلزم الفاء في جوابها لكنه تأ قضاء لحق ما كان وثبت فكان الفاء
وقع جبر من نقصان وقع من عدم أداء ما يقتضيه بحسب تضمنه
الشرط أي الدخول على الفعل وفي معنى التركيب بحيث هو أن اللزوم
صفة الفاء والقضاء من تقضيه حقه أي لو به صفة الفاء فلا يكون
فعلا الفاصل الفعل المعلل وسيجيء أنه من جملة الشروط الثلاثة لنصب
المفعول له وإنما قال وابقاه بقدر الإمكان لأن الدخول على
الفعل حق لأما والفاء الذي جعل عوضا عنه إذ دخل على جوابه الذي
هو المنفصل عن أمّا الشرط يلزم التوالي بين حرف الشرط والجزاء

كاسم وما وقع من نحو قوله تعالى واما ان كان من اصحاب اليمين
الاية بالنصب على المشهور اي اذكر الاية واقرأها او اتمها وكذا قولهم
الحديث وقيل يجوز الرفع بتقدير الاية مقروءة والجر بتقدير الى آخر
الاية وقولهم بالجر انما ذهب فخل ما من على التوصيف لا على الاضافة
كما توهم مؤول بانما المتوقف ان كان اما الاية اي المختص المتوقف
في الاول واما اللفظ ذهب في الثاني قال بعض المحققين ان
ما زعم ابن مالك ان من اسناد اللفظ لا يختص بالاسم بل يوجد في
غيره ايضا نحو ضرب فعل ماض فليس بشئ اذ كل اسناد لفظيا كان
او معنويا مختص بالاسم لان المخبر عنه في ضرب فعل ماض لفظه وهو اسم
لا يدل على الحدث سماه ضرب الدال على الحدث والزمان فعلا هذا
وينبغي ان يقول الشارح بدل قوله اما اللفظ ذهب آه وبان يراد
بذهب لفظه وهو اسم فان ما ذكره بمعزل من التحقيق الا ان يرى
قوله فالمتوقف واللفظ اسمان والمراد بقولنا يليها الاسم اعم
من ان يليها لفظا او تقديرا فيع الصورتان المذكورتان لكن لم يليها
بيان واحد الاسم لفظا لكن يليها بيان تقدير الكاتب ووقع
ظرف من ظروف المكانية لانه من قبيل الجهات الستة الخ وضع
للمكان قال في شرح الصنو فيه بحث لان اصحاب اللغة قالوا
هو من ظروف الزمانية الخ لا المكان ولو كان في الاصل من
الجهات الستة ليثبتوه كما صاحب الصحاح انتهى لكن

لكن استعيرت ههنا اي جعل جارية واستعمل مجازا الزمان لكونه
مضافا الى الزمان او تقديره بعد زمن يفعتين يحج الزمان
الفوائح من حمد الله وكذا قولنا جئت بعد الظهر وبعد العصر
استعيرت لفظ بعد فيهما للزمان فحال الجهات الستة اي امر معا
ثلثة لانها لا تخلو اما ان استعملت مضافة الى شئ نحو جئت
بعد زيد وقبل كذا في الجهات الستة نحو جئت فوقه او تحته
او امامه او وراءه او خلفه او استعملت مقطوعة عنها اي من الاضافة
فالاول معرب منصوب على الظرفية اي شبيه بتقدير في على ان يكون
مفعولا فيه ان لم يليها العوامل خلاف النصب على الظرفية وان يليها
العوامل المذكورة كانت الجهات الستة على ما تقتضيه العوامل سواء
كان ذلك العوامل لفظيا كمن في نحو فعلت من قبل فعلك او معنويا
كالابتدائية في نحو امامك خير من ورائك برفع امام اما نحو قوله
السماء فوقنا بفتح القاف فمن قبيل الاولى لانه لم يليها العوامل
المقتضية خلاف النصب على الظرفية لان الخبر هو جملة الظرفية اي
الظرف مع فاعله المشتغل اليه من عامل المقدر لا الظرف وحده فا
الذي يلي الظرف فاتحة الفوق في فوقنا هو العامل المقدر اعني حصل
اذ التقدير السماء حصل فوقنا لا الابتدائية وانما الذي يليه
الابتدائية ويجعله خبرا هو فوقنا هو جملة الظرفية الخ ووقعت
خبر المبتدأ لانها اي الجهات الستة من قبيل ما استعملت السما

معربا بنحو مرفوعا مبتداء نحو يومك اشرف من مبارك او منصوبا مفعولا
به نحو عرفت زيدا يومك او مجرورا نحو جئتك من يوم زيد واستعمل ظرفا
منصوبا بتقدير في الظرفية ولا يلزم الظرفية وايما قال في شرح
اللباب الظرف كلاهما اي الزمان والمكان منقسم الى قسمين منصرف
وغير منصرف فالمنصرف ما لا يلزم الظرفية بل استعمل اسما وظرفا
وهو اي ما استعمل اسما وظرفا ما يجوز ان يتعقب عليه العوامل مع
ظهور اثارها المختلفة من الحركات الثلاثة كاليوم والحين نحو هذا
حين رايت حينا وعجبت من حين فاللفظ الذي يظهر عليه
تلك الاثار المختلفة يسمى اسما لانه اسم الظرف لا نفس الظرف
واراد بالظرف ما كان منصوبا بتقدير في فالاسم هنا مقابل للظرف
لا للفعل والحرف فصحت المقابلة بقوله اسما وظرفا وغير المنصرف
ما لزم الظرفية نحو سرنا ذات مرة وذا صباح ومنه لفظا مع
عند الجمهور وسوى وسواء على الاشهر ومنه وسط الدار بالسكون
ولقيته بعيدات بين وبكرا وسحرا او سحيرا وضحى وضحوة وعتمة
وعشية وعتمة ومساء وصباحا ونهارا وليلا وعلاوة وبكرة اذا
اردت سحر بعينه وضحى يومك عشاء وعشية وعتمة وليلك وكذا
هذا صباحا ومساء ليلك ونهارك وقريب منه عند فانه يجر بمن خاصة
ومثله دون فانه يجر بمن وبغيرها نادرا فاعلم ذلك فانه من المهمات
التي يجب حفظها ولهذا اطنبت الكلام في هذا المقام والثاني

والثاني في اي الجهات الستة انها استعملت منقطعة عن الاضافة
لا نحو اما ان يكون المضاف اليه منويا لفظا وملتفتا اليه نحو ههنا
او لا يكون منويا بل يحذف نسيا منسيا في مختار الصحاح النسي بكسر
النون وفتحها ما نسي وما سقط في منازل اهل الظعن من رذال امتعتهم ومنه
قوله تعالى يا ليتني كنت نسيا منسيا او لا يلتفت اليه اصلا فالاول بني
على الضم نحو جئتك من قبل او بعد وانما بني على الحركة فرقا بين بناء الاصل
والعارض ولم يعكس مع حصول الفرق به لان الحركة فرعا مناسبا عن السكون
كان البناء العارض فرع البناء اللازم فاعطى الاصل للاصل
والفرع للفرع وبني على الضم دون الفتح او الكسر جبرا اي عوضا
للمحذوف منها اي من الجهات وهو المضاف اليه باقوى الحركات والثاني
اي ما حذف منه المضاف اليه نسيا منسيا معرب كانه سائر الاسماء المعربة
كقول الشاعر * فساغ لي الشراب وكنت قبلا * اكاد اغص بالماء
الفرات * يقال ساغ لي الشراب يسوغ سوغا اي سهل مدخله في الحلق
واغص بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة من باب علم يعلم من الغصص
وهو بقاء الطعام والشراب في الحلق ان قبلا حال وجه كونه ههنا والكون
فيه مع قبل هذا حكاية حال الانفعال كنت كدرت والفرات العذب
[illegible] يروى البيت انه فعل [illegible]
اللقمة والغصة تحبس لا تجري [illegible] في خلقه فيتمكن من [illegible]
فقط فائدة [illegible] هذا البيت [illegible] والاستشهاد

اشد من ابي عمرو ويا الماء الحميم وهو الماء الحار والبارد وهو المراد ههنا
وفقنه لهذا البيت

انه حذف المضاف اليه نسيا منسيا ولم ينو بنية ولذلك اعرابه بالنصب
والبناء اشارة بقوله فقبلا منصوب لا على انه خبر كان ان كانت لفظة
كان ثم كنت ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت في الاول
لمشابهتها الحروف في الاحتياج الى ما اضيف اليه اي لشبهها الحروف
في الاحتياج الى المحذوف في نيته بلا تعويض عنه ببدل فوق الاحتياج
اذا ذكر المضاف اليه بخلاف الثاني فانها اي الجهات الست في حالة
كون المضاف اليه محذوفا منها حذفا منسيا جعلت اسماء برأسها من غير
التفات الى المضاف اليه فلم تشبه الحرف فلم تبن لعدم المشابهة فيكون
اسماء تامة نكرة فتعرب كسائر النكرات ولو في تغايا اذا كان المضاف
اليه مذكورا منويا وبين ما اذا كان نسيا منسيا في المعنى هو انها
اذا كانت مثل جئتك من قبل الظهر او قبل او قبلا يكون وقوعها المجي في
الزمان المتقدم على الظهر في الاولين ويكون وقوعه في زمان ما من الازمنة
المتقدمة على هذا الزمان في الثالث وكم بين المعنيين فههنا اي في
قوله اما بعد حمد الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل يحرك منصوبا
على الظرفية ان قيل هذا مناف لقوله فيما سبق اذ تقديره بعد من
الفراغ قلت المراد انه لم يحذف حذفا منويا بحيث يكون مستقلا
منقطعا عن الاضافة بل استعمل المضاف الى حمد والعامل مبتدأ فيه
اي نصب بعد اما في محل الرفع على انه خبر قوله العامل لقيامه مقام
بفتح الميم فقط الفعل هو يكن ورائحة الفعل كافية في عمل الظرف

الظرف والعمل مضاف الى مفعوله اي في عمل العامل في الظرف اما
يكفي لان في الظرف اتساعا فيقع معمولا لكل عامل فيه رائحة الفعل وعليه
رأي صاحب الضوء حيث قال والعامل فيه اما وعند سيبويه وجميع
النحويين لا انها ليست من الفعل في شيء فتعمل في الظرف خاصة والله اعلم القوم
اختلفوا في الاسم الواقع بعد اما معمولا من الواقع بعد الفاء ام لا فبعضهم
ذهب الى انه ليس بجائز مطلقا اي سواء منعت الفاء من ان لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها كان او لا بل ارتفاع الاسم وانتصابه بفعل المحذوف وبعضهم
الى انه جائز مطلق وبعضهم قالوا ان دخل الفاء وعامله صدر الكلام
كان من الاول ومن الثاني هذا هو المشهور المذكور في المتون ولكن
الظاهر من كلام الشارح وكلام صاحب الضوء ان من قال او مذهب
رابع غير هذا وقد ساعده البعض من شراح اللب فالعامل في نصب بعد
ههنا على المذهب الاول والثالث الفعل المحذوف وتقديره مهما تذكر
بعد حمد الله فان الولد الاعز اياه وعلى المذهب الثاني هو الفعل الواقع
بعد الفاء واعتذرت القوي كالشمس في الشمس فلم عدل اي الماتن عنه لزم ترجيح
الضعيف على القوي فانه بط فاشار اليه جوابه بقوله لا اردت
لاني ان قطع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام
الذي وخالف في ظاهر لا صدر كل كلام حمد هو اي الحمد الوصف
بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل يعني ان الحمد هو الوصف بالجميل
مطلقا سواء كان الجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختياري رتبه

متعلق النعما اتفاقا كان ذلك الجميل وغيره على جهة التعظيم والحاصل
ان الحمد يقتضي حامدا او محمودا عليه اختياريا وبه يمتاز عن المدح اعم من ان يكون
اختياريا او غيره ومحمودا عليه اختياريا وبه يمتاز عن المدح اعم من ان يكون
نعاما او غيره ومحمودا اليه به يمتاز عن الشكر ان قيل فكيف يصح قولهم
الحمد لله على ارادته الكاملة وقدرته الشاملة وحمدت زيدا على حسبه ونجابته
وعلى علمه وكرمه وحمدت اللؤلؤ على صفائها مع ان المحمود عليه في الامثلة
غير اختياري لان صفاته الذاتية غير اختيارية لكون كل اختياري حادثا
وكذلك الكرم غير اختياري اما الحسب فلانه ما يعده المرء من المفاخر سواء كان
مفاخر نفسه او ابائه وهو اعم من يكون فعلا اختياريا او لا واما الشجاعة
والعلم والكرم والصفوة فلان كلها من قبيل الكيفيات لا من الافعال
الصادرة بالاختيار قلنا الجواب اما عن المثال الاول فعنوانا لا نم انه
حمد بل مدح كما قال في لباب التفسير ان الحمد يختص بالفعل لانه يجوز المدح على
صفات الله تعالى كالقدرة والعلم او على صفات فعلية كالخلق والرزق
ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل ولو سلم انه حمد فنقول تلك الصفات
اما اختيارية كما ذكره بعض المحققين ومنع اقتضائه الاختيار الحدوث
بناء على جواز قصد مستمر ازلا وابدا ولا يتقدم على الاثر بالذات
او هي بمنزلة افعال اختيارية لانها مبادئ الافعال الاختيارية او لكون
الذات كافيا فيها كما يستعمل فيما على الافعال الاختيارية فيها او نقول
ان تلك الصفات مبدا الافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك

تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في المثل واما عن المثال الثاني
فعنوانا يجب ان كان اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن
متعلق بالحمد بالحقيقة هو الافعال الاختيارية لكن اللهم الا ان
التغليب في ان الشجاعة تطلق على الكيفية النفسانية التي هي مبدا
اللقاء النفس في المحاربة والملكة على نفس اللقاء فيها فيحمد على الت
تاويل وعلى الاول بتاويل لانها على الافعال الجميلة الاختيارية و
من حسنها قيل ان الجميل لا يجب ان يكون نفسه اختياريا بل كما قد يكون
نفسه اختياريا كذلك يجوز ان يكون طريقه وسبب تحصيله اختياريا
كالعلم ان يكون خزانه واثاره اختيارية كما في الكرم والشجاعة
واما عن المثال الثالث فانه من الامثلة المصنوعة وليس من كلام
العرب العرباء فاعلم ذلك فانه هو غاية التلخيص في هذا المقام
الذي تنزل فيه اقدام للاقدام وهو مجرور لكونه مضافا اليه البعد
وهو مضاف الى الله وهو اي لفظة الله علم بتحقيق لذات الواجب
الوجود تعالى وتقدس اي تطهر عن ونزه عن الشرك والنقصان واضافة
حمد الى الله اضافة الحمد الى الله اضافة مصدر الى مفعوله الفاعل اي
فاعل المصدر وهو الحمد متروك او مقدر واما بعد حمد الله بالنصب
فحذف الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة المقام عليه وهو ظاهر فاضيف المصدر
الى مفعوله فكل مصدر من الفعل المتعدي على خمسة اقسام الاول ان يضاف
الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو عجبت من ضرب زيد عمروا والثاني

ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول من الذكر نحو اعجبني من ضرب
زيد عمرو اي ان ضرب زيد بفتح الضاد وانما قال من ان ضرب زيد
لان الفعل المصدرية بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا
اليه ومبتدأ نحو اعجبني ان يخرج زيد وارجو ان يخرج زيد وبلغني
خبر ان يخرج زيد وان يخرج خبره على ما سيأتي المصنف فاذا كان ان مع
الفعل بمنزلة المصدر في هذا المعنى كان المصدر بمنزلة الفعل في
العمل وفي امتناع تقديم المعمول عليه فلا تقول اعجبني زيدا ضربك
كما لا تقول اعجبني زيدا ان ضربت وانما امتنع لان معمول المصدر في
الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان المصدرية المسماة بالموصولة
وما في حيز الموصول لا يتقدم على الموصول هذا وانما تخصيصه بان مع الفعل
دون المصدرية فلكون ان عمدة في المصدرية والثالث من تلك
الاقسام الخمسة ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل نحو اعجب من ضرب
زيد اي من ان ضرب زيد بضم الضاد واشارة لان المصدر ههنا
مصدر الفعل المجهول فهو مضاف الى ما يقوم مقام فاعله والرابع
ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل بعده نحو اعجب من ضرب اللص
الجلاد بفتح الدال والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل ان
قيل لم حذف لم يقم قلنا لان المصدر قد نظر الواضع فيه الى ما هو
الحدث لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب باعتبار نظره لا فاعلا
ولا مفعولا وانما يكون طلبه لما قام به باعتبار العقل والوضع ازال

ازال حكم العقل فلا يجوز ان يتصل به غاية الانفصال بخلاف
الفعل فان طلبه للفاعل صحيح لانه انما وضعه ليكون مسندا معلوم
الى شيء بعد ظاهرا او مضمرا فجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الا
الانفصال هو اظهاره لافتقاره وضعا وعقلا وانما فرع اسم
الفاعل والمفعول وان كان طلبهما ليس له بوضع بل جعل بالقوة بشبههما
بالفعل لفظا ومعنى نحو يستحب تبريد الصلوة اي تاخير الصلوة
في فصل الصيف اي تبريد المصلي اياه سواء كان المصلي
وحده او بجماعة بقوله عليه السلام ابردوا بالصلوة فان شدة
الحر من فيح جهنم اي صلوا صلاة اذا انكسرت شدة حرها وفيح جهنم
بشدة حرها فالمعنى في تبريد كل بقعة سكون شدة حرها
وهو مختلف بحسب البقاع واما مصدر اللازم فقسم واحد وهو ان
يضاف الى الفاعل نحو جئت بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة كلها
معنوية مفيدة للتعريف الا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل
واسم المفعول فيكون اضافته لفظية كاضافتهما كما في نحو اول
ديباجة الملخص لمحمود بن عمر الجغميني بفتح الجيم الفارسية قرية من قرى
خوارزم الحاوية كف الافضاله وقال شريف الدين الجرجاني هذا
لقبه والاسم علي والكنية ابو الحسن وجرجان قصبة من ولاية استراباد
اباد قد ولد في تلك القصبة في اربعين وسبعمائة وتوفي ببلدة
شيراز في سادس ربيع سنة ست وعشر وثمانمائة كذا قال البعض

قوله عليه السلام ابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم
اشتكت النار الى ربها فقالت يا رب اكل بعضي بعضا فاذن لها بنفسين
نفس في الشتاء ونفس في الصيف فاشد ما تجدونه من الحر
[illegible]

ممن يقتدي بتحقيقه شرح مفتاح في شرح له اي جغفيني
كفاء مصدر من كافاه اي جازاه بمعنى الفاعل منصوب على انه صفة
مصدر محذوف ويتعلق في حرف النجاة نحو امثالا انه نصب على المصدرية
لاكتسابه اعراب المصدر بعد حذفه اي حمدا كفاء افضاله اي مكافئ
افضاله بمعنى احمده حمدا مجازيا حسنا ويجوز ان يكون كفاء منصوبا بنزع
الخافض اي على الكفاء افضاله قد يقال الكفاء الكفو اي المثل فهو
نصب على الحال من فاعل الظرف المستقر اعني الاولى من مبتدا على
رأي او على المصدر رتبة اي مماثلا لافضاله ومثل افضاله لما كان الوجه
الاول احسن من هذا المقول ان يكون مثل افضاله في علم تعرض اليه الشريف
قوله ولكونه تعليل مقدم لقوله جاز اي لكون المصدر اعني كفاء مثلا
مضافا الى معموله وبمعنى اسم الفاعل وقوعه صفة للنكرة وان كان
المضاف اليه معرفة وهو افضاله بسبب اضافته الى الضمير الذي هو
اعرف المعارف في العلم ان عمل المصدر على ثلاثة اقسام الاول ان يعمل
خاليا عن الالف واللام والاضافة بالجر عطف نحو يرفع فاعله
وينصب مفعوله كالفعل اي كفعل اي كان فعله كذلك نحو
عجبت من ضرب بالتنوين زيد عمرا وهذه الحالة اي عمله مجردا منهما
اقوى احوال الثلاثة لقوة شبهه بالفعل الشبه بالكسر السكون
والشبه بفتحتين لغتان بمعنى كذا في مختار الصحاح الفعل
بالنصب على انه مفعول شبه لانه نكرة كالفعل اي كان الفعل

الفعل نكرة بمعنى انه خبر شايع والا فالتعريف والتنكير من خواص
الاسم على ما صرحوا عليه والثاني من تلك الاقسام الثلاثة ما
ان يعمل مضافا كاته وهذا اضعف من الاول اي ضعيف منه لانه من جهة
اي كان مضافا الى المعرفة ولو زاد عليه قوله وقريب منه ليشتمل ما اذا
مضافا الى النكرة لكان اولى بخلاف الفعل فانه عار عن التعريف
والتخصيص لكن عار عن الالف واللام فبهذه الحيثية شابه الفعل
في الجواهر عنهما فيعمل بلا تكلف المشابهة والثالث ان يعمل معرفا
باللام نحو اعجبني الضرب زيد عمرا وهو اضعف من القسمين الاولين
لكونه معرفة صورة بالالف واللام ومعنى بالاضافة فان في بعض
شروح اللب لا يعمل المصدر المعرف باللام لما عرفت ان عمله لكونه مؤولا
بان مع الفعل وتقديره بان مع الفعل حينئذ متعذر لامتناع دخول
اللام على حرف لا يرد المصدر المضاف لانه من حيث المعنى منفصل
لان معنى قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا واعجبني ضرب زيد عمرا بالتنوين
ولذا يجوز العطف وحمل ساير التوابع على محل المجرور من الرفع و
النصب بخلاف المعرف باللام انتهى ويرد عليه ان هو التعليل يقتضي
امتناع عمله معرفا باللام لا قلته ولذلك لا يعمل الا في الضرورة الشعرية
لقوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا
المغيرة اسم الفاعل من اغار رجا ولها مقدمتها ثانيث لاولى كذا عليه
صاحب التنكول الرجوع عن الطرب في العجز عنه جبنا والمسمع بكسر

الميم الاول وفتح الثاني اسم رجل يصف الشاعر نفسه بالجراة والنجدة
استند لا اعلم حده بكافة انني اذا توجهت الى الاعداء فرجوني غير كل
من هولاء ولكني لقد علمنا ولحان لقينه من المغيرين اني فتهم من وجهم
ما لهم ولحقت عبيد تحسم فلم الكل من ضر به سيفي ولم الحجز ولم ارحم عليه
وكانت بنو حنيفة قد اغارت على باهلة فلحقتهم باهلة وكان الشاعر منهم
وحمز منهم وهو اي على المصدر المعرف باللام نادر مع انه يحتمل ان يكون
نصب سمعا في البيت بفعل مقدر وهو اخذ ويكون تقديره فلم انكل
عن الضرب اخذ سمعا او بمصدر اخر منون تقديره عن الضرب ضرب
سمعا برفع ضرب على انه خبر مبتدا محذوف اي هو ضرب سمعا او
بجره على البدلية من الضرب المعرف فكان يلزم ترك الواجب او الحسن
لا نقال العبارة حيث ضربا سمعا على ما في بعض النسخ لانا نقول المصدر
اذا وقع مفعولا مطلقا لا يعمل على ما صرح جوابه فلا يصح ح كونه منصوبا
بمصدر اخر منون فذكر الشيخ عبد القاهر نقلا عن الشيخ ابي علي ان
المختار ان يجعل سمعا مفعول المصدر الاسمعو الكرر ت عا خوف
على لان حذف على خلاف القياس البه بل لا نقال فوثبت عمله
في التنزيل فكيف يحمل على الضرورة وهو قوله تع لا يحب الله الجهر بالسوء
فبالسوء متعلق بالجهر وهو عامل فيه مع انه مصدر معرف باللام الا ان
المراد جواب لا نقال ههنا بالعمل العمل بغير واسطة وفي الاية اكثر كلمة
هذا من قبيل وصف الشي بوصف صاحبه كقولهم الكلام الحق على

على التوصيف اذ الكريم هو الله تع بواسطة حرف الجر
فلا تغفل ذي بمعنى الصاحب وليس هو مفعولا ذواته بل
وضع لان يتوصل به الى جعل اسم الجنس صفة لشيء كالفوس والمال والانعام
صفة نصب على انه مفعول ثان للجعل لشيء كان ومنع الذي يتوصل
الى وصف المعارف بالجمل مثلا لا يقال جاني زيد الفوس والمال بل يقال
ذو الفوس وذو المال وكذا لا يقال انه لا نعم بل يقال ذو الانعام
والمراد هم باسم الجنس هنا ما يدل على القليل والكثير من مسماه اي بشيء
اجزاوه ويكون كل جزء منه كالكل في صحة اطلاق الاسم عليه كالذهب
والفضة والماء والعسل ونحو ذلك الى ما ذكر في باب الاعلام من ان
نحو الرجل والفوس اسم جنس كذا في شرح اللباب ولكن لا يخفى
عليك ما فيه فان الشارح وغيره قد صرحوا بان الفوس اسم جنس
يتوصل بدون جعل صفة لزيد فلعل المراد باسم الجنس ههنا ما قاله
الفاضل التفتازاني في المطول من ان اسم الجنس ما يدل على نفس
الذات الحاصلة لعلة الا لان يقال على كثيرين من غير اعتبار وصف
من الاوصاف كالاسد والفيل ولا يقطع ذو واخواته عن الاضافة
فانهم قالوا الاسماء المضافة اضافة معنوية ضربان لازمة وغير
لازمة وعدوا ذوا من الاسماء اللازمة الاضافة الظروف نحو فوق
وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذو
وعند ولدي ولدن وبين ووسط بالسكون وسوى ومع ودون

فان قلت ما الفرق بين ذو والصاحب
قلنا ان الصاحب يضاف الى
الجنس وغيره فقد ما
لا يضاف الا
الجنس
منه

واما نحو الظروف نحو مثل وشبه ونحو بيد وقيد وقدي وقاب
وقس واي وبعض وكل وكلا وكلتا وكلا وذو واولو وقد …
فان الاضافة في هذه الكلمات لازمة لانه لا احد ينفك عنها ولا
ولا يضاف ذو الى العلم والضمير لفقدان الجنسية فيهما الاظهر
ان يقال لا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة حتى ما يضيفه
تعليله بقوله لفقدان الجنسية فيهما تقبل وانما لم تضف الى العلم والضمير
لانها وضعت وصلة الى الوصف باسماء الاجناس غالبت … وصفا
بل الوصف هو ما اضيف اليه فلا يكون الا اسم جنس ظاهر لان العلم
وكذا الضمير لا يوصف بهما على ما تقرر في موضعه لانه لو اضيف الى
الضمير لزم القبح في مثل ذلك فحمل عليه غيره ليستمر الحكم في الكل في
حذف الهمزة تقليل من اخواته الكرم انتهى والحق انه لو كان اسم
جنس هو وضميره في حكم واحد لكون مدلولهما واحدا ولهذا اجمع
المحققين على ان الضمير الراجع الى النكرة نكرة فيكون جنسا
كانه مضاف الى اسم الجنس المظهر الا يرى ان الامام عبد القاهر
قال في قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس الا ذووه حجة على
من اضافة الى الضمير زيد وعمرو وبكر واشباه ان اتبعت كتب القوم
تجد كلامهم تؤيد ما قلنا واما قوله كذا اتى صاحب العفو لكن فيه كلام
واما قوله ايضا المعروف ما لم يبدل فيه الوجوه انما يعرف ذا الفضل
من الناس الا ذووه المعروف لا صحاب ذووه فالمعرفة اي

اي لا يعرف قدر صاحب الفضل ومرتبته الا صاحب الفضل دون
الجهال وكذا قول كعب بن زهير صبحنا الخزرجية مرهفات اباد
ذوي ارومتها ذووها وذوو … الذال وضم الواو والاولى جمع
مذكر لذو وتقول رجل ذو مال ورجلان ذوا مال رفعا وذوي
ذوي مال نصبا وجرا ورجال ذوو مال رفعا وذوي مال نصبا وجرا
وامرأة ذات مال وامرأتان ذواتا مال رفعا وامرأتين ذواتي مال نصبا
وجرا ونساء ذوات مال كما هو الصحيح فشاذ لا … عليه …
وكذلك قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه لا يجوز …
في قوله … ولكني اريد به الذوونا شاذ وان لا
عليهما … فجئ به اي بذو والجار والمجرور محل الترفيع على انه فاعل
مقام فاعل يجئ معرفا لجعل الانعام صفة لله وهو اي ذو من
من الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم وجه اي كذلك
الاسماء الستة اخوه وابوه وذووه وفوه وهنوه وحموها والهن
كناية ومعناه … اي انه كناية عما لا يعرب اسمه او يكره التصريح به من
العورة والفعل القبيح ونحو ذلك في … الفحم …
قبل لان الحم نسب زوج المرأة ابوها واخوه او ابنه فان اضيف الى
الانات … وذو مال فانها اي الاسماء الستة المضافة الى غير ياء
المتكلم بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا وانما قال في الاكثر
لان بعضهم يجعلها مقصورة على ما حكاه الفراء فيقولوا بانه في الاحوال

الثالثة كما يقول هذا معاه وعليه قول الشاعر ان اباها وابا اباها
قد بلغا في المجد غايتاها فانه قال اباها ولم يقل ابيها قصدا الى جعله
مقصورا وثنى الغاية بالالف حالة النصب على لغة بني الحارث
وهي ان يجعل اعراب التثنية بالالف في الاحوال الثلث يعني
ان المجد صاحبين اعني الاب واب الاب معناه قد بلغ الاب في المجد
غاية واب الاب ايضا غايته وثنا ابنة الضمير في غايتاها على تاويل
المجد بالمرتبة وشرط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها ان لم تضف
يكون اعرابها بالحركات نحو جائني اب ورايت ابا ومررت باب وان كانت
مضافة الى ياء المتكلم يكون اعرابها تقديرا على راي البعض وهو الصحيح
او يكون مبنية على راي الآخر او يكون واسطة بين المعرب والمبني
وهذا اي كون المضاف الى ياء المتكلم واسطة بينهما مذهب ضعيف
اذ الظاهر انه لا يخرج من الاعراب والبناء وشرط ايضا كونها
مكبرة اذ على تقدير كونها مصغرة يكون اعرابها بالحركة نقول هذا
اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك هكذا قالوا ويرد عليه ان الاسماء
الستة المضافة اذا صغرت يجب ان يكون اعرابها بالحروف لتقدير
الوجوب قلب واو هاياء وقد ثاكان يدور هذا الوهم في خلدي
ثم وجدته في كتب بعض المحققين من المتاخرين مع جوابه بانه لما تم
تلك الاسماء بحركة اخر حرف فلما بنيتم وزن فعيل فلا تحرك خرج عن صلاحية
الاعرابية لوجوب سكون حرف جعل اعرابا فقلت جعل اعرابها بالحركة

اي الياء ان كان ما قبلها كالصحيح في تحمل الحركة وان كان ما قبلها
ياء وكذا شرط ايضا كونها مفردة اذ لو ثنيت او جمعت لكان اعرابها
كاعراب ساير الاسماء المثناة او المجموعة وقد اهملهما الشارح و
الكافي ذكرهما وتحقيق الكلام في هذا المقام على وجه يتحقق منه لم ام
وهو ان يقال ان هذه الاسماء الخمسة محذوفة اللام نسيا اصل الاربعة
الاول منها اخو وابو وحمو وهنو واصل فم فوه فحذفت اللام عن الخمسة
حذفا غير قياسي فبقي الواو ساكنا فلو حذف لزم بقاء الاسم المتمكن
على حرف واحد ولو ابقي واعرب لزم قلبه الفا لانفتاح ما قبله
فلزم في المنون التقاء الساكنين وحذفه المؤدي الى البقاء على حرف
واحد فابدل منه الميم القريب في المخرج فاذا لم تضف اعرب بالحركة
لفظا واذا اضيف الى غير ياء المتكلم اعيدت اللامات من الاربعة
واعيدت العين من الخامس لعدم ضرورة الابدال لعدم التنوين فجعلت
حرف اعراب اما على معنى ان يكون تلك الحروف نفس الاعراب على
راي من يجعل الحركة نفس الاعراب واما على معنى ان يكون تلك الحروف
دلائل اعراب راي من يجعل الاعراب هو الاختلاف والحركات
دلايله فان حرف الاعراب كما يطلق على حرف يعتوره الاعراب
لفظا كدال زيد او تقديرا كالف عصا يطلق ايضا على حرف يتغير الآخر
واذا اضيف الى ياء المتكلم لم يعد اللامات من الاربعة بل كان اعرابها
تقديرا بالحركة تقول في الاحوال الثلاثة ابي مثلا ويعاد العين

من الحاس لعدم ضرورة الابدال في تقاريع الاحوال الثلثة ولم يجعل
حرف اعراب حتى يقال فاذكفا بي اذ لا لزوم عند الاضافة الى ياء
ياء المتكلم قبلها ياء على ما هو القاعدة قلبت وكسرة الفاء لمناسبة الياء
وجعل الاعراب في التقدير واحدا فهو لا يصح ولا يقطع عن الاضافة
ولا يضاف الى ظاهر ولذا لم يقل اخوك ثابت لمناسبته في الغيبة لما جاء ان المظهر
غيبة وخص التمثيل بالواو دون الالف والياء تنبيها على ان المحذوف
والمبدل منه واو وردت في حالة الرفع وقلبت الواو الفا وياء في النصب
والجر لمجيء مؤنثه ذات اصله ذوات لقولهم في مثناه ذواتا وذوات حذفت
الياء لكسرة الاستثقال قبل الالف والاولى ان يكون لامه المحذوفة ياء دون
واو واصله ذوي لفظة ما كان عينه ولامه واوا وذي جعلها بالياء
لانه مجرور على انه صفة لله كما هو مضاف الى الانعام وهو اي الانعام
ايصال الخير الى الغير لشخص الغير لا لغرض دنياويا كان ذلك الخير او
اخرويا ولا لعوض فيقابله في القدر والمرتبة اولا واجل اراده
اي الخير لا الانعام لكونه مضافا اليه لذي مجرور لكونه
بدلا من الله ولا يجوز ان يكون صفة له لان جاء نكرة والتطابق
شرط بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير لاتحادهما
في الصدق يعني ان الصفة لما كان عين الموصوف في المعنى نحو جاءني
زيد الظريف وجب ان يدخل عليها ما يدخل على الموصوف من التعريف
والتنكير لامتناع كون الشيء الواحد شايعا ومخصوصا وما ينبغي

ما ينبغي ان يعلم ان الموصوف قد يكون معرفا باللام ويجري ذا
معنا فيقال ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل كذا او ما يحسن بالرجل خير
منك قال الخليل مثلك وخير نعتان للرجل على نية الالف واللام وكذا
غير مثلا اذا جعل وصفا للمعرفة دون البدل اي لم يشترط في البدل
ان يطابق المبدل منه في التعريف والتنكير وذلك لان البدل مستقل
بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ وليس هو مع المبدل
بمنزلة شيء واحد فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا الخروج
عن المناسبة ولزوم الاحالة بلزوم كون الشيء معرفة ونكرة في حالة
واحدة كما في شرح الرضي واعلم ان بدل الكل من الكل يوافق المتبوع
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير
واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه الا في الافراد والتثنية
والجمع ايضا انتهى الا انه اذا ابدل النكرة من المعرفة بدل الكل من الكل
فالوصف اي توصيف البدل بنكرة اخرى يحسن عند كثير النحاة
وواجب عند ابن الحاجب كما قال في الكافية اذا ابدل النكرة من
المعرفة فالنعت واجب وانما وجب لانه لا فائدة في الابهام
بعد التفسير في بدل الكل الذي يكون المراد ما اريد من الاول وقيل
لانه لا يجوز ان يكون المقصود ناقصا عن غير المقصود بل يجب ان يكون
في المعنى نحو بزيد رجل لكن حسنه ووجوبه اذا كان البدل عين
المبدل منه لفظا كقوله تعالى لنسفعا بالنون الخفيفة الآية

وجه الوجوب ان البدل هو المقصود بالنسبة [illegible]

لا قلب التنوين الفا في الوقف كتبت بالالف فانهم قالوا الاصل
في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ومن
ثمة كتب التنوين المنصوب في اذا حرف النصب اخر بالالف الواحد المذكور
بالالف على الاكثر لان الوقف عليها بالالف بقلب التنوين الالف والنون
الفا لانفتاح ما قبلها فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكتب اضربن امر
للجمع المذكر بواو والف واضربن للواحدة المخاطبة بياء ونون التأكيد
اذا وقفت عليها قلبت الفا بواو اضربي وهل تضربون وهل تقومن
باسقاط نون التأكيد ورد الواو والياء والنون المحذوفات
لاجله قلنا نعم لكنه تغيير في هذا الاصل وهو ان عند الوقف يحذف
نون التأكيد ويرد ما حذف لاجله فانه لا يعرفه الا الحاذق في
هذا الفن كتبوه مثل ذلك على لفظ بالناطقة ناجية كاذبة لا مطابق
لكن هذا اي الاشتراط بان يكون على لفظ المبدل منه بعينه هو عند
الكوفيين وعند البصريين لا يشترط ان يكون البدل على لفظ المبدل
كذا في اللباب وعبارة اللباب هكذا ولا يحسن ابدال النكرة
من المعرفة الا الموصوفة ولا يشترط على لفظ المبدل منه على الصحيح
انتهى كلامه فلو حذف قوله او وجوبه لكان اولى لانه لا تعرض له في
اللباب هذا الذي هنا وهو ان حصر الحسن على كون البدل موصوفا
غير مستقيم اذ الذي يتوقف عليه الحسن او الصحة على راي الشيخ
هو ان يتحصل بالنكرة للمبدل فائدة لم تفهم من المعرفة فمثل هذه

هذه الفائدة لو حصلت حسن والا فلا سواء حصلت بالوصف
او غيره قال الشيخ عبد القاهر انشدني شيخي عبد الوارث انا وجدنا
بني جيلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا عرض فقال قوله لا طول
مجرور لانه بدل من ساعد الضب وساعد معرفة وطول نكرة وفيه
لم نفهم من ساعد الضب فلا دلالة على شيء من الطول والعرض مجازا
وقال السيرافي في شرح كتاب سيبويه تقول مررت باخويك مسلم
وكافر على الابدال بالجملة ان لم يفد النكرة الا ما افادته الاولى
لم يجز ابدال النكرة من المعرفة او هو اذن ابهام بعد التفسير نحو مررت
بزيد رجل لا طائل تحته هكذا في بعض شروح اللباب فان قيل
لم لا يتعرف جاعل ههنا بالاضافة قلنا لانها لفظية غير مفيدة
للتعريف بل مفيدة للتخفيف في اللفظ بسقوط التنوين
لان اصله جاعل النحو بتنوين جاعل ونصب النحو وينبغي ان يعلم
ان التخفيف الذي يفيده بالاضافة اللفظية قد يكون في
المضاف وحده نحو ضارب زيد وقد يكون في المضاف اليه نحو
الحسن الوجه اصله حسن وجهه وقد يكون فيهما نحو حسن الوجه
وقد يكون لا في لفظ واحد منهما نحو افضل القوم على قول
من قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية فان التخفيف فيه
يحصل بحذف من لا معنوية حتى يفيد التعريف فلم يصح كونه صفة
لنكرة كما توهم صاحب الاصباح يعني ان الاضافة قسمان

احدها لفظية وهي منحصرة في ثلثة مواضع عند الجمهور احدها
اضافة اسم الفاعل الى معموله وثانيها اضافة اسم المفعول الخ
يقوم مقام الفاعل اذا اريد بهما اي باسم الفاعل والمفعول الحال
او الاستقبال نحو مررت برجل ضارب زيد الآن او غدا ونحو مررت
برجل معمور الدار كذلك اي الآن او غدا واما اذا اريد به اي باسم
الفاعل على ما يدل عليه قوله ضاربك امس مالك عبيده ولو قال بهما
مناسبا لما سبق لكان اولى لان حال اسم المفعول كذلك للماضي او الاستمرار
فمعنوية اي اضافتهما معنوية مفيدة للتعريف نحو مررت بزيد ضارب
امس من الماضي او مالك بالجر عطف على ضارب عبيده في الاستمرار
والعبيد كالعليم جمع عبد وانما كانت اضافتهما معنوية ح
اما على التقدير كونهما بمعنى الماضي فلان الاضافة ح لا يكون في تقدير
الانفصال لانها ليست مضافة الى معمولها من حيث انه لفظًا
ومعنى مفقودة وهي غير مؤثرة عندهم واما على تقدير كونهما بمعنى
الاستمرار فلكون معنى الماضي موجودا فيه ايضا لكن الحق انه اذا قصد
بها ستمر اي يشتمل على الازمنة الثلاثة يمكن ان يجعل لفظية
ومعنوية ايضا وقد صرح به في شرح اللباب وقال بعض المحققين
ان اعتبار الوجهين في هذه الاضافة مما يختلج في صدري حتى
ظفرت بنص من قبل صاحب الكشاف حيث جعل هذه الاضافة في
موضع لفظية وفي موضع آخر معنوية هذا ما قيل في كلام الشارح

الشارح نظر لانه جعل العام اعني الاستمرار قسيما للخاص اعني
الماضي وعلى تقدير ان ليس بينهما عموم وخصوص فيه نظر من جهة اخرى
وهو ان الزمان المقترن للفعل ومشابهاته في المشهور ثلثة
ماض وحال واستقبال وعلى ما ذكر يكون الزمان المقترن لها اربعة
وهو خلاف المشهور ويمكن ان يجاب عنه بان الشارح ليس في صدد
التقسيم بل في صدد الارادة ومنشأ الغلط الجهل بالفرق بينهما
وبان المشهور ان الزمان المقترن للفعل لغة لا مشابهه لانها
لا مقترن بها فضلا عن الشهرة انتهى والثالث من تلك
المواضع الثلثة اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها نحو مررت برجل
حسن الوجه لا يقال كيف يضاف الحسن الى الوجه والحسن هو الوجه
فيلزم اضافة الشيء الى نفسه قلنا لا نم فان الحسن اعم من الوجه فيكون
من اضافة العام الى الخاص وقيل ان الحسن ليس هو الوجه بل الحسن
هو الشخص الذي له الوجه فان قيل لم لم يتعرض الى اضافة اسم
الفاعل الى فاعله مع انه من جملة الاضافات اللفظية قلنا ان اسم
الفاعل من الفعل اللازم قد يضاف الى فاعله بالسببية لكن بعد
ان اخرج عن كونه فاعلا بان نصب تشبيها بالمفعول او جر تشبيه
اسم الفاعل من اللازم باسم الفاعل من المتعدي فهو مندرج في اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله ولذا لم يتعرض له واما اسم الفاعل من
المتعدي فلا يضاف الى فاعله للزوم اللبس وعدم التغاير وتحقيق

علی وجه التفضیل ان اسم الفاعل المتعدي والمفعول المتعدي الی
اکثر من واحد لا یضافان الا الی المفعول فاذا قیل هذا ضارب
زید او معطی زید لم یکن زید الا مفعولا لانه لا اضافة الا الی فاعل
علی خلاف الاصل لان المضاف ینبغي ان یغایر المضاف الیه واسم
الفاعل نفس فاعله فهو هو ولانه تشبیه باضافته الی مفعوله واما اسم
الفاعل اللازم واسم المفعول اللازم وهو المشتق من المتعدي الی
مفعول واحد فلما اریدا اضافتهما الی الفاعل توسعا في الکلام تشبیها لهما
بالمتعدي منهما ونصبوا فاعلهما علی التشبیه بالمفعول ثم اضیف
الیه ذلک بان ینتقل الضمیر المتصل الی اسم الفاعل فیکون فاعلهما
مستکنا فیه فیقع الفاعل في صورة المفعول فتقول مثلا في زید قایم
ابوه زید قایم الاب والصفة المشبهة لما کانت شبیهة باسم
الفاعل لفظا ومعنی اما لفظا فلانها تثنی وتجمع وتؤنث کما ان
اسم الفاعل کذلک تقول حسن حسنان حسنون حسنة ... وابیض
ابیضان بیض بیضاء بیضاوان بیض کما تقول ضارب ضاربان
الخ واما معنی فلانها لمن قام به الفعل کالفاعل ولذلک سمیت
بالصفة المشبهة شبهت به في جمیع انواع عمله تکمیلا للتشبیه وتوسعا
في الکلام وما لم یکن لها مفعول یضاف الیه وینصب جوز اضافتها
الی الفاعل ونصبه اباه تشبیها بالمفعول نحو الحسن الوجه بجر الوجه
ونصبه فاحفظ هذا فانه من الاسرار اللطیفة والکنوز الخفیة

الخفیة وما عداها اي ما عدا الثلاثة المذکورة وما عدا الرابعة
علی رأي من یجعل اضافة افعل التفضیل لفظیة اضافة معنویة
وبالجملة الاضافة اما معنویة ان کان المضاف اسما غیر مشتق سواء
کان مصدرا او غیره او مشتقا غیر عامل في المضاف الیه نحو هذا غلام
زید ومضارع وضرب زید واما لفظیة ان کان المضاف مشتقا
عاملا فیه ومعمولا له نحو زید ضارب بکر وحسن الوجه وهاشمي الاب
معنویة للتعریف او للتخصیص اذا کان المضاف الیه معرفة او
نکرة نحو جاءني غلام زید مثال کون المضاف الیه معرفة او رجل
مثال کونه نکرة علی اللف والنشر المرتب یعني ان کان المضاف الیه
نکرة في المعنویة تکتسب المضاف الیه منه التخصیص وزوال بعض الشیوع
نحو غلام رجل فهو خط وان کان المضاف الیه معرفة تکتسب المضاف
منه تعریفا نحو غلام زید لانک اذا قلت غلام کان شایعا غیر
مختص بواحد فاذا اضیف تعرفت وصار مختصا بالواحد بعینه
وهو زید فان قلت هذا ان تعرف وصار الواحد بعینه لکن
لم یتعین الغلام في نفسه لان هذا انما یتم اذا کان لزید غلام
واحد اما اذا کان اکثر منه فلا وقد اطلقوا في قضیة الاضافة
المعنویة قلت تعریفها باعتبار العهد تحقیقه انک اذا قلت
غلام زید جاءني فلا بد ان تشیر به الی غلام معین من بین غلمانه
له مزید خصوصیة لزید بحیث یرجع الاطلاق اللفظ الیه دون

ای ما لیس المشتق العامل کما في المثال الثاني
مثال الاول للمضاف الغیر المصدر
مثال للمشتق الغیر العامل
الغیر المشتق بالذي هو المصدر
معنویة وان عمل کما ...
کانه المثال ذکره في الوسط

ودون سائر الغلمان اما لكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما
له وكونه غلاما معهودا ثم قد يستعمل على خلاف وضعه فيقال جاءني
غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وهذا لا ينافي افادتها
التعريف باصل الوضع كما في المعرف باللام فانه في اصل وضعه لواحد
معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
فمضيت ثمت قلت لا يعنيني فانه لم يرد به لئيما معينا اذ بعض اظهار ...
الكلام النقد والمعنى ولقد مررت على لئيم من اللئام قالوا ولكونه بمعنى
لئيم يصح جعلت يسبني وصفا له وانما افاد منهما اي التعريف والتخصيص
معنى الاضافة مرفوع على انه فاعل افادة اي انما افاد منهما الاضافة
المعنوية دون اللفظية لان الاتصال معنى اللفظ والمعنى
اما اللفظ فلان المضاف اليه متصل بالمضاف في غير مفتوح منه بحيث
تنزل منه منزلة التنوين واما معنى فلان وضع الاضافة المعنوية
ليفيد ان لواحد مما يدل عليه المضاف مع مضاف اليه خصوصية ليست
لغيره معه فان الاضافة المعنوية بمعنى اللام امالة اسم عام الى اسم
خاص بواسطة الحرف فلما كان الاتصال معنى اللفظ والمعنى يستتبع
ان تفيد التعريف والتخصيص معنى المضاف بعد ما افاده التخفيف
اللفظي ليكون قدر مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى وبهذا التقرير
يظهر انه خارج ما يتوهم من المصادرة على المطلوب في اللفظية الا
في اللفظ فقط والمعنى على الانفصال ولذا سميت لفظية ولم

تفد الا تخفيفا لفظيا فان قلت ماذا تقول في ضارب
رجل فان ضارب قد تخصص وزال عنه احتمال الشيوع بالاضافة بل
كان حاصلا لضارب من رجل حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت
فجاعل اسم الفاعل اضيف الى مفعوله وهو النحو مرادا منه الحال او
الاستقبال لا يقال لا تتم ذلك لان جعل فعل الله تع وفعله منزه
عن الزمان قلت كونه بمعنى الحال والاستقبال بالنسبة الينا
ونحو الآن فان مرادا منه بدلالة على نصب المفعولين وهو اي
كل واحد منهما النحو والكاف في كالملح ولا يعمل اسم الفاعل ما لم يكن
بمعنى الحال او الاستقبال او الاعتماد وعطف ما قبله بمعنى اي لاجل
اشتراط ارادة الحال او الاستقبال والاعتماد على احد الاشياء
الستة كما سيجيء فيكون اضافته لفظية في تقدير الانفصال
غير مفيدة التعريف او التخصيص فلا يصح كونه صفة له فيكون
بدلا منه ويجوز فيه الرفع والنصب ايضا اما الرفع فعلى انه
خبر مبتدأ محذوف اي هو اي الله تعالى جاعل النحو واما
النصب فبتقدير اعني وامدح وعلى كل واحد من التقديرين
يقال في عرفهم انه نصب على المدح كما يقال انه نصب على الشتم
اذا قدر عاملا ذم واما على تقدير امدح فظاهر واما على تقدير
اعني فلان اعتناء المتكلم واهتمامه به اذا كان لاجل صفة المدح
يفيد المدح فالنصب على المدح في عرفهم يشتمل كل موضع يفهم من

من تقديره عامل المدح هكذا افادنا بعض من استاذنا في الجامع
الله تعالى وبه نبه كلام شراح الالباب فان قيل بعد جعلكم اياه راجع
الى جاعل بدلا منه اي من لفظة الله فاي قسم من اقسام البدل هذا
استفهام انكاري والتام فيه لان اقسامه يتعلق بالاستفادة من الكلام
المذكور كانه قال لا يصح ان يكون جاعل شيئا من اقسام البدل لان
اقسامه اربعة بدل الكل من الكل ان صدق البدل على ما صدق عليه المبدل
منه كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين فان صراط الذين
على الصراط المستقيم صدق وان تغاير مفهوماهما وبدل البعض من
الكل ان كان البدل بعض المبدل منه نحو جاءني القوم اكثرهم او بعضهم
وبدل الاشتمال ان كان بينهما تعلق غير الكلية والجزئية سواء كان
الثاني مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس نحو قوله
تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه او لم يشتمل احدهما على الآخر
اصلا بهذا الاشتمال فانهم قالوا يجيء في البدل الاربعة انما
سمي هذا باشتمال لان المبدل منه يشتمل على البدل كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا على البدل اجمالا و
متقاضيا له بحيث يتشوق النفس عند ذكره الى ذكره ثانيا ليتبين ما
اجمل اولا فيذكر البدل ملخصا لما دل عليه الاول مبينا له فعلى هذا
لا يجوز ان يقال في بدل الاشتمال بني الوزير وكيله لان الاول
غير مجمل لانه يعرف عرفا من قولك بني الوزير ان الباني هو وكيله

وكيله ولو قلت ضربت زيدا عبده كان بدل الغلط لان ضرب
زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر واعلم انهم قالوا يجب ان يكون في
بدل البعض وبدل الاشتمال ضمير عايد الى المبدل منه بخلاف بدل الكل فان
العينية ههنا تغني عن الرابط كما قالوا ان الجملة الواقعة خبرا اذا
كان عين المبتدا وعبارة عنه فلا حاجة الى الضمير الرابط نحو قل هو
الله احد وقوله عم افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله
الا الله وقولك مقولي زيد منطلق ثم ان هذا الضمير قد يكون مقدرا
نحو جاءني ثلثة زيد اي منهم وبدل الغلط ان كان الاتيان بالمبدل
منه وقع غلطا نحو مررت برجل حمار يعني اراد المتكلم ان يقول
مررت بحمار فسبق لسانه الى رجل ثم تداركه فقال بحمار اي ذكره
وتلفظ به لدفع هذا الغلط فيكون الغلط في المبدل منه ولهذا
قالوا بدل الشيء من الغلط بالاضافة ولم يقولوا البدل
الغلط بالصفة فمعنى بدل الغلط بدل الشيء من الغلط قالوا
للاضافة في القسمين الاولين بيانية وفي الآخرين الى السبب
اي البدل الذي كان بسبب الاتيان به وقوع الغلط في المبدل
منه وقيل الاضافة في البدل الغلط لادنى ملابسة كما في كوكب
الخرقاء ولعل هذا اولى لان الاول شبيه بالاسم بالاصلاب او قد
يكون سببه النسيان كما يكون سببه الغلط وكذا في بدل الاشتمال
فاعتبر فيما سبق وهذا اي بدل الغلط لا يكون الا من غير روية

وذكر ولهذا لا يجيء في كلام الفصحاء قوله في جاعل لا يجوز ان يكون من
الاول في الكتاب لاشتراطه قوله اي قسم من اقسام البدل لان اقسامه
اربعة اي للاشعار بها الكلية والجزئية وهو اي الله سبحانه وتعالى
اي متنزه بالعلو عنهما ولا من الثالث لان الاشتمال غالب يستعمل
في الاجسام غالبا ولا من الرابع لان كلام المصنف ليس بكلام غير ذكي
وهو ظاهر فلا يكون جاعل بدلا من لفظة الله لان انتفاء الاقسام
عنه اي جاعل بأسرها اي بجميعها يقال هذا الكتاب باسره اي بجملته بعينه
كما يقال برمته اي بكليته يدل على انتفاء المقسم وهو مطلق البدل
عنه اي عن جاعل وهذا اي قولنا لان انتفاء الاقسام الخ معنى قوله
اهل المعقول اي العلوم العقلية كالحكمة والمنطق وغيرها لا وجود
للعام الا في ضمن الخاص والافراد كزيد وعمرو وبكر وغير ذلك قلت
ان التخفيف معناه ان القول ببدلية جاعل من الله متعلق ببدلية
قوله مجاز مرسل خبران اي مجاز كانت العلاقة المعتبرة بين معناه
الحقيقي والمجازي غير التشبيه مثل علاقة السببية والتبعية وغيرها
فانه اذا كانت العلاقة هو التشبيه يسمى المجاز بالاستعارة
دون المرسل على ما سيجيء ومن قبيل اطلاق الاسم المبني على التابع
لان البدل في الحقيقة موصوفه اي موصوف جاعل وهو الآلة بالجر
على الحكاية وهو الافصح وجاز رفعه على الخبرية اذ التقدير اي جاعل
النحو فانه نكرة وقعت بدلا من الله موصوفا بنكرة اخرى وهو جاعل

جاعل فانه يلزم ترك الواجب او الحسن واما الآلة معرفا باللام
فمن الاعلام الغالبة وتسمى اعلاما اتفاقية كالنجم والصعق
اعلم ان الاله في الاصل من الاجناس كالرجل يقع على كل معبود بحق
او باطل ثم غلب على ذات المعبود بالحق كما ان النجم فيه اسم لكل كوكب
ثم غلب على الثريا وان الصعق اسم لمن اصابته صاعقة ثم غلب
على خويلد بن نوفل واما الله بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق
لم يطلق على غيره اصلا ومما يدل على هذا التقدير لاشتراطه اي كلمة
علة بالاغنيا واما على الموصوف او على غيره من الامور الحسنة والسنة
على ما سيجيء اذ لو لم يكن التقدير كذلك لبطل العمل وقد ثبت عمله في
المفعولين فان قلت من اين علم عمله قلت قد علم عمله في المفعول
الثاني بشهادة فحوى الكلام اي بتعلق قوله كالملح بقوله جاعل
النحو معنى واذا عمل في الثاني عمل في الاول ايضا والا يلزم اقتصار
العمل على احد المفعولين وهو على ما تبين في المطولات فان قلت
هذا انما يتم اذا عمل في الثاني وهو ممنوع لجواز ان يجعل جاعل بمعنى الماضي
ويكون كالملح مفعولا لفعل مقدر دل عليه جاعل كما قالوا في
زيد معطي عمرو درهما امس من ان درهما منصوب باعطى المقدر
الدال عليه لفظ معطي قلت نعم يمكن ذلك لكن بشهادة فحوى
الكلام تمنع ذلك التحمل يعرفه من له طبع سليم وعقل مستقيم ويلزم
ايضا ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب وهو اي مذهب

وجوب النعت اذا ابدل النكرة من المعرفة وهو جاعل ههنا العدم
تعرفه بالاضافة كما هو من المعرفة وهو انه ههنا او يلزم نحو كشحين
بفتحتين على مذهب الجمهور كما هو بيانه فيكون ح اي فيكون الان حين
كونه هو البدل في الحقيقة من القسم الاول بمعنى بدل العين من العين
لا بمعنى بدل الكل من الكل حتى يلزم ما ذكرهم من ايهام الكلية والجزئية
وبدليه جاعل على المجازية من القسم الثالث قوله بدليه مبتدا وفي
القسم الثالث خبره وان الممكن كونه من الاول بمعنى بدل العين في معنى
الاشتمال وجود التعلق بينهما غير الكلية والجزئية لا الاشتمال الظرف
على المظروف كما صرح به اي يكون معنى الاشتمال وجود التعلق بينهما
مطلقا الثانية فلا يلزم ما ذكرهم من ايهام الجسمية حتى افصل
فصل الخطاب بعبارتين به حتوا اعام طائفة من الكلام والاخذ
في الاخرى والتقدير ثم حتى او خذ حتى اي الامر المذكور كما ذكر
او وارى الامر حتى المذكور اي شيء وذلك ثمانيا سبب لكن بقي ههنا
سؤال ثانيه من نشأة السحاب اذا التعت من اقسام البدل
وهو ان قولنا جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره من اي قسم
من اقسام البدل قلنا انه من الرابع وهو البدل الغلط لان عدم كونه
من الاول والثاني ظاهر لعدم كون الثاني عين الاول ولا بعضه وكذا عدم
كونه من الثالث وهو بدل الاشتمال لان شرطه كون المتبوع
بحيث يطلق ويراد به التابع وكون النفس عند ذكره منتظرة

ومنشؤه فيه الى ذكر التابع الى غير اتا اذا قلنا سلب زيد نعلم
ان المسلوب ليس هو نفس زيد بل الشيء يتعلق به من ثوبه او قلنسوته
او جلده او غير ذلك فيشتاق الى ان يذكر ثوبه وهذا الشرط منتف
فيما نحن فيه من المثال المذكور فلا يكون من بدل الاشتمال فتعين انه من
بدل الغلط لانحصار الاقسام الاربعة اي كالمذكور ههنا ذكر في
حواشي المطول شريف الدين الطيبي جانبه ولكن فيه ما فيه ما هو موصول
مبتدا وفيه جملة ظرفية صلته والعائد هو فاعل الظرف اعني الضمير الذي
انتقل اليه من عامله المقدر والضمير المجرور البارز عائد الى ما ذكره في حواشي
المطول وفيه المقدر خبره للمبتدا اي ما ثبت في المذكور في حواشي
المطول من الخلل وضعف حاصل فيه اي فيما ذكر ههنا لانه مثله لا
لا يخفى ذلك اي من حصول ما فيه من الفطن بفتح الفاء او الكسر
او حضر من التقدمة بجودة الادراك في هذا الكلام اعني قوله
فيه ما فيه اشارة الى اعتراض يرد على حواشي المطول حاصله قيل
هو ان في جاءني الامر انه يتحقق كونه من بدل الغلط اذ يجوز ان
يكون المثال لا من الثاني من بدل الاشتمال لوجود التعلق
المعتبر فيه اعني علاقة الملكية والاخوة التي هي غير الكلية والجزئية
وكذا المثال الثالث من الاشتمال ان كان مع الزوجية والا ... فمن
بدل الغلط وانما قلنا على زعمه اذ لا يخفى عليك ان مجرد
وجود التعلق لا يكفي في بدل الاشتمال وان توهم الشارح كفايته

الى ما يفهم من ظاهر كلام المصنف في تقسيم الجملة الى الاربعة بل لابد من شرط
كون الخبر جملة بحيث يتعلق جارها على ما صرح به ابن هشام لا يخفى **في الكلام**
متعلق بجاعل والمفعول الثاني لجاعل قوله **كالملح** اما الكاف فقط اي
هو اما الكاف وحده منصوب على الحال وان كان الكاف جنسا لكنه حال بمعنى
مفعول بمعنى وتقديره اي اما ان يجعل الكاف فقط حده اي منفردا ان جعل
اي الكاف مفعولا بتذكيره وتأنيثه وكذا باقي الحروف يجوز تأنيثه باعتبار
الكلمة وتذكيره باعتبار الحرف بمعنى المثل وهذا انما يستقيم على
رأي الاخفش لا على رأي سيبويه فانه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة
حيث يدخلها حرف الجر كقوله يضحكن عن كالبرد منهم اي عن ثغر مثل
البرد الذي يذوب للطافته ان قلت ما الفرق بين كون الكاف
اسما وبين كونه حرف الجر فان الكاف كذا ثابتا وهي اذا كانت اسما
يكون المراد بها تشبيها وعلوا وتجاوزا من غير ملاحظة المعنى حيثيات
واذا كانت حروفا يكون المراد بها تلك المعاني بخصوصيات يعرف
ذلك بالعلامات والقرائن كما في سائر الاسماء المشتركة او الجار
مع المجرور ان جعلناها حرف جر اي كائنا كالملح **في الطعام**
متعلق بجاعل بعنا الكلام بحاظرها اي قوله في الكلام قوله في
الطعام ظرف لغو لا مستقر وانما قال الكلام لان قوله
كالملح على تقدير حرفية الكاف ظرف مستقر لانه في الاصل
احد جزئي الكلام اعني خبر المبتداء لان الجعل الكائن

بمعنى التصيير يجري مجرى افعال القلوب في تجرد الدخول
على المبتداء والخبر لا في خصائصها على ما صرح به اهله وبقولنا في تجرد
الدخول عليهما الا في خصائصها يظهر ضعف ما ذكر في الفوائد حيث
قال هو من افعال القلوب المستدعية لمفعولين الممتنعة الاقتصار على
احد المفعولين فان امتناع الاقتصار على احد المفعولين من خصائص
افعال القلوب لا يوجد في غيرها من ملحقاتها ويمكن ان يقال ليس
المراد من امتناع الاقتصار المذكور ههنا اقتصار الذكر على احدهما الذي
هو من خصائصها حتى يرد ما ذكرتم بل المراد امتناع اقتصار العمل على
احدهما فتدبر فانه نفيس فان قلت ما الفرق بين الظرف اللغو
والمستقر قلت ان الظرف مطلق سواء كان ظرف زمان او مكان
او جارا او مجرورا فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل
احتياج الظرف اليه ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار
ومجرور لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا
انما يكون مستقرا اذا اجتمع فيه امور الثلثة الاول ان يكون
المتعلق بفتح اللام اي متعلق الظرف منصفا فيه بفتح الصيم اي
يكون الظرف بحيث يفهم منه عين عامله ان لم يعلم الا العامل
العربية وصناعتها والثاني ان يكون المتعلق من الافعال العامة
كالحصول والكون والوجود والاستقرار والثالث ان يكون المتعلق
مقدرا غير مذكور واحترزنا بالشرط الاول عن مثل مررت

وانما سمي الاول لغوا لخلوه عن الضمير
هو ان الظرف اذا تعلق بالافعال العامة المذكور
كان لغوا لانه الافعال العامة مقدرا وجعل الفاعل
العامل اذا كان الفعل العامل مذكورا ودونا الفاعل
نيابة عنه ولكن لا يستقر العامل نيابة
اعتقد ذلك [illegible]

بزيد فان المتعلق هو الممرور والممرور ليس مضمون الجار والمجرور
بل هو امر خارج عن الظرف اي لا يفهم منه عند حذفه قطع النظر عن غيره
واحترزنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار اذا قدر متعلقه الحصول
بقرينة دالة عليه فههنا المتعلق مقدر في الظرف لكنه ليس من الافعال
العامة ولذلك احتاج ذلك المتعلق الى قرينة دالة عليه وان كان
عاما لما احتاج اليها وعليه ان خاصة المستقر الاكتفاء بتقدير
الفعل العام الذي هو اقل مراتب التقدير لا وجوبه على ما قاله السيد
الشريف في شرح المفتاح وقد صرح الفاضل الجلبي بانهم يقولون
في الظرف المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص واما اذا
وجدت فلا بد من تقديره لانه اكثر فائدة وتحقيق الكلام في
هذا المقام على وجه يتضح المراد ما قاله الشريف المحقق في حواشي
الكشاف من ان هذا القسم من الظروف انما يسمى مستقرا لانه
استقر فيه معنى عامله وفهم منه لم يفهم منه سوى الافعال العامة
كان العامل المقدر من تلك الافعال وان فهم معها شيء من خصوص
الافعال كان المقدر بحسب المعنى فعلا خاصا كما في بسم الله الرحمن
الرحيم فانه قد يفهم تارة بقرينة الشروع في القراءة خصوص
فعل القراءة فيقدر اقرأ بسم الله واخرى يفهم بقرينة الشروع
في القيام خصوص فعل القيام فيقدر اقوم بسم الله ونحو ذلك
بحسب المقامات قال وذلك اي تقدير الفعل الخاص لا يخرجه من

من كونه ظرفا مستقرا لان معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيه
ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب في ما كان تقديره
الافعال العامة مطردا لا عند النحاة وقس والمستقر كعامله
محذوف عام انتهى كلامه واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق
متضمنا للظرف وهو من الافعال العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد
حاصل في الدار واذا لم يوجد هذه الشروط الثلاثة يكون الظرف
لغوا والحاصل ان الاستقرار منوط بوجود هذه الشروط بأسرها
واللغوية بعدم احدها مثال المستقر نحو زيد في الدار اذا قدر
المتعلق حاصلا او مستقرا او موجودا او كائنا او ثابتا ونحو ذلك
ومثال اللغو زيد حاصل في الدار ومررت بزيد واعلم ان قولهم
الظرف مستقر بفتح القاف على الحذف والايصال اي مستقر فيه
فهو من قبيل قولهم المال مشترك كما يشعر به كلام الشريف في
التسمية بالمستقر وقد عرفت ههنا واما وجه التسمية باللغو
فهو ان الظروف هذا القول اللغو بالنظر الى ظاهر الكلام
لان فضلة يتم الكلام بدونه اولانه ملغى في جهة العمل حيث
لا يعمل اصلا لا في المظهر ولا في المضمر قال بعض المحققين من
شراح اللباب وهو تسمية خالية عن المناسبة يعني انه اصطلاح
مجرد قال واما انا فلا احب تسميته باللغو لوقوعه في التنزيل
والحديث فيه اذن اخلال بالادب فسميناه ظرفا خاصا

اي خاصا عامله ومستنبا المستقر فاعا ما اذ الملحوظ فيه الاول هو
حصوله لعامل في الحاصل عمومه انتهى وما له حظ من الاعراب هو المستقر
ولا يتم الكلام بدونه بل هو جزء الكلام وليس اللغو كذلك لانه متعلق
بكمال الكلام لعامل المذكور والاعراب لذلك العامل ويتم الكلام بدونه
قال بعض الفضلاء من المتاخرين ان القوم قالوا للمستقر حظ و
محل من الاعراب دون اللغو ولم نجد في كلامهم ما يحققه ويبين
مرضهم منه حتى لا يرد عليهم الاشتراك في الاعراب المحلي حيث قالوا
بزيد في مررت بزيد في محل النصب وهو لغو فاقول متوكلا على الله
ومعتمدا على فضله ان مرادهم بذلك ان لا محل آخر له من الاعراب غير
هذا المحل لا انه لا محل له من الاعراب اصلا وللمستقر ذلك لانه يجري
انك اذا قلت زيد في الدار ففي الدار له محل من الاعراب من جهة
تعلقه بالخبر الحقيقي ومحل آخر غيره من جهة انه هو الخبر بعد حذف
ذلك بدليل انتقال الضمير منه اليه فله محلان من الاعراب على ما لا يخفى
على ذوي الالباب بخلاف ما اذا قلت زيد حصل في الدار فانه له محل واحد
انتهى كلامه لكن التحقيق الذي يحل به عقد النحول ويزول به تحير العقول
وهو الحقيق بالقبول ما قاله بعض المحققين من انك اذا قلت مررت
بزيد فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب
والمنصوب المحل على المفعولية هو المجرور فقط وان كان الاكثرون
على خلافه وهو ضعيف لان الجار كالجزء من الفعل اذ اللازم يجري

يجري مع الجار مجرى المتعدي الا يرى ان معنى مررت بزيد جزت
زيدا وجزء الفعل لا يكون معمولا له لانه لو كان الجار والمجرور في
محل النصب لامتنع تعلقه بمررت لانه لو تعلق به لكان ظرف
لغو فلم يكن له محل من الاعراب في هذا التحقيق الذي ذكره هو الملائم
لقولهم لا حظ له من الاعراب ويؤيده ما ذكر في كتب المتاخرين
من ان التحقيق هو ان المنصوب المحل والمرفوع المحل هو المجرور فقط
لان اثر الجار في تعدية الفعل افضائه الى الاسم كالهمزة والتضعيف
وان جعل القوم المجموع منصوبا محلا تسامحا فعلى هذا التحقيق لا اشكال وهو
ان الظرف من قول الشارح ولا يتم الكلام بدون المستقر بل جزء الكلام
بخلاف اللغو فانه يتم الكلام بدونه هو ان الجار والمجرور اذا لم يجئ
جزء من الكلام كما اذا وقع صفة لمفعول او حالا عنه لم يكن له محل من
الاعراب فقد صرحوا بحلا فه مع بل قد اعترف به الشارح في هذا الكتاب
فتامل ولا تغفل على وزن لا تنصر فانه يحتسب من ربف
مجرورة معطوفة على محمد اي اما بعد الصلوة وهي اي الصلوة
من الله رحمة ومغفرة ومن عباده من الجن والانس دعاء ومن
الملائكة استغفار فان قلت ليس للصلوة الا معنيان احدهما
لغوي وهو الدعاء قيل فيه مساهلة لان الصلوة لغة ليست
بمنحصرة في الدعاء بل مشترك بين الثلاث بجمعها قوله تعالى ان الله
وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا

تسليما انتهى كلامه فان قيل كيف استعمل في معنييه معا والصحيح ان
عموم المشترك لا يجوز مطلقا قلنا لا نسلم انه استعمل في معنييه معا
فان تقديره ان الله يصلي وملائكته يصلون على ما صرحوا او نقول بينهما
شيء عام وهو الاركان المعلومة اي الفرائض الستة لا سيما التحريمة و
القيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار التشهد
والافعال المخصوصة كالقعدة الاولى وتكبير الركوع والنظر الى
موضع السجود وقت القيام وغير ذلك من الواجبات الستة التي هي
القراءة الفاتحة وضم السورة اليها ورعاية الترتيب فيما تكرر في
الصلوة على سبيل الفرضية وتعديل الاركان والجهر والاخفاء فيما
يجهر ويخفى والتشهد في القعدتين والسنن المثبتة مثل التحريمة ورفع
اليدين للتحريمة ونشر اصابعه وجهر الامام للتكبير والثناء والتعوذ و
التسمية والتامين سرا ووضع يمينه على يساره تحت السرة وتسبيحه
ثلثا واخذ ركبتيه بيديه وتفريج اصابعه وتكبير السجود وتسبيحه
وافتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى والآداب التي كنظره في
عند التثاؤب واخراج كفيه من كمه عند التكبير وغير ذلك على ما ذكر
في الفروع ممن ابن جاز ان يكون الصلوة من الله تعالى بمعنى الرحمة
ومن غيره لكونها بمعنى الدعاء من عباده وبمعنى الاستغفار من الملائكة
لكونها موافقتين بمعناها اللغوي تدبر فانه لما كان للصلوة في
حقيقة وهي الدعاء والاركان المعلومة والافعال المخصوصة

المخصوصة وغاية بالرفع عطف على قوله حقيقة وهي الرحمة
ولما كان معناه الحقيقي غير متصور من الله لانه دعاء والدعاء
سؤال العباد من المعبود وهو يدل على الاحتياج والله تعالى منزه
عنه حمل الصلوة على غايتها وهي الرحمة واعلم ان الرحمة في الاصل
التعطف ورقة القلب وهي كيفية نفسانية يستحيل في حقه
تعالى فيحمل على غايتها وهي الانعام ومثل هذا تأويل الكيفيات النفسية
المنسوبة الى الله تعالى في القرآن كالحياء والغضب وغيرهما فاعلم
ان حروف العطف عشرة عند بعض النحاة ومنهم ابن الحاجب
وهي الواو الموضوعة للجمع مطلقا اي للجمع بين التابع والمتبوع في
ثبوت الحكم لهما نحو قام زيد وعمرو او في الحصول من شيء نحو قام
زيد وقعد عمرو او في التحقيق نحو قام زيد وعمرو وسواء كان
الجمع مع ترتيب التابع او تقدمه او الاجتماع في زمان واحد
وبالجملة ليس في الواو دلالة على احد هذه الاحتمالات وان لم يخل
الوجود عن احدها وتعيين بمعونة القرينة والفاء الموضوعة
للجمع مع الترتيب بلا مهلة ثم الموضوعة للجمع مع الترتيب بمهلة
وان كان المقام في الرتبة فيقال ثم ههنا للتراخي في الرتبة
اي هو الاشعار بان احد الامرين بمعنى ان احدهما بعيد عن الاخر
رتبة اعم من ان يكون الاول اعلى والثاني ادنى او بالعكس
ومع ان ثم لا تجي الا عاطفة مطلقا سواء كان مفردا او جملة

وقد يلحقها التاء الساكنة لتاكيد فتختص بعطف الجمل كما في قوله فثبت
ثمت قلت لا يغني قال الامام المرزوقي التاء في ثمت علامة التانيث وهذه
العلامة تتصل بالاسم وبالفعل الا انها تبدل في الاسم هاء في الوقف وفي الفعل لا
الان بل قبلها الساكن ويكون تاء في الوقف والوصل جميعا وتقلد وخولها الحرف
فاذا دخلت حركت بالفتح نحو ربت ولات وثمت وتبقى تاء في كل حال انتهى
وحتى الموضوعة للجمع مع الانتهاء الى حد ما قبلها في الاعتبار بشرط كون الجزء
الاقوى او الاضعف من المعطوف عليه لو نحو بل وسيجي هنا تحقيقه واو واما
الموضوعتان لاحد المتعددين بهما لكن لم يجب في او ذكر اما قبل المعطوف عليه
ولزم في اما كلمة مع الواو قبلها ولهذا لم يجعلها بعضهم عاطفة وسيجي تفصيله
وقيل بينهما فرق اخر من حيث ان اما لا يقع في النهي حتى لا يقال لا تضرب
اما زيدا واما عمروا ويقال لا تضرب زيدا او عمروا ومما ينبغي ان يعلم ان اما ربما يجي بلا واو
نحو خذ اما هذا اما ذاك وربما يجي مكسورة ايضا اذا كان في الكلام
عوض عن تكرارها نحو اما ان تكلمني جميلا والا فاسكت فيقوله ان
تكلمني مبتدا خبره محذوف اي تكلمك بالجميل موجود والعوض ان التي هي
المدغم نونها في لام لا النافية وربما يجي بعد الهمزة على ما حكاه قطرب
وام وهي متصلة تدخل المفرد والجمل بعد همزة الاستفهام وطلب بها تعيين
ما ثبت من احد الامرين ومنقطعة بمعنى بل والهمزة يليها الجملة ويجي
بعد الخبر وبعد الاستفهام بالهمزة وغيرها ولا الموضوعة لنفي ما ثبت
للمعطوف عليه عن المفرد الذي عطفته نحو جاءني زيد لا عمرو فلا يجي الا

بعد الايجاب ولا يعطف به الجملة وبل الموضوعة للاضراب عما
قبلها الى ما بعدها مفردا كان او جملة من الاثبات ومن النفي الى النفي
والى الاثبات ولكن المخففة الموضوعة للاستدراك اي لتدارك
الوهم لا لتدارك الغلط فيما قبلها كبل ويكون ذلك في المفرد والجمل
لكن في المفرد بعد النفي اذ لا بد من مغايرة ما بعدها لكن لما قبلها ولا
مجال لاعتبار معنى النفي في المعطوف هذا وهي ثمانية عند البعض
وهي ما عدا اما ولكن واحد عشر عند السكاكي حيث قال في المفتاح وهي
على قول لكن الجمهور هكذا ان ما بعدي عطف بيان لما قبلها وقد ابدو
رايهم بان ائمة اللغة يفسرون به الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد
وفصل والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان ساير حروف العاطفة
تقتضي المغايرة بين المعطوفين فان العطف التفسيري بالواو و
الفاء قليل وتسعة عند البعض ومنه الزمخشري وهي ما عدا اما لا
غير اي في اما مانعا لكونها للعطف اللام في كونها صلة للمنع وقوله
من وجهين صفة لمانع اي مانعا كائنا من وجهين الاول وقوعها قبل
المعطوف عليه في نحو قولنا جاءني اما زيد واما عمرو والثاني دخول حرف
عليها في واما ولو كانت حرف عطف لامتنع دخول حرف عطف اخرى
عليها الا يرى انه لا يقال جاءني زيد وثم عمرو فلهذين المانعين لم يجعل
ذلك البعض للعطف والحاصل انهم اي قائلين بان حروف العطف
تسعة لم يجعلوها حرف عطف لورود السؤال عليه من جهتين في نحو

قولنا جاءني اما زيد واما عمرو بان يقال ان حرف العاطفة فيه اما
اما الاولى واما الثانية فان كانت الاولى فهو غير جائز فان المعطوف
عليه اسم فقام التكرار على سبيل التكرار وان كان حرف العطف اما الثانية
فاي حاجة الى الواو التي هي حرف العطف وحل هذا الاشكال مبني على تمهيد
مقدمة ان نبسط او هي ان النحاة في اما المسبوقة بمثلها ثلثة اقوال قول
بعضهم وهو ابو علي وعبد القاهر وانتمى اليهما الزمخشري ان اما غير
ليست عاطفة لا الاولى ولا الثانية في العاطفة لعمرو على زيد في مثالنا
هو الواو واما هيهنا فللشك ويدل على التفصيل فقط وقول بعضهم ان اما العاطفة
اما الثانية دون اما الاولى مستشهدا بصحة قيام او مقامها في جاءني
اما زيد وعمرو وفي تكون الواو لعطف اما الثانية على اما الاولى وقيل ان
اما الاولى للشك وزيد فقط واما الثانية للشك وزيد وعطف عمرو على زيد
في المثال المذكور وقول بعضهم وهو الامام الاندلسي ان اما الاولى
والثانية بمجموعهما حرف عطف الواو كما قلنا قد عطفت اما
الثانية بعض الحروف لحد واما الاولى واما الثانية فقد عطفنا عمرو
على زيد ولا يخفى ركاكة هذا القول اذ لا وجه لتقديم بعض العاطفة
على المعطوف عليه قال بعض الائمة والحق ان الواو هي العاطفة واما
مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو اذن في قوله اما الى اجنبية
اما الى النار مقدر رد انه كان السؤال على هذه الاقوال الثلثة اذ يندفع
السؤال باختيار المذهب الثاني ولكن فيه نظر وذلك لمذهب بانه لا

يلزم من صحة قيام او مقامها او يكون العطف كاو فان ان المصدرية
قد يقوم مقامها ما المصدرية مع ان الاولى ناصبة للمضارع دون
الثانية فافهم هذا فالبحث عن معاني هذه الحروف العاطفة بيان
بينهما لا يليق بهذا المقام ولكن قد اشرنا هنا اجمالا تتميما للفائدة
على نبيه على حرف جر نبيه مجرور بها والضمير المجرور والمحل لكونه مضافا
اليه للنبي وهو اي الضمير المذكور راجع الى الله الجار والمجرور متعلق
بالصلوة والنبي من النبوة بفتحتين وتشديد الواو وهي اي النبوة
على وزن فعولة كالمذكورة والانونة فاصله بغير الهمزة وهي اي
النبوة ما ارتفع من الارض فالنبي مشرف على سائر الخلق هو اي النبي
ح اي على تقدير كونه من النبوة فعيل بمعنى مفعول والجمع انبيا او النبي
ماخوذ من النبا بفتحتين وهو الخبر فالنبي من اخبر من الله تعالى
وهو ح فعيل بمعنى الفاعل والجمع مثل نبغاء مثل عقلاء ويجمع ايضا على انبياء لا
يقال كيف لا يعود لامه مثل الجمع والتصغير اي المنبا الا اصولها
لان الهمزة لما ابدلت لزم الابدال في الجمع جمع ما اصله لامه حرف علة كعيد
واعياد وقيل النبي هو الطريق ومنه لا يقال للرسل من الله تعالى انبيا
لكونهم طرق الهداية الى الله تعالى فان قلت ما الفرق بين النبي والرسول
قلت بينهما عموم وخصوص مطلق لان الرسول من له كتاب بالنبي و
الزام الحجة وهو اي الالقاء معنى في القلب بطريق الفيض لا بطريق
الوسوسة والنبي من له الالهام لا الحجة اعم من ان يكون له كتاب او لا

فكل رسول نبي من غير عكس فكلما اطلق النبي على رسولنا محمد عم
كما اطلقه المص عليه عم في قولنا الصلوة على نبيه فالمراد به النبي
الذي هو بمعنى الرسول لا الى النبي الذي وجد بدون الرسول في
تحقق فالمعنى العموم فليتأمل في هذا المقام لئلا يكون المراد به ما
ذكر جعل المص قوله **محمد عطف** بيان لنبيه وهو مجرور وعطف البيان
وهو التابع الذي جئ لايضاح نفس سابقه لا لايضاح باعتبار الدلالة
على معنى فيه كما في الصفة انما يكون باسم مختص بالمبان حتى انه في
بالمتبوع عند اكثر النحاة وعند بعضهم وعليه في الفاضل التفتازاني
لا يلزم كونه اسما مختصا به اى بالمتبوع بمعنى انه لا يجب اختصاص كون
الاسم به على الاطلاق بل اللازم ان يكون مختصا به في الجملة واتفقوا في القياس
البعض باطلاق عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان
ازالة ابهام محقق واما تقديرا ان قصد به دفع ابهام مقدر كقوله تع
الا بعدا لعاد قوم هود وذلك انه لو قدر اشتباه اما فيما ثبت له
الاسم بينهم وبين غيرهم او على جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم
اياه فيما اشتهروا به من العتو والعناد او غير ذلك كعتو ولا يندفع
ذلك الاشتباه بجعل قوم هود عطف بيان لعاد فعطف البيان هاهنا
لدفع الابهام التقديري خصنا بالمقصود وحفظا له عن شائبة توهم
غيره نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص اصلا لا مطلقا ولا في وجه
واستدل ذلك البعض بقوله المؤمن العائذات يمسحها الا ركبان مكة بين

مكة بين الغيل والسند قوله المؤمن مجرور بواو القسم والعائذات
الطير التي لا تطير من الطيور الا لجح عائذة وهي اى العائذات اما منصوب
بالمؤمن لاعتماده على الموصول لان الالف واللام فيه بمعنى الذي اما
مجرورة لاضافة المؤمن اليها اضافة لفظية فالطير اما منصوب
او مجرور على انه عطف بيان لها وقول الشارح فان الطير عطف
بيان للعائذات مع انه ليس بمختص لها لاحتمال كلامها وجملة يمسحها الخ
وركبان بضم التراجع ركبه بضمتين فوزنه على انه فاعل يمسح والغيل بكسر الغين
المعجمة او نعتها والسند بفتحتين اسمان هو الموضوعين في الحرم ومعنى
اقسم بالله الذي يؤمن من الطيور العائذات اى يجعلها مامونة بحيث
يمسحها بيدها جميل الرفق والاشتياق ركبان مكة بين هذين الموضعين
لكن لا يشترط ان يكون اشد اوضح من الاول هذا استدراك من قوله
وعطف البيان انما يكون باسم مختص اى يشترط الاختصاص لكن
لم يشترط الا وضحية لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما اى يجوز
ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد كما
اذا سمي شخصان رجلا بعمرو وكنى واحد من عشرين من غيرهم بابي
حفص ثم لا شك ان ابا حفص اوضح من عمرو في حال الانفراد واذا
قيل جاءني ابو حفص عمر كان موضحا حاله قطعا وكذا لا يلزم ان يكون
الثاني اشهر من الاول فان زيدا اذا اشتهر بكنيته اكثر من اشتهاره
باسمه يكون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطفه

بيان او نحو اي ان المتبوع اشهر وهو اي عطف البيان يجيء
للايضاح غالبا وان جيء به للمدح فقليل كما قال صاحب الكشاف
ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة
جيء به للمدح لا للايضاح قوله ان البيت الحرام بطول اي حال قوله الا
معمول الحال كما يجيء الصفة كذلك اي للمدح والفرق بينه وبين الصفة
ان الصفة مشتقة غالبا قوله بخلافه في محل النصب على الحالية من جهة
مشتقة اي كاينة بخلاف عطف البيان والفرق بينه وبين البدل ان
البدل مقصود بالنسبة في الكلام وذكر المبدل منه كالبساط والتوطية
له واعترض عليه نجم الائمة الاسترابادي بان لا نم ذلك في بدل الغلط
فان الاول في الابدال الثلثة ثبوتية الى الظاهر ولا بد ان يكون في
ذكره فايدة لا تحصل لو لم يذكر صونا الكلام الفصيح عن اللغو سيما كلام الله
وكلام نبيه عم قال بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام
سيبويه واجاب عنه الشريف بان قال الظاهر انهم لم يريدوا انه
ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا انتهى
والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول
وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه
الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطية له ومبالغة في الاسناد فالثاني بدل
فيكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود الاصلي هو الاسناد
اليه بعد التوطية فالفرق ظاهر كما حققه المتاخرون وعطف البيان بالعكس

بالعكس لان المقصود فيه هو الاول دون الثاني فانه بيان للاول
والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يؤت به وذكر الامام الحديثي
ان النحاة قالوا لو قال رجل زوجتك بنتي فاطمة واسم بنته
عايشة فان اراد عطف البيان صح النكاح لان الغلط لم يقع
في معقد الكلام وان اراد البدل لم يصح لان الغلط وقع في معقد
الكلام وان اراد البدل لم يصح لان الغلط وقع في معقد الحديث
ثم وصف المص محمدا عم بكمال الغاية اي بكمال هو الغاية في مرتبة
الكمال بقوله سيد اي مقتدى الانام اي الخلايق لسيد مجرور
على انه صفة محمد والانام مجرور لكونه مضافا اليه لسيد ثم الصفة
اما للتخصيص وهو اي التخصيص عبارة عند النحاة عن تقليل الاشتراك
الحاصل في النكرة بكسر الكاف نحو رجل عالم فان رجلا نكرة بحسب
الوضع يحتمل كل فرد من افراد الرجال فلما قلت ذلك لا احتمال حينئذ
بقوله من افراد العالم انما قال عند النحاة لان المراد بالتخصيص عند
اهل المعاني والبيان ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال قال
الفاضل الشريف الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان
التقليل انما يتصور فيه بلا نحل بيان كما في رجل عالم ونحو فلا
يكون جارية في قولنا نعم جارية صفة مخصصة طلبة وقد يحمل
فيحمل الاشتراك على ما هو اعم من الاشتراك اللفظي والمعنوي
ويجعل جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت

ما هو مقتضى اللفظ وجنس معنى واحد فلم يبق الاشتراك المعنوي
بين افراد ذلك المعنى او الصفة للتوضيح وهو اي التوضيح عبارة عن رفع
الاحتمال الحاصل في المعارف علما كانت المعرفة او لا نحو زيد العالم
او التاجر او الرجل الاعجمي والناظر فان الوصف حينئذ قد افاد التوضيح
لان زيدا يحتمل التاجر وغيره فلما قلت التاجر فقد نصبته ووضحته
وكذا الرجل الاعجمي او الصفة للمدح نحو زيد العالم او للذم نحو زيد
الجاهل او للترحم نحو زيد الفقير او للتاكيد وذلك اذا كان الموصوف
متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو ذهب امس الدابر برفع الدابر حملا
على محل امس ان قيل كيف يصح جعله صفة له وهو معرف باللام والمتلبس
كذلك قلنا ان امس معرفة ايضا لانه متضمن للام لكونه معدولا عن
الامس المعرفة لذا بني على الكسر وانما كان هذا الوصف للتاكيد
فان امس يدل على الدبور وهو على وزن الدخول في حق اليوم وذو
والدابر تاكيد له وهذا اشارة الى الاقسام الثلاثة المتقدمة ودال
كونه للتاكيد فانه لا يتوقف على كون الموصوف معلوما قبله بل على
تضمنه للوصف كما عرفت انفا فلو قدم قوله او للتاكيد على قوله او
للمدح لكان اولى يعني ان كون الوصف للمدح او للذم او للترحم
اي كونه للمدح الا اذا كان الموصوف معلوما اي معينا عند المخاطب
قبل ذلك الوصف اما بان لا يكون له شريك في الاسم نحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او بان يكون

يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف وان اي وان لم يكن
معلوما قبل الوصف فيكون الوصف من قبيل التخصيص او التوضيح وكونه
للتاكيد من قبيل ما آخره الصفة ههنا اي في قوله محمد سيد الانام جنسية
للمجد والمدح لمحمد عم وعلى آله معطوف على نبيه والضمير راجع الى محمد والجار
والمجرور متعلق بالصلوة في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا
اتباعه والمراد ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب وفي ههنا قيل كلما
ذكر الاول وحده يكون المراد به اعم من اهل البيت على المعنى الثاني واذا ذكر مع
الاصحاب يراد به اهل البيت عم معا لكن الحق ان المراد به المعنى الثاني اي المعنى
الاتباع وهم المؤمنون لا بمعنى النفس كما في آل موسى وآل هرون عم على ما قيل
ولا بمعنى اهل البيت خاصة بدليل قوله تع انه ليس من اهلك حيث لم
يتبعه وبدليل ان المقصود من ذكر الآل ههنا تعميم الدعاء امتثالا لقوله عم
اذا صليتم علي فعمموا او قال عم لو عممت لعمت والتعميم بتعميم فيما ذكرنا
وانما ذكر الاصحاب مع تقدم الآل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد ما
التعميم لاجل التعظيم والتفخيم كما في قوله تع تنزل الملائكة
والروح واصل آل اهل على راي بدليل ان تصغيره اهيل او اول بالواو
على راي آخر ووقع في بعض الكتب النحوية او اول بالهمزة وهو سهو عليه
ايراده في الصحاح في اول بالواو وروي عن الكسائي انه قال سمعت
اعرابيا فصيحا في الصحاح العرب جيل من الناس اي طائفة
منهم والنسبة اليهم عربي وهم اهل الامصار والاعراب منهم سكان

الياء به خاصة والنسبة اليهم اعرابية والاعراب ليس جمعا للعرب
بل هو اسم جنس انتهى بقول اهل اهيل واله وبل في تصغيره او بل لاهيل
كما زعم من قال اصل آل اهل خص استعماله في الاشراف جمع شريف بمعنى
علا كبير وانياهم في من له خطر عظيم الخطر بفتحتين قطع الرحل ومنزلة دين
او دنيا مثل آل فرعون كان او اخروي او له خطر عظيم بحسب الدنيا والاخرة
كآل محمد قوله دنياويا او اخرويا خبر مقدم لكان وقوله او اخرويا عطف
عليه فان قيل لم لم يقل دنيويا موافقا لقوله اخرويا قلنا اشارة الى
جواز اثبات الالف نحو دنياوي عند النسبة وتحقيقه يستدعي تفصيلا لابنا
ان نذكره بنصر الطالبين وهو ان الالف في آخر الاسم للمنسوب اما ان يكون
ثالثة او رابعة منقلبة كانت تلك الرابعة او زايدة او خامسة فصاعدا
فالثالثة والرابعة المنقلبة تقلبان واوا نحو عصوي ورحوي والمهوي
والمرمي والرابعة الزايدة فيها ثلثة اوجه اما نحو حبلى فلكونها زايدة
كتاء التانيث اما القلب نحو حبلوي فلاجرائها مجرى المنقلبة واما الفصل
بالالف بين الآخر والواو فلاجرائها مجرى فعلاء لكون الهمزة زايدة
وقالوا دنياوي كما قالوا حمراوي ولا مشابهة في المنقلبة تلك المشابهة لكونها
غير زايدة فلا تحمل فيها في الالف يحتمل ان يكون زايدة والمنقلبة واو اي
الالف التانيث ويحتمل ان يكون المنقلبة في الالف التانيث والواو زايدة
واما الخامسة فلا يجوز فيها الا الحذف لطول الاسم ففي السادسة الحذف اولى
لانها اطول لفظا كحبارى فقالوا حباري بالحذف فلم يقولوا حبار وي

خبار وي بالقلب او تقدير الجزئي فقالوا جزئي بالحذف تنزيل
حركته منزلة طرف الرابع في الثقل فاعلم ذلك فانه مهمك في موضع
شتى بخلاف الاهل فانه لا يختص استعماله بالاشراف اهل الحجام قلبت
الياء في اهل همزة كما قلبت الهمزة ياء في اهراق اصله اراق لقرب مخرجهما
ان قيل كيف يقال القرب مع اتحاد مخرجيهما وهو الحلق قلنا انهما وان
كانا حلقيين لكنهما ليسا في موضع واحد من الحلق لان الهمزة في اقصى الحلق
والهاء في موضع قريب من الحلق ثم قلبت الهمزة الفا لكون ما قبلها مفتوحا
مع سكونها فصار آل بمعنى يستعمل في الاشرف وغيرهم مثلا للاشراف
يقال اهل الدين واهل الايمان وغير الاشراف اهل النفس اهل الفجور
واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار فيه بحث لان الاصحاب جمع
صاحب في مختار الصحاح وجمع الصاحب صحب كراكب وركب وصحبة كفاره
وفرهة وصحاب كجايع وجياع وصحبان كشاب وشبان والاصحاب
جمع صحب كفرخ وافراخ والصحابة بالفتح الاصحاب وهي في الاصل مصدر
قلت لم يجمع فاعل على افعال الا في الطرف فقط وجمع الاصحاب
اصاحيب انتهى لا يقال لما كان الاصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب
قال هو جمع صاحب قصر المسافة لان قوله كطاهر واطهار يابى عنه ثم
المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم راى الرسول عم
وقيل من طالت صحبته وقيل من روى عنه وقيل او راه الرسول هكذا قيل
كان اهل الرواية عند وفاته مائة الف واربعة عشر الفا

[illegible]

وهو اي قوله اصحابه معطوف على آله والضمير مجرور المحل لاضافة الآل
صحابه اليه راجع الى النبي عم **مؤيدي** اي عوني والمؤيد اصله مؤيدين
وهو جمع مؤيد اعرابه بالحروف حالة الرفع بالواو والنون نحو جاءني
المؤيدون وحالة النصب والجر بالياء والنون نحو رايت مؤيدين ومررت
بالمؤيدين بكسر الدال وفتح النون فيهما وكذا كل جمع بالواو والنون في
اعرابه بالواو والنون وكذا اعراب التثنية بالحروف لكن حالة الرفع
بالالف والنون نحو جاءني مؤيدان وحالة النصب والجر بالياء والنون
نحو رايت مؤيدين ومررت بالمؤيدين بفتح الدال وكسر النون فيهما على
عكس الجمع وكذا كل تثنية يكون رفعها بالالف والنون ونصبها وجرها
بالياء والنون وههنا حالة الجر لوقوعه صفة لمجرور وهو اصحابه لكن سقط
نونه بالاضافة الى **السلام** لان الاضافة لا تجتمع مع النون و
التنوين لانها بدل لان على الانفصال والاضافة يدل على الاتصال
حتى انهم ينزلون المضاف والمضاف اليه منزلة كلمة واحدة فيجعلون
النعت للمضاف اليه نعتا للمضاف اليه فيقال هذا جحر ضب
خرب فان خرب في وصف به النعت صار مجرورا وضرب بالحقيقة
نعت للجحر وهذا هو الذي يقال له الجر على الجوار فلا يجتمعان ولا يعطى
اليا من الكتاب لئلا يلتبس بالمفرد فان قلت لم لم يجوز تحريك ياء
كما حرك يا التثنية عند التقاء الساكنين نحو مصطفى القوم قلت
لانها لو كسر لزم اجتماع الكسرات بخلاف يا التثنية فان ما قبلها

مفتوح فلا يلزم اجتماع الكسرات ولا مساغ بفتح الميم اما مصدر
ميمي بمعنى الجواز او اسم مكان ايضا الى الفتح والضم وهو غلط وذلك
لان في الفتح يلزم الصعود من الكسرة الى الفتحة وهو ثقيل من عكس اي
نزول وهو السهل على اللسان من الصعود ولذلك جوز في التثنية وفي
الضم يلزم الثقل والخروج من الكسرة الى الضمة والاسم الفاعل ههنا وهو
المؤيدي قد تعرف بالاضافة فجعل صفة للمعرفة وفيه اجابة انما
تعرف لكونه بمعنى الماضي لان تاييدهم الاسلام كان في الزمان الماضي
واذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستمرار تعرف بالاضافة كاركان
الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام بالمراد الصلوة
وايتاء الزكوة اي اعطاؤها وصوم شهر رمضان اي في شهر رمضان و
جمعه رمضانات وارمضاء على وزن اغنياء قيل انهم لما نقلوا اسماء
شهور من اللغة القديمة سموها بالازمنة التي وقعت فيها الشهور
فيها فوافق هذا الشهر ايام رمض الحر فسمي بذلك فضاد لفظة شهر
اشارة الى ان العلم هو شهر رمضان لا رمضان وهذا نظم في الوقوع
في الكراهة على ما ذهب اليه اصحاب مالك الى ان ذكره بدون ذكر شهر
معه مكروه مطلقا وحج البيت الحرام اي الكعبة قوله ان وجب المكلف
اي ان وجب كل من الاقامة والايتاء والصوم والحج ومعنى الايمان الاتفاق
بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر بكسر الخاء يوم الحشر وبالقدر
بفتح الدال وسكونه بمعنى واحد وهو ما قدره الله تعالى من القضاء كذا

في مختار الصحاح قال القضاء القطع والتقدير يقال قضاء اي
صنعه وقدره ومنه قوله تعالى فقضاهن سبع سموات في يومين وفيه
القضاء والقدر انتهى خيره باطن بدل من القدر وشره مجرور معطوف
على خيره والفرق بينهما بالعموم والخصوص المطلق والعام هو الاسلام
والخاص هو الايمان لان معنى الايمان عبارة عما يطلق على فرد من فرد اي
جمع من الاعتقادات الحقيقية ومعنى الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال
الصالحة ولا شك ان الاعتقادات الحقة تظهر اثرها على صفحات الاعمال
الصالحة اي جوارحها كالخشوع في الصلوة ورعاية الاداب في الوضوء
وغيره فكل من آثار الاعتقادات الحقة من الاعمال الصالحة لا يخفى ان
هذا الحصر لا يلائم قوله تظهر اثرها على صفحات الاعمال الصالحة فيكون
كل مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا اذ رب شخص يرى مسالك الظاهر منقاد
اصول منقبض بكسر الباء ومعتقد بكسر القاف في الباطن وعند اكثر المتكلمين
هما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس فضل هو معناهما الاصطلاحي
واما اللغوي فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول والاسلام هو
في السلم هو بفتح السين وكسرها الصلح في دستور اللغة السلم صلح وقيل
مثلثة قوله تعالى ادخلوا في السلم كافة والوصل عطف على الدخول
اي الوصل الى السلم وباقي البحث مذكور في الاصول اي اصول الايمان
بعد علم الكلام كالمتن فقال المصنف اما او رد جوابه بالفاء بقوله فان
الولد الاعمى يقال هو ضرير اي قليل لا يكاد وبوجود الفاء جواب

جواب اما الاظهر ان يقال الفاء جوابية وانما قلنا انها جواب لتضمنها
معنى الشرط كما مر وان حرف من حروف المشبهة بالفعل وهي اي الحروف
المشبهة بالفعل انّ بالكسر وانّ بالفتح وهما للتحقيق بتغيير الجملة في
الكل الى معنى ما هو في حكم المفرد وكان للانشاء التشبيه اسمها بخبرها سواء كان
الخبر جامدا او مشتقا وعند الزجاج اذا كان الخبر مشتقا يكون كان
للشك كانك قائم لان الخبر هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء لنفسه قال جار
الله علامة هو مركب من الكاف وانّ كما ركب من الكاف مع ذا واي في كذا وكاي
واصلها ان زيدا اسد ان زيدا كالاسد قدم الكاف ففتحت لها الهمزة والمعنى
على الكسر جواز الاصل تنبيها على ان بناء الكلام من اول الامر على التشبيه ولكن
للاستدراك هو التباين كما مر في لكن المخففة مثلا اذا قلت جاءني زيد فكانه
متوهما انه معهم يجيء عمرو ايضا قد نعته بقولك لكن عمروا لم يجيء وليت للتمني
بمعنى الممكن او المستحيل ولعل للانشاء توقع ممكن لا وسوق لحصوله وهذه
الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر مثل ان زيدا قائم وكذا خبره فان الولد منصوب
على انه اسم انّ والاعمى منصوب ايضا على انه صفة الولد ومشابهته هذه
الحروف بالافعال استعمالا لانها ملازمة الاسماء فان كل واحد منها لا بد له
من اسم ينصبها ما لم يلغ كالافعال فان كل فعل لا بد له من فاعل البعيد وفي
لحوق نون الوقاية نحو انني ومحنني واللفظا فكون اواخرها مبنية على الفتح
كالافعال الماضية وفي انها ثلاثية نحو انّ وانّ وليت ورباعية نحو كانّ و
لكن ولعل كالافعال ومعنى في تضمنها معنى الفعل من حققت وتمنيت

واستدركت وغير ذلك فلما شابهتها اي تشابهت تلك الحروف بالافعال
بهذه المشابهة الحق منصوبها اي جعل منصوبها ملحقا بالمفعول ومرفوعها
بالفاعل وهذا مذهب البصريين وعند الكوفيين الخبر مرتفع بما هو مرتفع به قبل
الفاء بعد دخول هذه الحروف وهو الابتدائية والمبتدأ على الرأيين ولا
ولا عمل للحروف فيه اي في الخبر من خصائص هذه الحروف ان لا يجوز تقديم اخبارها
على اسمائها فلا يقال ان قائم زيدا مثلا لئلا تشابه الافعال في العمل
اي في العمل الاصلي للفعل وهو ان يليه المرفوع وهو ان التشبه للافعال في
العمل الاصلي خلاف القياس اذ القياس ان ينحط رتبة الفرع عن الاصل
فهم انما قدموا منصوبها على مرفوعها ليكون لها العمل الفرعي للعامل وهو تقديم
منصوبه على مرفوعه ولما كان هذا الوجه الذي ذكره يقتضي ان لا يجوز
تقديم الخبر اذا كان ظرفا ايضا اجاب عنه بقوله الا اذا كان الخبر ظرفا
فانه يجوز تقديمه على الاسم لتنزله منزلة الاسم لما بين الظرف من شدة
الاتصال الا منزلة في الاغلب كقولك ان في الدار زيدا وفي التنزيل
ان الينا ايابهم اي رجوعهم ثم ان علينا حسابهم وقد اجاب عنه في الايضاح
بوجه آخر حاصله على ما قرره شارحه ان الغرض من تقديم المنصوب في
هذا الباب ايقاع المخالفة بين معمول الفعل وملحقاته وهي انما يتحقق
في غير الظرف ثابتا لعمل نوعه اما في الظرف فيتحقق هي بدون تاخير اذا
الظرف المستقر لا يمكن ان يرتفع بالفاعلية حتى يقال تشبه معمول ان في
الدار زيدا صور ضرب زيد عمرا اتقوه بالمستقر اذ اللغوي قد يرفع مرفوعا

مرفوعا على الفاعلية اي على كونه مفعولا ما لم يسم فاعله فانه فاعل
بعضهم نحو ضرب في الدار على الجمهور بخلاف المستقر لانه لما تعلق بالمحذوف
فيكون منصوبا فلا يقع فاعلا بالاتفاق ويرد عليه ان ذلك يقتضي
ان لا يقع المستقر خبرا عن المبتدأ ولا صفة لمرفوع اصلا هذا في التوضيح
اعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليهما كحالهما قبل دخولها
لكنه لا يجب تاخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز
توسطه بين هذه الحروف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم
مع ذلك اي مع كون خبره ظرفا نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا انكالا وقد يحذف
اخبارها عند قيام قرينة سواء كان اسمها معرفة او نكرة والكوفيون في
شرط تنكير الاسم كنكرة جاء كذلك نحو ان مالا وان ولدا اي لهم مالا وان
لهم ولدا اي الحذف المذكور في الظرف واما حذفه في غيره فكقوله تعالى
ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم اي خسروا واخر الآخرة وعند بعضهم
خبر ان قوله تعالى لما جاءهم وكقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون اي يعرضون
عن سبيل الله والمسجد الحرام تقديره معذبون وعند بعضهم الخبر
ويصدون والواو زائدة فان انتفى والواو قديم وكل منها في خبر
ان كان لا يخفى عن المتتبع بيان وقال صاحب اللباب وهو صاحب
الضوء واما الاسم فلا يحذف وعلله اي بين علته في ذكره في بلبلة الغالية
اي الشارح المعروف بين الشراح اللبابية بالقطب الفالي بان الاسم مشبه
بالمفعول والخبر مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول اضعف من المشبه بالفاعل

فالمصنف لم يحذف أنا إذا كان خبر الشان مثل أن زيدا قائم فإنه
اي أن الشان زيد قائم فلا يجوز حذفه لبقيه ضعف لبقاء التفسير وهو جملة التي
بعد ضمير الشان ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط وهو كالزايد
وقد جاء في ضمير الشان حذف الاسم لضرورة الشعر نحو قوله اي قول
الشاعر فلو كنت ضبيا قيل هو طائفة مشهورة بالمعرفة والامانة
عرفت بفتح التاء الخطاب قرابتي ولكن زنجي الزنجي جعلهم الصعلوك
طائفة سود والزنجي واحد منهم فان الياء مثل الياء يجي للوحدة نحو تمرة
ورمي عليه غلط الناس فاني ولكنك المشافر جمع مشفر بكسر الميم في الاصل شفة
البعير استعمل ههنا في الزنجي تشبيه شفته بشفة البعير في الغلظ فيكون
من قبيل الاستعارة واجيب بان الرواية ولكن زنجيا بالنصب لو سلم
فالمعنى ولكنك انت زنجي ولو سلم فشاذ هكذا اشار اليه بقوله قد جاء
انه قليل ولكن فيه نظر لانه يجوز حذفه في غير الشان في غير ضرورة كقوله
فليت دفعت رفعت بفتح التاء الخطاب الهم الحزن عني ساعة اي
فليتك او فليته على انه ضمير شان حذف اسم ليت والا لزم دخوله على
الفعل وتمامه فبتنا على ما حيلت ناعمي بال اي ضميرك خيلت للنفس احيانا قد
تقرر في الاركان في الاساس بتخال اي دخل ذلك على ما خيلت اي على ما
اريك نفسك ذا وجعت والبال القلب ناعمي اصله ناعمين بفتح الميم على انه
التثنية واراد نفسه ومخاطبه الذي في قوله دفعت حذفت نونه بالاضافة
اي بتنا على حال زينتنا نفوسنا حال كوننا ناعمي بال اي ذوي مسرة واصحاب

والصحاب فرح وسرور وهذا بيان بما يرد عليه ان يقال ان فيه
ضرورة شعرية ايضا اذا لا نم ان المحذوف ضمير الخطاب مع ضمير الشان
وعليه كلام صاحب اللباب وشراحه فانه قال ولا يحذف الا اذا كان
ضمير الشان نحو ان من لام اليوم نحو فلو ان حين اليوم لام نحو فليت دفعت
الهم اليوم قال شراحه اي لينبه على ان ضمير الشان وقد قال ابن عصفور الولو
للحال يجوز حذف اسماء هذه الحروف في فصيح الكلام اي في كلام الفصيح
فالاولى على هذا ان يقال ان حذفه في ضمير الشان اكثر منه اي من الحذف
في غيره فتامل في هذا المقام ثم رجع المصنف لهذا الولد الاعز بقوله
لا زال اي دام وثبت قوله لان النفي متعلق بالغيم في الى التفسير
يعني اذا اخبرنا بذلك لان اللفظ الدال على النفي وهو لا اذا دخل
على ما فيه اي على لفظ في معناه النفي وهو لا زال يفيد الاثبات ولا زال
افعل من الافعال الناقصة وفيه اي الافعال الناقصة في المشهور
كان وصار اما كان فانه يدل على الزمان في الماضي من غير انتقال
الانتقال من حال الى حال بخلاف صار فانه للانتقال اما بحسب الحقائق
نحو صار الماء هواء او بحسب العوارض نحو صار زيد غنيا او باعتبار
المكان ويكون صار على هذا تامة بمعنى ذهب وانتقل ويتعدى بالى
نحو صار زيد الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى الانتقال من ذات
الى ذات نحو صار زيد الى عمرو واصبح وامسى واضحى وظل وبات واعلم
ان هذه الثلاثة تجيء على معان ثلاثة الاول لاقتران معاني الجملة

التي تدخلها بأوقاتها أي قيد الذي يدل عليها بمجرد معناه أي تلك
الأوقات الصباح والمساء والضحى والنهار والليل وكذا بات وظلّ
التي تدل عليها بصيغتها نحو أصبح زيد قائمًا معناه أن قيام زيد مقترن
بالصبح في الزمان الماضي ومعنى ظلّ زيد متفكرًا اقتران تفكّره بجميع
النهار في الزمان الماضي والثاني أن يكون بمعنى صار من غير اعتبار الأوقات
التي تدل عليها بمواد معناه والثالث أن يكون تامة غير محتاجة إلى
خبر في ذلك في ثلاثة الأول إذا كانت بمعنى الدخول في أوان وقت دال على صيغة
نحو أصبح زيد أي دخل في الصباح وفي الأخيرة إذا كان بات بمعنى عرّس
بالتشديد بمعنى نزل في آخر الليل وظلّ بمعنى دام أو طال وجاء ومعنى آض بالمد
بمعنى صار وقد يجيء بيانه بمعنى عاد ورجع ومنه قولهم [illegible] ذلك أيضًا في
لا يكون من الأفعال الناقصة وغدا أيضًا بالغين المعجمة والدال المهملة و
وراح وهذه الأربعة بمعنى صار وما زال الذي مضارعه يزال وما انفك الذي
مضارعه ينفك وكذلك [illegible] تلك الأفعال فإنها لا تزول مبتدأ وما انفك
وما فتئ وما برح انفك في الأصل بمعنى الفصل وفتئ بكسر العين وفتحها
مهموز اللام بمعنى زال ولا يستعمل إلا مع حرف النداء وقد يحذف في
اللفظ دون المعنى كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف أي لا تفتؤ
وبرح بكسر العين في الأصل بمعنى زال عن مكانه ومعنى هذه الأربعة
استغراق الزمان أي الاستمرار الفعل بفاعله في زمان فلم يخبر فما زال
زيد إلا مقيمًا وما دام وهي لتوقيت فعل أو شبهه بمدة ثبوت خبرها

بثبوت خبرها للاسم إذا كان فاعلًا متعلقة نحو اجلس ما دام عمرو
قائمًا أبوه وقد يكون ما دام تامة بمعنى كقوله تعالى ما دامت السموات والأرض
وليس وهو عند الجمهور لنفي مضمون الجملة حالًا وعند سيبويه للنفي
مطلقًا فتستعمل في الماضي نحو ليس خلق الله مثله وفي المضارع نحو قوله تعالى
ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم وهذه الأفعال المذكورة تدخل على المبتدأ
والخبر فترفع الأول وتنصب الثاني تشبيهًا لها بالفاعل والمفعول والخ
في الأفعال التامة مثل كان زيد قائمًا وكذا خبره فاسم لا زال ضمير هنا مستتر
فيه مرفوع المحل راجع إلى الولد وكاسمه جار ومجرور مع متعلقه خبر لا زال
واعلم أن الخبر في مثل قولنا كان زيد في الدار وبشر من الكلام
المتعلق المحذوف والظرف معًا لأن المقصود هو الإخبار بوجود الثبوت
في الظرف فيكون الفعل والظرف كلاهما هو الخبر إلا أنهم حذفوا بعض
الخبر حذفًا لازمًا وأقيم البعض الآخر مقامه وسمّوه باسم الخبر هكذا قالوا
ولعل قول الشارح جار ومجرور مع متعلقه خبر لا زال لعزة منه إلى هذا وبه
يندفع ما يقال إن خبر لا زال يكون منصوبًا فالمنصوب المحل هنا إنما هو
الجار والمجرور بدون متعلقه عند الأكثرين أو المجرور فقط عند المحققين
فكيف يصح قوله مع متعلقه خبر لا زال ووجه الاندفاع ظاهر إلا أن يكون المنصوب
المحل هو المجرور فقط إنما يستقيم في الظرف اللغو دون المستقر والكلام
إنما هو في المستقر أيضًا كاسمه يجوز أن يكون الكاف بمعنى المثل فيكون
في محل النصب خبر لا زال وحده لصحة الحمل في اسم يكون بتأويل مشتق

ومصدر منصوب على أنه مفعول مطلق للحال المقدر أي منفردا وحده
على رأي أبي علي الفارسي وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال
وحده لا مع خبره أي لا زال مثل اسمه مسعودا بدل من كاسمه أي من المجرور
أو كان الكاف حرفا جزءا من الكاف وحده إن كان اسما بمعنى المثل
بدل الكل من الكل أو بدل الاشتمال لأن الاشتمال المعتبر في هذا القسم عند معظم
القوم هو اشتمال المبدل منه على البدل إذ لم يوجد اشتمال الأصل بل وجود
التلبس من أحد الطرفين من غير اشتمال الأحد على الآخر بكيفية كما هو
فإن البعض يسميه اشتمالا على ما أشرنا إليه بل اشتمال الأحد على الآخر
بل لأن أول الكلام مشتمل على آخره إجمالا فإن قولك سلب زيد ثوبه يعني
سلب شيء من زيد ثوبه فإن تعلم أن المسلوب ليس نفس زيد بل شيء مما
يتعلق به وفيه تمحل يقال أن في بدل الاشتمال ذكر شيء إجمالا ثم تفصيلا
وكذا في بدل البعض فيهما للابتعاد أقوى في بدل الكل وإن كان ما أضعف
منه في التقدير لاشتماله على ذكر شيء صريحا مرتين وما قيل إن مسعودا
خبر لا زال وكاسمه حال من ضمير المستكن في لا زال ليس ببعيد لأن
الحال قيد لعامله وهو أي عامله هاهنا أي لا زال دعاء للولد والتقييد
ينافيه أي ينافي الدعاء لأن الدعاء المطلق أفصح وأولى من المقيد
وما قيل إن مسعودا خبر لا زال وكاسمه متعلق به وقدم على كلا التقديرين
للسجع ولم يتعرض من الباب الثالث لأن فيه تقييد الدعاء ويتكلف المتقدم
والثاني منكر بقيد وإنما قال هذه الأفعال ناقصة لأنها لا تتم بأسمائها

بأسمائها كلاما تاما إذ لو كنت ساكتا على فوتها كان لم يكن كلاما كما
إذا لفظت بالمبتدأ وحده لم يكن كلاما وحركته بالفتح والتشديد وقد
يكتب بالراء فيرفعانه وبيان ما هو بالفتح والتشديد والزيادة بالتخفيف
أو طأي ولأجل أنها لا تتم بأسمائها كلاما تاما عد قوم من تسميته فوتها
هذه الأفعال فاعلا المقصوره من رسم الفاعل أي علامته خاصته
وهو أي رسم أن يتم الكلام به وكذا القول في منصوبها حيث لم يسموه
مفعولا به لأنه ليس على رسمه بل هو زائد عنه إذ لا يتم الكلام بدونه
وهو أي رسم المفعول كونه فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم أخبار
هذه الأفعال الناقصة على أسمائها مثل كان قائما زيد لأنه كتقديم
على الفاعل وهو جائز وفي هذه الأفعال يجوز تقديم أخبارها عليها نفسها
مثل قائما كان زيد وهو أي تقديم أخبارها عليها نفسها على ثلاثة أقسام
قسم يجوز بالاتفاق وهو مبتدأ من كان منتهيا إلى راح لأنها أفعال
متصرفة هذا على رأي الجمهور خلافا [illegible] جاج ومتابعيه فإنهم قالوا إن
جميع الأفعال الناقصة حروف لكونها دالة على معنى في غيرها جاءت
جاءت لتقرير الخبر للمبتدأ على صفته موافقا لما قال المنطقيون فجاز
تقديم المنصوب عليها كما جاز تقديم مفعول المنصوب على سائر الأفعال
نحو زيدا ضربت وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا وهو أي فعل وجد في أوله
لفظة ما من هذه الأفعال وهي خمسة أفعال وكلمة ما مانعة من
التقديم لأنها إما نافية وهو ما زال وما انفك وما فتئ وما برح فلها

اى لما التاخيه صدر الكلام لكونها معيّرة للكلام من الثبوت الى النفي
والمعتبر قبل المخبر وليعلم ان الكلام على النفي من اول الامر واما معمولاته
ففيه خ مادام فلا يتقدم معمول عليها لان معمول المصدر لا يتقدم عليه
وقسم مختلف فيه وهو ليس فذهب الكوفيون وكثير من المحققين كعبد القاهر
وابن الانباري وغيرهما من متاخري النحويين الى عدم جواز تقديم خبره عليه والصحيح
الجواز وهو مذهب اكثر البصريين نحو قائما ليس زيد لورود قوله تعالى الا نحو
يوم يأتيهم في قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم اذ التقديم معمول
معموله يعني يوم لانه معمول مصروفا وهو خبر ليس فتقديم معموله اولى وقد
استدلوا على فعليته ليس بجواز التقديم فانه لو كان حرفا لما جاز التصرف
بالتقديم والتاخير قالوا ان اصل ليس كعلم ولما لم يكن من الافعال المتصرفة
التي يجيء لها الماضي والمضارع وغيرهما ولم يجيء منه الا الاربعة عشر بناء لازما
مكان الكسر ثقيلا لعلوها الى حال لا يكون للافعال المتصرفة وهو سكون
العين ليكون على لفظ الحرف نحو ليت ولهذا لم تقلب الياء الفا مع تحركها
وانفتاح ما قبلها هذا بقي ههنا بحث موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان
الظروف الجائزة الاضافة الى الجملة لو اضيفت الى جملة فعلية صدرها ماض
يجوز بناؤها الاعراب لعدم لزوم الاضافة الى الجملة والبناء ايضا لنقل
الجملة المضاف اليها بالمبني الذي لا اعراب له لا لفظا ولا محلا فكأنه
المضاف اليه ولو اضيفت الى الاسمية نحو جئتك حين الحارث امير او الى الفعلية
صدرها مضارع نحو يوم ينفع الصادقين فعند اكثر البصريين تعين الا

الاعراب فيها وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز الامران اذا
عرفت هذا فنقول لا نم ان يوم معمول المصروف بل هو مبني على الفتح
مرفوع المحل بالابتداء كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ولو
سلم انه منصوب نقول انه منصوب بفعل مقدر لا بمصروف تقديره
يلازمهم يوم يأتيهم العذاب فهذه الجملة اعني جملة لا ازال الى قوله لما
استطرد جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والجملة المعترضة هي الجملة
التي تؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لنكتة كما دلت
بها معهنا الفايدة الدعاء وليس المراد بالكلام المسند والمسند اليه فقط بل مع
ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين هو ان
يكون الثاني بيانا للاول وتاكيدا له او بدلا منه او معطوفا عليه ونحو
ذلك قوله ولا محل لها من الاعراب اما عطف على قوله جملة معترضة
او صفة لها على تقدير زيادة الواو لتاكيد لصوق صفة بالموصوف
وانما لم يكن للجملة المذكورة محل من الاعراب لان الجملة لا تستحق الاعراب
ما لم تقع موقع الاسم المفرد ولما من صدر الكتاب هذه الجملة جملة انه
موقع المفرد فلم يكن لها محل من الاعراب وما يقال ان الجملة المعترضة من
لا ازال الى قوله رده ليس بشيء لان العامل في لما اردت واردت
مع معموله خبر ان وهو اي اردت مع معموله وان آخر لفظا لكنه مقدم
رتبة فيكون المعترضة الى لما اردت على ان هذا انما يصح على راي من
جوّز الاعتراض باكثر من جملة واحدة واما على مذهب علي وهو عدم

جوازه فلا والراحل مجرور اي قوله احل مجرور بالباء الخبر لانه مضاف
اليه لا محل الجار مع المجرور متعلق بقوله ودودا اي محبوبا ذا هوى اي مودة
معطوف بواو متصل بالي احل على قوله مسعوذا التقدير وموددا الى
احل الحي ثم اخر رعاية لامر السجع وهو في الاصل سرير الحمار ونحوه
وفي الاصطلاح الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة
الاخيرة من الفقرة الاخرى واما القوافي فهي الالفاظ المتوافقة في
اواخر الابيات وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا
وانما سمي السجع سجعا لانه متكرر على لفظة واحدة كهدير الحمار وحاليه
بقوله ثم اخر رعاية لامر السجع سقط ما قيل ان حق الظرف اللغو ان يتاخر
ابدا لكونه فضلة وحق الظرف المستقر التقديم على ما سيجيء تاخيره
عنه نحو يشتري مالا اعلى اما بكسر الهمزة لكونه علة ويحتاج اليه ههنا
قدم اللغو وهو قوله الى احل الحي على قوله ودودا اي سقط بعد
السؤال بقوله لقول القائل رعاية لامر السجع وان كان حقه التاخير
فان قيل ما السبب في النكتة في تقديم له على كفوا في قوله تع ولم يكن
له كفوا احد والحال انه ظرف لغو متعلق بقوله كفوا قلت انما قدم
لفظ له عليه اي على كفوا للاهتمام بشانه اذ الاية الكريمة انما سيقت
لنفي المكافات اي المماثلة عن الكفو ويصح سكون الفاء
وحمها التنزيه عن ذات الله لا لنفي الكفو عن شيء مطلقا ويصح الغرض
بالعين المعجمة مستفاد من هذا الظرف فكان تقديمه اهم تامل كم

ثم قصد المصنف بيان سبب ارادة التشبيط لهذا الولد فقال
لما استنظر اي طلب وحفظ عن ظهر القلب كذا في الصحاح ذكره
معا لان كلا منهما قد يوجد بدون الآخر ولعل قوله ظهر مقحم واعلم
ان لما يجي على اربعة اوجه احدها فعل نحو لم لما في مختار الصحاح لم
الله شعثه اي جمع ما تفرق من اموره وبابه رد والثاني جازمة وذلك
اذا دخل على الفعل المضارع نحو لما يكتب بمعنى حين اذا دخل على الماضي
نحو جئتك لما ضرب زيد اي حين ضربه قال ابن مالك بمعنى اذ بدل بمعنى
حين وقيل هذا احسن لانها تختص بالماضي وبالاضافة لان اذ كذلك وسماهم
لا لما الحين نوعا ثابتا بدليل الاول بمعنى الا اذا لم يدخل عليها نحو قوله تع
لما عليها حافظ اي الا عليها حافظ ولما في قول المصنف لما استنظر بمعنى حين
لدخولها على الماضي وهو ههنا اسم مبني على مختار ابي علي في كلام سيبويه يحتمل
الاسمية والظرفية فانه قال لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل
لو نحتملها هو ولو حرف فقال ابن خروف ان لما حرف في كلام سيبويه
على انه لشرط حرف ماض كلو ولهذا لا يقع بعدها الا الفعل الماضي الا ان لو
لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول قال الفاضل
التفتازاني ان ذلك الكلام منه توهم ان الوجهان لما ظرف بمعنى اذ استعمل
استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى والاتحاد الصوري في
كونه الكون لما اسما وبين كونه حرفا بناء على ذلك فانه مبني حال
الاسمية لشبهه اسما على صورة الحرفية كذلك لما بني حال الاسمية لشبهه

اسما على صورة الظرفية واستظهر فعل ماضي فاعله مستتر فيه عايد
الى الولد ومحل الجملة الفعلية جر لكونها مضافا اليها لما التي اضيف
اليها لما قوله لما في محل الرفع على انه قايم مقام فاعل اضيف لا بد ان يكون
فعلية ماضوية اما لفظا كما في لما استظهر او معنا نحو لما لم ننصرف
احد منك وانما وجب ان تلك الجملة فعلية لما جر اي استفهم في
لما معنى المجازاة اي الشرطية بقائم مقام همزة الاسما الشرطية لكلم المجازاة
على معنى كلمة دالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى وسببية لها
والعامل الناصب فيها اي في لما انت ظاهر على تاويل الكلمة اردت
بحفظ وقت استظهاره والحاصل ان العامل فيها جوابها كاذا وكلما في
شتركة في كون العامل فيها جوابها دون استظهر لانه مضاف اليه
لما والمضاف اليه لا يعمل في المضاف فانه لو لزم كون الشيء عاملا في نفسه
بخلاف ان عمل المضاف اليه في المضاف يلزم كون الشيء اي المضاف اليه
عاملا في نفسه وذلك لان المضاف يعمل الجر في المضاف اليه فلو عمل المضاف
اليه في المضاف لزم عمل المضاف اليه في نفسه بواسطة ان المؤخر العامل في
الشيء عامل في ذلك الشيء ايضا وهو غير جايز غضّ منصوب على انه
مفعول استظهر وهو مضاف الى الاقناع اضافة المسمى الى الاسم نحو
سعيد كرز بضم الكاف الفارسية لقب تخجع وسعيد اسمه واضيف
بتاويل ان يراد بالمضاف المسمى المدلول وبالمضاف اليه الاسم اي اللفظ
فكانه قال جاءني مسمى لفظ كرز فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه

وانما اضيف الاسم الى اللقب دون العكس لكون اللقب اوضح
واشهر واكثر ههنا اريد بالمختصر مسمى لفظ اقناع اعني ذات
الكتاب اي المختصر الذي هو الاقناع اي مسمى لفظ الاقناع وكشف
اي ازال عنه اي عن المختصر الواو وكشف فعل ماضي فاعله مستتر
فيه عايد الى الولد ومحل الجملة جر لكونها معطوفة على جملة استظهر
التي هي مجرورة لكونها مضافا اليها لما بحفظه الباء فيه للاستعانة
اي كشف عنه باستعانة حفظه وقد عبر بعضهم من هذه الباء بالباء
السببية لان الافعال المنسوبة الى الله تعالى لا يجوز استعمال الاستعانة
فيها ولكن يجوز استعمال السببية فيها وهو اي البا المذكور حرف جر
وحفظ مجرور بها اي بحرف الجر والجار مع المجرور متعلق بكشف والضمير
في بحفظه مجرور المحل لكونه مضافا اليه لحفظ وهو اي الضمير المذكور
يجوز ان يكون الضمير المذكور راجعا الى المختصر فيكون من قبيل اضافة
المصدر الى المفعول او الفاعل متروك تقديره بحفظه المختصر الولد
بالرفع فضلة منصوب لانه مفعول كشف وهو مضاف الى
القناع وهو ما تغطي به المراة من التغطية وهي التغشية اي
تستر المراة به راسها وتشبيه وفضلة بقية التي نزلت الى وجهها
هذا واعلم ان اللفظ اما حقيقة ان استعمل في معناه الموضوع له
او مجاز ان استعمل في غيره لعلاقة بينهما والمجاز اما مجاز مرسل ان
كانت تلك العلاقة غير المشابهة واستعارة ان كانت هي المشابهة

ان قصد اطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي
فاستعارة والا فمجاز مرسل ثم ان ذلك التشبيه قد يضمر في نفس المتكلم فلا
يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه المضمر بان يثبت
للمشبه امر مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية
والاثبات المذكور استعارة تخييلية ولما قصد المص بيان هاتين الاستعارتين
اشار الشارح الى بيان الاولى بقوله وبناء اي في كلام المص استعارة
بالكناية لان المص شبه المختص بالمرأة المحبوبة في المجبولية والميلان الى
نفسها بين مصدرها ان يجعل النفس اليها واشار الى بيان الثانية بقوله
واثبت المص اي في كلامه استعارة تخييلية ايضا لانه اثبت له اي المختص
ما يلائمها اي المرأة المحبوبة من الغناج ثم اشار الى بيان وجه التعليل بقوله
وهذا التشبيه المضمر في النفس يسمى استعارة مكنية اما التسمية بالمكنية
فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما التسمية بالاستعارة
فمجرد تسمية خالية عن المناسبة كذا في شرح التلخيص والاثبات المذكور
يسمى استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي من خواص المشبه
به ليخيل انه من جنس المشبه به هذا على راي الخطيب في كون كل من لفظ المختص والاثبات
صفة حقيقية مستعملة في المعنى الموضوع له ولا يجعل الكلام مجازا لغويا واما
المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا امر عقلي فالاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم وهما التشبيه
والاثبات المذكوران ووجه قرينة للمكنية منهما اي الاستعارة المكنية

المكنية والتخييلية متلازمتان وجودا الا انه ما لم يوجد هذه القرينة
اي اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا سبيل الى الاستعارة المكنية اي الا
بعد التشبيه المضمر في النفس وفي كشف استعارة تبعية لا يخفى عليك انه لو قدم
هذا على بيان المكنية والتخييلية لكان انسب لان معناه ازال الصعاب بكسر الصاد
جمع صعب وهو خلاف الذلول ونال اي وصل به مراده وطرح الحجاب عن نفسه
فيه ازالة الصعاب اولا كشف الغفلة فاستعير لها اسم اعني الكشف
ثم اشتق منه كشف بمعنى ازال فالاستعارة الجارية في الافعال
انما هي تبعية لمصادرها لا بالذات لان الاستعارة مبنية على التشبيه والتشبيه
يقتضي كون المشبه موصوفا فيما لا يقع مع موصوفا لعدم استقلال مفهومه
كالافعال والصفات والحروف لا يقع فلا يتصور جريان الاستعارة فيها الا
تبعا وتحقيقه انهم قالوا الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار اي لفظ المشبه به
قسمان لانه ان كان ذلك اللفظ اسم جنس فالاستعارة اصلية كالاسد
اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد والا فهي
تبعية كالفعل وما يشتق منه والحرف ففي الاستعارة اولا في المصادر ومتعلق
معاني الحروف ثم يسري في الافعال وما يشتق منها والحروف فيقدر في المصادر
تقدير ان معانيها شبهت بها معان اخرى واستعيرت للمعاني المشبهة اسماء
المعاني المشبه بها ثم اشتقت منها الافعال والصفات وكذا في متعلقات
معاني الحروف فيقدر انها شبهت بها معان اخرى واستعيرت لتلك المعاني لكن
اسماء المتعلقات ثم يسري التشبيه والاستعارة في الحروف مثلا لابتداء الغرض

التشديد بالقتل او للاستعارة لاسم القتل ثم تشتق منه قتل يعني ضرب ضربا شديدا وغلب عليه غيره **واحاط** الاحاطة ادراك الشئ والشئ بتمامه كاله اعلم به كاحاطه كشف من غير فرق **بما لديه** الجار والمجرور متعلق باحاط اي حاط ما لديه اجالة بكمالها عطف على تقدير كون الباء زائدة ويجوز ان الاكل على الزيادة ويكون تقديره واحاط الوالد الاعز جمعيع الاقناع بجميع ما فيه من الموداث والضمير البارز مجرور المحل لكونه مضافا اليه للخير واعني عايد الى الخنصر **حفظا** منصوب على التمييز وهو فاعل في المعنى لان المعنى احاط حفظه والتمييز عن النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا اي كقول الملمه حفظا وقوله تع واشتعل الراس شيبا اي شيب راسه ويمعنى المفعول كقوله تع وفجرنا الارض عيونا اي شققنا عيون الارض هذا مبني على ما قيل من ان التمييز في النسبة لا يجب ان يكون فاعلا بل قد يكون مفعولا به صرح بحاله في الآية او غير صريح كقولك امتلأ الاناء ماء اي بالماء والمشهور لا يجب ان يكون فاعلا وهو المختار عند المحققين فاصل فجرنا الارض عيونا تفجرت عيونها قالوا لا يلزم ان يكون الفعل المسند الى التمييز في الاصل هو الفعل المذكور بعينه بل ما يلائمه في الاشتقاق سواء كان مخالفا له في التقدير كما في طار عمرو فرحا وامتلأ الاناء ماء اصلهما طير الفرح عمرو واملأ الاناء الماء او في اللازم كما في قوله تع وفجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونا وقال بعضهم ان عيونا منصوب على انه مفعول به لفجرنا والارض على ان يكون بتقدير في الارض لكن فيه مبالغة توجد في التمييز وقيل عيونا نصب على الحال

اي شققنا معاصه

على الحال **واتقن** الي احكم واثبت ومفعوله الجملة يعني اتقن في محل الجر معطوف على جملة احاط او على جملة استظهر وما في اعلم به كما عرب كشف **ما** موصولة لا بد لها من صلة تشتمل على الضمير العايد الى الموصول لان الموصول مع صلته لما تنزل لا منزلة الشئ الواحد فلا بد من شئ يحصل بينهما به على حذف الضمير العايد الى الموصول كون بين فاعل العبل على قول من يقول انه فاعل في قوله تع لقد تقطع بينكم وان كان منصوبا فان الى الحسن واصحابها ان معناه معنى المرفوع الا انه لما جرى في كلامهم منصوبا ظرفا وكثر استعماله تركوه على ما يكون عليه اكثر الكلام هذا لكن ينبغي ان يعلم ان كون الضمير عائدا لا بد منه لفظا او تقديرا اذا كان الموصول اسما اما اذا كان حرفا فلا يحتاج الى عايد بل يحتاج في كونه جزءا تاما في الكلام الى الخبر والصلوة فقط فانهم يعدون الحرف المصدري المفتقر الى الجملة بعده مثل ان وما المصدريتين وان المشددة والمفتوحة من جملة الموصولات ويخصون الموصول الى الاسم والحرف مع امتناع رجوع الضمير الى الحرف على ما صرحوا عليه يجوز حذف بعضه كما قد يحذف الصلة مع اللتيا بتشديد الياء معطوفا عليها التي ونقال اللتيا والتي اذا فعل الدواهي ليعقب الحذف ان الدواهي تبين القصة المفهمة من اللتيا بتشديد الياء تصغير التي والكبيرة المفهمة من التي المعطوفة عليها قد بلغتا من شدتها وشناعتها شانهما مبلغا لا يمكن شرحه فتترك على الابهام من غير صلة منبهة لكذلك قد يحذف العايد اي حذفا منويا لا نسيا منسيا لكونه مفعولا

ومنع بعضهم لانه لما اشار بعضا من صلة الموصول لم يمكن ان يستغني عنه الا
بلزم ما اخلال الصلة من العائد اذا كان العائد ضميرا منصوبا متصلا بالفعل
نحو قوله تعالى هذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله او منفصلا جنسيا نحو
بالله مولاك مفضلا اي مولاك اي النبي الذي بالله يعطيك مفضلا منه واليه
اشار بقوله نحو ذلك وكذا يجوز حذفه اذا كان ضميرا مجرورا اتسع فيه
بان يجعل المجرور منصوبا بمنزلة المفعول به بعد حذف الجار على ما قال الوالي
بلزم كثرة الحذف نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمر والاصل تؤمر به
او كان مجرورا باضافة ناصبة له تقديرا كقوله تعالى فاقض ما انت قاض
اي قاضيه بحذف الضمير على كلا الوجهين لطول الصلة والصلة وكذا الصفة
اذا كانت جملة لا ابدو ان يكون روي عن ابي سعيد السيرافي في شرح كتاب
سيبويه انه قال الواو بمعنى من ومنهم قولهم لا ابدو ان يكون وقيل
الواو زائدة لئلا يلتبس بلا ابد بنفسه وقال بعض الفضلاء ان الواو فيه
مثل هذا للعطف على محذوف فيقدر المعطوف عليه في كل مقام ما يناسبه
كان يقال ههنا لا ابد ابو بردة وان يكون من احدى الجمل الاربع الا
الاخبارية وهذا الوجه هو الذي كان يبدو في خلدي ولعل هذا هو الاوجه
اذ فيه زيادة تاكيد ومبالغة كما لا يخفى واعلم انه لما وجب في الجملة التي
وقعت او صلة كونها خبرية لان كل انما يجيء بالصفة والصلة ليعرف
المخاطب الموصوف او الموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل
ذلك كر الموصوف او الموصول لاتصافهما بمضمون الصفة او الصلة

او الصلة فلا يجوز اذن الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين
للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان
غير الخبرية اما ان انشائية غير طلبية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها
او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض لا يعرف المخاطب
حصول مضمونها الا بعد ذكرها فلا يصح وقوعها صفة والصلة فان قلت
لا نم ذلك فان الجملة الاستفهامية من قوله جاءوا بمذق هل رايت الذئب
قط وقعت صفة لمذق قلت هذا مأول بالمفعول بنية ذلك فالجملة الاستفهامية
معمول القول المحذوف هو الصفة في الحقيقة وفي الجمل الاربعة بقوله
الاسمية نحو الذي موصول ابوه مبتدا منطلق خبره والمبتدا مع خبره جملة
اسمية لا محل لها من الاعراب وقعت صلة للموصول والموصول مع صلته في
محل الرفع على انه مبتدا وزيد خبره كذلك المبتدا اعني الموصول والفعلية الفعلية
نحو الذي انطلق ابوه عمرو او المقدرة نحو الضارب زيدا عمرو والمضروب
ابوه عمرو فان اصلهما الضرب بالفتحات والضرب بضم الضاد فكره دخول
اللام الاسمية المشابهة بلام التعريف طرفيه لفظا ومعنى على صورة الفعل
فبصيغة الفعل المعلوم في صورة اسم الفاعل والفعل المجهول في صورة اسم المفعول
بهما في المعنى والظرفية نحو الذي موصول في الدار ظرف فيه فاعل المستتر
فيه المنتقل من عامله جملة ظرفية صلته وهو مع صلته في محل الرفع على انه
مبتدا وقول خالد خبره والشرطية نحو الذي ان تكرمه يكرمك بشر
وقوله فيه اي في المتضمن صلته وما كان شرطية ان يقال كيف يصح جعل فيه

صلته والصلة لا يكون الا جملة اشار الى جوابه بقوله الضمير المستكن في
فيه المنتقل من حصل بعد حذفه لان تقديره اتفق ما حصل فيه فاعل
الظرف عائد الى ما معنوي اي فيه فاعل جعلنا ظرفيه فصح وقوعه صلة والضمير
البارز في فيه مجرور المحل يعني راجع الى المنتقل والموصول مع صلته منصوب
المحل على انه مفعول اتفق والتحقيق ان المنصوب المحل هو الموصول فقط لكن
النحاة لما رأوا انه لا يصير تماما بحسب الاستعمال الا بالصلة حكموا بان المنصوب
المحل او مرفوعه او مجروره هو مجموع الموصول والصلة ولما كان في قوله
ما فيه من الايهام بين ذلك لا ابهام بقوله من النحو والجار مع المجرور ظرف
مستقر منصوب المحل على انه حال وهو اي الحال انث الضمير باعتبار الصفة
اما البيان هيئة الفاعل عند صدور الفعل عنه نحو جاءني زيد راكبا او لبيان
هيئة المفعول به عند وقوع الفعل عليه او لبيان هيئتهما معا نحو ضربت زيدا
راكبين او معربا العناد لو لا يمنع الجمع فيدخل تحته الاقسام الثلاثة
واما الجملة في قولك ابنك الحشر فادم فهو حال وبيان للازم الخ وكل
اعني زمان الاتيان فكانها بيان لان على انا قيدنا الخ بقولنا
عند صدور الفعل عنه والمفعول بقولنا عند وقوع الفعل عليه ليمتاز الحال
عن الصفة لان الصفة مبينة لهيئة الذات لا باعتبار كونها فاعلا
ومفعولا فاذا قلت جاءني زيد الظريف فهو مبينة للذات وان لم
يوجد هذه الصفة حالة نسبة الفعل اليه بخلاف قولك جاءني زيد ظريفا
فانه يشترط ان يوجد هذه الصفة حالة اسناد الفعل اليه اما تقييد نا

فتقييد نا المفعول بقولنا به فبناء على ان المشهور المختار عند
المحققين ان الحال لا يقع تمام عن المفعول لكونه فضلة بالنسبة
اليه نحو جئت انا وزيدا راكبين حال ان وزيدا فاعل في المعنى لا حالة
مفعول معه لفظا وان فهم من كلام بعض شارحي اللباب انه يقع
الحال من المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا ويمكن ان يقال انه على
تاويل وقع ضربي شديدا فاللام للعهد او عوض عن المضاف اليه هو
اي كون الحال اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول الاكثر لانه قد يقع الحال
عن المبتدا او الخبر والمضاف اليه لكنه قليل لا يكون ولا يوجد الا في
كلام المصنفين دون كلام البلغاء فان قيل كيف وقع حنيفا في قوله
تع واتبع ملة ابراهيم حنيفا حالا من المضاف اليه اعني ابراهيم قلنا لان
المضاف اليه في معنى المضاف هو مفعول كان انبه في قوله تع ايحب
احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا لما كان في معنى اللحم جاز ان يقع ميتا حالا
منه ومن ههنا ذهب بعضهم الى ان كل حال وقع عن غير الفاعل والمفعول
به فهو ماول باحدهما ومعنى الحال يعني من النحو اما لبيان هيئة الفاعل
ان جعلنا ما حالا من الضمير المستكن في فيه لانه فاعل الظرف ظاهر والعامل
فيه الظرف ولبيان هيئة المفعول ان جعلنا ما حالا من الموصول
لانه مفعول اتفق والعامل فيه حينئذ هو اتفق لان العامل في الحال هو العامل
في ذي الحال ومن في من النحو بيانية ومع البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها
ان كان ما قبلها نكرة ما موصولة قبلها مع فاعلها المستكن في جملة ظرفية

صلته اي ان كان الذي وجد قبلها نكرة نحو رأيت رجلا من قبيلة قريش
وحال ان كان ما قبلها معرفة كما في قوله ما جئته من النحو فانه اي قوله من النحو
حال لكون ما قبلها اعني ما جئته معرفة لان الموصول مع صلته معرفة وكقوله تع
فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي العذر من الاوثان فان من الاوثان حال من
الرجس لكونه معرفة واعلم ان تخصيص الذكر من البيان لكون الكلام فيه
لا يقتضي نفي ذلك الحكم المذكور من باقي الحروف الجارة فانهم قد قالوا
الجار والمجرور مطلقا ان وقع بعد النكرة المحضة صفة لها نحو رأيت طائرا
على غصنه وبعد المعرفة المحضة حال عنها نحو قوله تع فخرج على قومه في زينته
اي متزينا حيث وقع بعد ضمير خرج وان وقع بعد غير محض منهما تحتمل لهما اما
النكرة الغير المحضة نحو هذا ثمر يانع في اغصانه فان النكرة المخصصة
بالعرض قريبة من المعرفة واما المعرفة الغير المحضة فنحو يعجبني الزهر
في اكمامه فان المعرف بلام الجنس ليس بمعرفة محضة بل هو كالنكرة في
المعنى ثم قال بعض المتأخرين ان الظرف مطلقا كاليوم والفوق ونحو
ذلك من الظروف المتصرفة كالجار والمجرور بعينه في تلك الاحكام المذكورة
فاعلم ذلك فان قيل كيف يمكن ان يكون الموصول مع صلته معرفة وكل منهما
نكرة وانضمام النكرة الى النكرة لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان يحصل
من الاجتماع والانضمام هيئة مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة
كقول بعض المنطقيين انضمام الكلي الى الكلي قد يفيد الجزئية اي الجزئية
الاضافية نحو الحيوان الناطق فان انضمام الناطق الى الحيوان يفيد الجزئية

يفيد الجزئية بالنسبة الى الحيوان الناطق فان انضمام الناطق الى
الحيوان المطلق ولعل هذا السؤال مع جوابه مأخوذ من كلام الرضي
فانه اعترض بان الجملة فان التعريف والتنكير من عوارض الذات و
الجملة ليست ذاتا ولو سلم تنكيرها فالمخصص في الحقيقة هو مجموع
الموصول مع الصلة كان رجلا طويلا كان في كل منهما العموم فاذا
قلت رجل طويل تخصص الرجل بالاجتماع مع طويل وقوله ونقول ان
الصلة يجب ان تكون معلومة عند المخاطب كما عرفت في وجه
وجوب كون الصلة جملة خبرية فيجوز ان يوضح ويخصص الاسم
الذي هو الموصول اشارة الى جواب تحقيقي وتحقيقه انهم قالوا ان
التعريف هو الاشارة الى علم المخاطب بمدلول اللفظ سواء كانت
تلك الاشارة بجوهر اللفظ كما في العلم او لغيره مثل الاشارة في اسماء
الاشارة وكالنسبة المعلومة في الموصولات فاذا قلت لقيت من
ضربته وجعلت من موصولة فقد اشرت الى علم المخاطب بمعين لا بجوهر
لفظها بل بغيره وهو مضمون صلته وهو النسبة المعلومة عند المخاطب واذا
جعلتها موصوفة لم تشر الى علم المخاطب بمعين بل الى متعين حرره
بلا ملاحظة تعينه والفرق بين مصاحبة التعين وملاحظته جلي واذا
عرفت معنى التعريف في الموصول ظهر لك ان اعتراض الرضي لا يتوجه
اصلا فلم يحتج الى ما تكلفه في جوابه ولهذا قلنا انه اشارة الى
جواب تحقيقي واعلم ان قول النحاة ان العامل في الحال هو العامل

في ذي الحال كما هو على مذهب اكثرهم والا ينتقض بقوله تع ان
هذه امتكم امة واحدة فانه حال والعامل فيها اسم الاشارة اعني
هذا بناء على انه او اشير وامتكم ذو الحال والعامل فيه ان لكونه
خبرا له وهو عامل في خبره على مذهب المنصور كما عرفت كذا في شرح التسهيل
ورد عليه ان النقض بهذه الاية الكريمة باق على القول بان العامل في
الحال هو العامل في ذيها سواء كان قائله كلهم او اكثرهم فالاولى ان يقال
ان قول النحاة هذا بناء على الاكثر الاغلب لئلا ينتقض بقوله تع ايا
لفظا ومعنى هما منصوبان على التمييز بيان مصدرية بالتشديد
بمعنى المميز بكسر الياء على معنى ان هذه الاسم تميز مراد المتكلم من غير مراده
من قوله انقص اي هو تمييز عن ذات مقدرة في النسبة الكائنة في جملة
انقص لان الانقصان قد يكون من جهة اللفظ او من جهة المعنى فقط
او من جهتهما معا او غيره وذلك من المحال فلما قال لفظا ومعنى علم ان النقصان
اي الولد اياه اي المختص من جهة اللفظ والمعنى معا فهو تمييز عن الجملة
لا عن المفرد فان التمييز وهو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات اي ما يعين
بعض المحتملات اي ما يعين الذي نشات وحصلت باعتبار اصل
الوضع لا بحسب العارض عن ذات لا عن نسبة الذات على قسمين تمييز
عن المفرد وتمييز عن الجملة لانه ان رفع الابهام عن ذات مذكورة فهو
تمييز عن المفرد واذ لا يقع ذلك الا عن مفرد تام باحد الاشياء الاربعة
وان رفعه عن ذات مقدرة فهو تمييز عن الجملة اذ لا يكون الا عن

الا عن النسبة في جملة او في شبهها او في اضافة نحو طاب زيد
نفسا وزيد طيب ابا وبالزيد فارسا واعجبني طيب زيد ابا فقول المص
لفظا ومعنى من هذا القسم الثاني لانه رفع الابهام الكاين في معمول الجملة
انقص وقوع الانقصان على مفعوله وهو المفعول لان معناه انقص العقل
ومعناه اي انقص معنى ما فيه لفظه وهو اي احكامه مثل النحو وغيره مع علله
وضبطه وقواعده مع غيره فيانه بانتفاء الشك عنه **ارد** فعل فاعل و
هو ضمير المتكلم اعني التاء المضمومة **ان** مصدرية **المظ** فعل مضارع منصوب
بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل لانه
مفعول المظ وهو اي الضمير البارز عايد الى الولد ومحل الجملة الفعلية
اعني المظ مع ما عمل فيه منصوب المحل على انها مفعول اردت وارد
مع ما عمل فيه اي مع الذي عمل اردت فيه وهو اي قوله مع ما حال من
الضمير المستكن في قوله مرفوع المحل على انه خبر لان اي فان الولد الاخ
مراد في تلمظه او مريدا تلمظه وقت استنظاره وانما فسر بقوله
البيان لان اصل الخبر الافراد وان الجملة معناه في محل المفرد وما قيل
انه اي مراد في تلمظه لا يجوز ان يكون مفعول القول لاردت ان المظ لعدم
التطابق بينهما حيث ان اردت بدل بعض منه على المبدل لا على المراد
وارد وطوار تغيير المعنى ولازمه ومعنى التلمظ اذ بقية والطعم فان التلمظ
تفعيل من لمظ تلمظ بالفم التلمظ ان ابتع بلسانه بقية الطعام في الفم
او اخرج لسانه فمسح به شفتيه وقد يكنى به عن لازمه اعني الاكل و

والتزويق فكذا التشبيه المطلق حيث هنا اريد به لازمه اي الاطعام و
الازالة فخرج من الكناية المطلوب بها الصفة ومع كونه كناية يكون فيه
استعارة بالكناية ولا تنافي بينهما لان الكناية لفظ مستعمل في معناه
الحقيقي فكذا التخييلية اذ هي في التحقيق اثبات ما يلازم المشبه الذي
هو امر عقلي واللفظ مستعمل في معناه الحقيقي كما هو تفصيله وقيل معناه
الاعطاء يقال الملظه فلانا من حقه اي اعطاه بعض حقه وفيه استعارة
بالكناية لان الملص شبه في النفس كلام الامام بالمطعومات اللذيذة لم يذكر
ثم اثبت له ما يلزم المطعوم شيئا حاذه من الاذاقة والاطعام وهذه الاثبات
استعارة تخييلية كما مر ومعناه الحقيقي اي اذهب الاصبا من ابراد التكلم
بمعنى الاذاقة والاطعام التشبيه والتعليم فالمعنى الحقيقي لهذا متعلق
بالملظه اعلم ان الظاهر ان قوله من كلام الامام فيه حذف الكون قوله من
كلام صفة لمفعول محذوف اي الملظه شيئا من كلام الامام ويحتمل ان يكون
من زائدة على قول من يجوز زيادة من في الاثبات الامام هو اسم
لمن يؤتم به كالكتاب اسم يقع على المكتوب والآلة اسم يقع على المعبود
فهي ليست بصفات بل اسماء للصفة بل على انها توصف ولا توصف
بها فلا يقال الاله واحد ولا يقال شيء اله وهو اي الامام مجرور لانه
مضاف اليه للكلام المحقق مجرور على انه صفة الامام والحبر مجرور
معطوف على المحقق ومعنى الحبر بكسر الحاء المهملة وفتحها لكن الكسر
افصح كذا في مختار الصحاح قال الفراء هو بالكسر وقال الاصمعي لا ادري

لا ادري اهو بالفتح او بالكسر وقال ابو عبيدة والذي عندي بالفتح
وكذا به ويه المحدثون كلهم بالفتح العالم المتبحر وقيل وهو مأخوذ
من البحر قلب مكان حيث اتجعل الباء مكان الحاء والحاء مكان الباء
لان العالم يجمع العلم كما ان البحر يجمع العلم والماء وكلاهما سبب للحيوة
اما الماء فظاهر وقد قال الله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي و
اما العلم فبقوله عم من صار بالعلم حيا لم يمت ابدا فحذره المناسبة
ان كلا من البحر والعالم يجمع لما هو سبب الحيوة يطلق الحبر المقلوب
من البحر على العالم المتبحر يعني يطلق البحر على العالم بعد ما التبيع
المدقق مجرور صفة الحبر من دق فلان الشيء اذا اطلع على وجه ما
البيان واطلع منه على سر خفي وبلايه قولهم التحقيق اثبات
المسائل بالادلة والتدقيق اثبات الادلة بتحقيق المقدمات
المأخوذة منها ابي مجرور بدل من الامام بدل الكل من الكل بكر بسكون
الكاف مجرور لكونه مضافا اليه لابي والكلام في ابي كالكلام في
ذي الانعام وابي بكر كنية الامام ووجه اي الكنية من اقسام العلم
بفتحتين لان العلم ما جعل علما لمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح
لان العلم اما ان يصدر باب وام وابن وبنت او لا يصدر بشيء
من ذلك فالاول كنية كابي بكر وابي عمرو وام كلثوم اسم لواحدة
من زوجات النبي صلعم والثاني هو العلم الغير المصدر باب وغيره
اما ان يقصد به الذم او المدح او لا فالاول اللقب بفتحتين

والثاني العلم أي العلم الاصطلاحي وإلا يلزم كون الشيء قسما
من نفسه هذا تقرير كلامه وفيه خلل من وجهين الأول أنه جعل المقسم
العلم بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي وهم قد صرحوا بخلافه
والثاني أنه جعل قسيم الكنية واللقب هو العلم وقد جعلوا قسيمهما الاسم
دون العلم حيث قالوا الكنية علم صدر بأب أو أم أو ابن أو بنت واللقب
علم يشعر بمدح أو ذم مقصود منه قطعا وما عداهما من الأعلام يسمى
اسما وهكذا قرره الشريف الجرجاني في شرح المفتاح وذكر
في المفصل أن العلم لا يخلو من أن يكون اسما كزيد أو كنية كأبي عمرو أو
لقبا كبطة ولعل الشارح إنما قال وأن في العلم إشارة إلى أن ما هو
من الأعلام يسمى علما في اصطلاحهم كالتي يسمى اسما فبالضرورة جعل المقسم
العلم بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي حذرا من توهم تقسيم الشيء
إلى نفسه وإلى غيره عبد القاهر عطف بيان لأبي بكر ابن بحذف
الهمزة من ابن لوقوعه بين العلمين وذلك السقوط وذلك السقوط
للوقوع المذكور لكثرة الاستعمال في الامتزاج وتوضيحه أن لفظ
ابن إذا وقع صفة لعلم مضافا إلى علم آخر يحذف التنوين من العلم
الموصوف لأنه وجد لأنه قد وسط الاسم والوسط ليس محل التنوين
نحو جاءني زيد بن عمرو وكذا تحذف ألف ابن خطا أيضا إذا لم يكن صفة
له بل خبرا عنه فلا يحذف شيء منهما كقوله تعالى وقالت اليهود عزير
ابن الله بتنوين عزير وإثبات الألف خطا في ابن وكذا لا يحذف إذا

لا يحذف إذا أضيف ابن إلى غير العلم أو وقع صفة لغيره نحو هذا زيد
ابن أخي وهذا الرجل ابن زيد لأن وقوعه بين العلمين أكثر ومن ههنا
يقال بثبوت التنوين في اللفظ وثبوت الألف في الخط مثلا زيد
كان كذلك حفظهما وهو أي ابن مجرور لكونه صفة عبد القاهر وهو أي ابن
مضاف إليه حيث عبد وهو أي عبد مضاف إلى الرحمن الجرجاني
وهو مجرور صفة نسبية أي مخصصة ببيان النسبة للإمام لا العبد
الرحمن مع كونه أقرب من الإمام لأن المراد معرفته أي معرفة الإمام بأنه
جرجاني دون بغدادي وغيره سقى فعل ماض فاعله الله مفعوله مثواه
الثرى معناها بالقصر التراب الندي وبالمد كثرة المال أي قبره ونشر له سهو هوم
وحاله منصوب تقديرا والضمير مجرور المحل لكونه مضافا إليه الثرى بالجر
رفع حال أنه خبر بعد الخبر بقوله والضمير إلى الإمام وسقى قد يتعدى إلى
مفعولين كقوله تعالى وسقاهم ربهم شرابا طهورا الواو عطف جعل
فعل ماض من الجعل بمعنى التصيير وهو من الأفعال القلوب أي من
ملحقاتها ومما يجري مجراها في الدخول على المبتدأ والخبر يتعدى جعل
إلى المفعولين الممتنع الاقتصار على أحدهما ولو زاد الموصول وقال
التي يتعدى ليكون الجملة صفة لقوله أفعال القلوب أو أخذ قوله
الممتنع الاقتصار على أحدهما لاندفع عنه أن يقال إن امتناع الاقتصار
عليه من خصائص أفعال القلوب لا يوجد في ملحقاتها التي يجري مجراها
في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر لأنه خصائص كاصير حوانحه فاعله

مستتر فيه عائد الى الله انه لك مفعول الاول لجعل في اللغة البستان
ومنه الجنة مثواها اي مكانه من ثوى بالمكان اقام به مفعول الثاني والجار
فيه كالمجازي نزاه وهذان الفعلان اعني سقي وجعل خبران لفظا
وانشاء معنى فكان المراد من سقي وجعل انشاء السقي والجعل المذكورين
لا الاخبار ان بانه سقي وجعل في الماضي فيجب ههنا في معنى الامر لانه دعا
في قوة الامر فان معنى قولك غفر الله لك ليغفر الله لك فمعنى سقى وجعل ههنا
ليسق وليجعل فانما عبر عنهما بلفظ الماضي تفاؤلا كان سقي وجعل
المذكورين قد وقعا فجيء اليهما بان يكونا ماضيين او تأدبا كانه راى
ان الدعاء بصيغة الامر تشبيها بغير لائق لقانون الادب وهذا الحرف
اقل من حروف الامر كما لا يخفى وانما عطف اي لم يعطف ما في قوة
الامر على الاخبار حيث عطف الا باعتبار الصورة مثل قول الشاعر
اخوك اخو مكاشرة وضحك وحياك الاله فكيف انتا حيث عطف
حياك حال كونه في معنى الامر على جملة الاخبارية السابقة باعتبار الصورة
اي باعتبار انهما خبران صورة ولا محل لهذه الجملة الدعائية من الاعراب
لعدم وقوعها موقع المفرد وهو الحكم وقوعها موقع المفرد ظاهر فاعلم
ان الاعراب ثلثة اقسام لفظي وتقديري ومحلي فاللفظي
في ثمانية مواضع الاول في ما آخره حرف صحيح ولو قال في الصحيح
لكان اوضح لان هذا يوهم بظاهره اي الكلمة ليست بصحيح بل ما
الصحيح آخره وليس كذلك فان الصحيح عند النحاة ما لم يكن آخره

آخره حرف علة سواء كانت في نفسه آخره نحو زيد او لا نحو احمد و
انت بقوله في حكم الصحيح كالجاري نحو زيد وعمرو ومثل جاءني زيد ورأيت
زيدا ومررت بزيد وكذا جيء او في حكم الصحيح وهو ما في آخره ياء او واو
ساكن ما قبلها نحو ظبي ودلو فانهما في حكم الصحيح في تحمل الحركات الثلث
مثاله مثل هذا ظبي وكرسي ورأيت ظبيا وكرسيا ومررت بظبي وكرسي وكذا
دلو وعدو ولانت ورأيت دلوا وعدوا ومررت بدلو وعدو و
الثاني من تلك المواضع الجمع في الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير
ياء المتكلم لم يكن له اعراب لفظي كما عرفت فالمقصود بهذا القيد تعظيما
الى التسوق الاحتراز من المضافة الى ياء المتكلم لا عنه ومن غير المضافة
لان اعرابه لفظي ايضا نحو اب كما مر لكن ما اندرج غير المضافة منها في
الموضع الاول احترز الشارح عنها كما يدل عليه قوله الا اني قصدت الى
انضباط الكلام حالة في الاقسام نحو ابوه واخوه وحموها وفوه
وذو مال والثالث من تلك المواضع المثنى في التثنية مثل
جاءني الزيدان ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين وينبغي ان يحمل
التثنية ههنا على ما هو اعم من ان يكون تثنية صورة او معنى ليدخل
فيه لفظ اثنين والمثنى المرتجل نحو البحرين علما للبلد وما بمعنى
التكرار نحو كرتين اي كرة بعد كرة اخرى ومنه لبيك وسعديك
فان اعراب كلها مثل اعراب المثنى الوضعي والرابع من تلك المواضع
الجمع في الجمع المصحح وهو ما لم يتغير بناء واحده كزيدون وذكر

واحترازٌ به عن الجمع المكسر وهو ما تغير بناء واحده كرجل فان اعرابه
بالحركة وهو مندرج في الموضع الاول ولا تنس ما ذكرنا من وجه الاحتراز
واولو بمعنى ذوي جمع ذو وتوقفهم انه جمع ذو من غير لفظه بالواو والنون
حذف نونه للزوم الاضافة وهذا مثل لفظ النساء فانها جمع امرأة
من غير لفظها وذلك غير منحصر في كلامهم وعشرون واخواته من ثلثين
الى تسعين نحو جاءني الزيدون واولو مال وعشرون ورأيت الزيدين و
اولي مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال وعشرين وانما
كتب الواو بعد الالف حالتي الجر والنصب في اولي لئلا يلتبس بالي
حرف جر وانما كتبوه في الرفع حملا عليهما والحق بالجمع المصحح اولو وعشرون
واخواته وليس بمجموع لانه لم يأت ال وعشر وثلث ونحوها مفردا وجمع
بالحاق الواو والنون لما كان وضعها وضع جمع السلامة لفظا ومعنى الحقت
به وجعل اعرابها كاعرابه ولذلك تعرض بذكرها ولم يكتف بالجمع والخامس
من تلك المواضع الخمسة في كلا مضافا الى مضمر نحو جاءني كلاهما وكلانا وا
حترز به عنه مضافا الى المظهر فان اعرابه حينئذ تقديري نحو كلا الرجلين
في الاحوال الثلث قيل الحكمة في اختصاص الاعراب بالحروف حال الاضافة
الى المضمرات انه لما كان كلا مفرد اللفظ مثنى المعنى واقتضى ذلك ان
يكون اعرابه بالحركات نظرا الى اللفظ وبالحروف نظرا الى المعنى فاذا اضيف
الى الفرع اعني المضمر الذي هو فرع المظهر لكونه كناية عنه روعي جانب المعنى
الذي هو فرع اللفظ فاعرب بالحروف الذي هو فرع للاعراب بالحركات

بالحركات واذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ
الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل حال النصب والجر
بالياء وحال الرفع بالالف فان قلت فلم لم يجعل حال الرفع قلنا
لما كان هذا ظاهرا في اللفظ كلا لم يجعل الا الى حالة التي يتغير فيه الف
كلا اعني النصب والجر مثل رايت كليهما ومررت بكليهما هذا ولا يخفى
عليك انه لا حاجة الى جعل كلا اقسامات فلانه في حكم التثنية كلفظ
الاثنين ولو ادرجه في الثالث فالاثالث في التثنية وما يلحقها
بالقياس الى ما ذكر في الجمع لكان الكلام منتظما ومنضبطا فان اعرابه هذه
الاسماء اي من اسماء الستة المعدودة بالحروف وهو ظ واللفظي بالرفع
عطف على محل قوله بالحروف لان حروف الاعراب حينئذ ملفوظة يعني
بالحروف الذي هي اعراب على راي والحروف التي هي دلايل الاعراب
على راي آخر كما مر والتقديري اي الاعراب التقديري في سبعة
مواضع الاول في الاسماء المقصورة وهي الاسماء المعربة التي او
اخرها الف مقصورة اي غير ممدودة او ممنوعة عن منطلق الحركة
والقصر المنع ومنه قوله تع حور مقصورات في الخيام وبقولنا المو
ضع النقض بلدى ومتى ظرف لكونهما مبنيين نعم لو سمي بهما
لكان معربين واعرابهما لكان معربين واعرابهما كذلك سواء كانت
تلك الالف للتانيث مثل حبلى او منقلبة عن الواو والياء وسواء كانت
تلك الالف ثابتة في اللفظ نحو العصا ولم يثبت مثل عصا ورحى

وجر معا نحو هذا عصا ورأيت عصا ومررت بعصا وكذا غيره وانما
صار اعرابه في هذه الاسماء تقديريا لعدم قبول الالف لفظا معه او الموقوف
الحركة ما دام الفا اذ لو حركته لاخرجته الى حرف آخر ولا يمكن نوارد
الحركات على ما قبل الالف حيث كان مقدر العدم لاعرابه في الوسط
فاذن تعذر اظهار الحركة فقدر في آخر الكلمة ففي الرفع ضمة منوية
وفي النصب فتحة منوية وفي الجر كسرة منوية الثاني من تلك المواضع السبعة
ما اضيف الى ياء المتكلم مفردا نحو هذا غلامي ورأيت غلامي ومررت
بغلامي او جمعا موصوفا بان اعرابه بالحركة نحو هؤلاء مسلمي ورأيت
مسلمي ومررت بمسلمي في الاحوال الثلاث في مذهب الاصح وقيل لان
في قول تنوين عوض اي وانما قلنا في الاصح لان قول بعضهم اعرابه
حالة الجر لفظي سواء كان مفردا او جمعا موصوفا بما ذكر لوجود
الكسرة لكن الاول اصح لان الكسرة مجتلبة للياء وقبل الاعراب مستقلا
بحركة لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون تلك الكسرة للاعراب و
يستحيل ان يحمل الحرف الواحد حركتين متماثلين او مختلفين
ان قيل كيف يكون الكسرة مجلبة طلبا وقبل الاعراب مبني
والبناء يمنع الاضافة كما مر جوابه قلنا لا نم اولا ان الاسم قبل
العقد في الاعراب مبني بل المذهب الحق على ما حققه بعض المحققين
ان الاسم قبل التركيب مع العامل نحو زيد وعمرو وبكر معرب بسكون آخره
سكون وقف لا سكون بناء اذ موجبه اللفظ تحقق بقابلية
نوارد المعاني المختلفة على معناه فلا وجه لاخراج الاسم من المعرب
ما لم يوجد المناسبة للمبني الاصل بمجرد انعدام ما يقتضي حلول
الاعراب باخره ولهذا ذكر في نوع المعرب ما اختلف آخره باختلاف
العوامل انهم ارادوا به امكان الاختلاف سواء وجد بالفعل
اولا وان سلم ان الاسم مبني قبل الاعراب فنقول انهم قالوا ان
منع البناء الاضافة حكم على الاعم الاغلب ولهذا لم يمنع من الاضافة
حيث واذا واذ وغير ذلك واحترزنا بقولنا موصوفا بان اعرابه
بالحركة عن جمع المذكر السالم فان اعرابه حال اضافته الى ياء المتكلم لفظي في
النصب والجر نحو رأيت مسلمي ومررت بمسلمي لوجود الياء التي هي علامة
النصب والجر فيهما وتقديري في الرفع نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي فالياء
المدغم في ياء المتكلم منقلبة عن الواو ولما تقرر في الصرف من ان الواو و
الياء اذا اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء فالواو التي
هي علامة الرفع مقدرة في الياء فيكون الاعراب بالحرف في حالة الرفع
١٦١ تقديريا الثالث من تلك المواضع السبعة ما فيه اعراب محكي جملة منقولة
الى العلمية نحو تابط شرا علم شخص فانه كان في الاصل جملة
دالة على نسبة التابط الى الاخذ بالابط الى شخص ونشرا مفعول
تابط ثم جعل اسما الرجل هو ثابت بن جابر الفهمي في اعرابه تقديريا على
راي والتفصيل ههنا هو ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما
مبني بل يحدث فيما رابعا من مبني الاصل وما بعد العلمية

فقيل ان نظائر المبنيات المحكية على بنائها وقيل معربة محكية لانه لما سمي
المجموع بالعلمية اسما واحدا اجراؤه كحروف كلمة واحدة فكان
مستحقا لان يجري الاعراب في آخره كبعلبك فيقال جاءني تأبط
شرا برفع شرا لكن لما اشتغل الجزء الاخير منه بالاعراب المحكي حيث
حكي اللفظ الجملة للدلالة على القصة في الاصل امتنع ظهور الاعراب
فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري فكلام الشارح مبني
على هذا القول او من داخل قول الجاربردي لانه قول النحاة بأسرهم
لان سيبويه وكثير من النحاة قد صرحوا بان المفرد لا يكون محكيا اصلا
نحو من مرفوع المحل مبتدأ وزيد مرفوع تقديرا خبره كما هو المشهور وهو
مذهب سيبويه وقيل بالعكس في استفسار من يقول ضربت زيدا فيجيب
زيدا اشعارا بان المسئول ما هو من زيد الواقع مفعول ضربت وذلك
لان كل اسم كان مفردا او جزءا اخيرا من المركب كان معربا في الاصل
وجاء ذلك الاعراب فاعرابه المحكي بالجر على انه بدل من الضمير المجرور العائد
الى كل اسم تقديري والاوضح في العبارة ان يقال فاعرابه تقديري
بخلاف اللفظ المحكي كما حذف الفاضل في شرح اللباب قيل وهكذا وقع
في بعض النسخ هذا الكتاب ولعله هو الصحيح وفي نحو حضرموت علما حكاية
لحال آخره على الفتح وبصيرة معربا بتقدير باده قول فيه اشارة الى قولين لان
فيه قولا آخر سنذكره وتفصيل المقام على وجه يصحح الكلام هو ان حضرموت
مثلا اذا جعل علما فقد يجري عليه الاعراب اللفظي ويجعل غير منصرف

منصرف كبعلبك فيقال هذا حضرموت بضم الراء لكن الاشهر
فيه انه بعد العلمية علم محكي على بنائه وهو الاصح ثم بعد الاعراب هذا
قال بعضهم انه مبني كما كان قبل العلمية رعاية للاصل وقال
الآخرون انه من المعربات المحكية على الحركة البنائية فان المجموع لما
صار بالعلمية اسما واحدا استحق لان يجري الاعراب في آخره
لكن لما كان طرف الاخير مشتغلا على الحركة البنائية المحكية تعذر ظهور
الاعراب في آخره لكن فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري
فان قلت فلم تعين الاعراب المحكي لفظا في تأبط شرا وجاز في حضرموت
علما ترك الحكاية وجاز جواز الاعراب لفظا قلت قد كان الجزء الآخر
في القسم الذي ان يعرب لفظا لانتفاء موجب البناء فيهما لكن في نحو
حضرموت جاز الاعراب لفظا وترك الحكاية لانه يترك فيه بناء الى
الاعراب بخلاف تأبط شرا فانه لو اعرب لفظا العدل عن اعراب
الى اعراب فيحتمل ان يجوز الجواز العدول عن البناء الى الاعراب
ولا يجوز العدل عن اعراب الى اعراب آخر تفوت به الحكاية كذا
اجاب الفاضل في شرح اللباب ومما ينبغي ان يعلم ان من المحكيات
المعربة تقديرا العلم المركب الذي جزؤه الثاني معرب باعراب معنى
معمول فان الاعراب له لفظا مثل ان زيدا وصل زيد ومن زيد والتقييد
بالاخير احتراز عن المركب الاضافي نحو عبد الله وعن المركب من الاسم
العامل مع معموله نحو مضروب غلامه فان اعرابهما لفظي فان الجزء

الاول منهما بعض العلية يعرب بالاعراب العام بجنب العوامل
والثاني مشغول باعراب الحكاية الرابع من تلك المواضع السبعة التي
كان الاعراب تقديرا في الاسماء المنقوصة وهي الاسماء التي
اواخرها ياء مكسور ما قبلها نحو القاضي والداعي فان اعرابها تقديري
في حالة الرفع والجر نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان
اي باسكان الياء فيهما لاستثقال الكسرة والضمة على الياء وفي حالة
النصب لفظي لخفة الفتحة عليها نحو رأيت القاضي بالنصب وقد جاء
بالاسكان في حالة النصب ايضا كما جاء في الرفع والجر او كالفتحة لضرورة
الشعر نحو قوله مهلا بني عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان
مدفونا مهلا نصب على المصدرية لا بفعل المقدر وبني منصوب مفعول
اصله بنين جمع ابن سقط النون بالاضافة الى عمنا قوله مهلا موالينا
اي بني عمنا الذين هم موالينا اي ناصرون لنا في النجاح او لان
الناصرون وقوله لا تنبشوا نهي من نبش البقل والميت اي خلع
قشره وكفنه ينبش بالضم ومنه النباش وبيننا ظرف مدفونا
والاستشهاد في ان موالينا بالسكون في حالة النصب وانما قال
لانه مفعول لا مهلا المقدر الدال عليه معمول في مهلا مع ان المقدر
امهلوا بقرينة لا تنبشوا بناء على ان المقصود بيان العامل وهو المحل
اذ لا مدخل للواو في العامل كذا في المثل يقصد من اعطى القوام
عن اعطى يعطي القوس باريها اي ناصبها بزنة القلم من باب

باب رمى يرمي وبالفارسية تير انشنده بالسكون حالة النصب
لانه مفعول ثان لاعط وهذا المثل مأخوذ من قول الشاعر يا باري
القوس بريا لست تحكمه لا تفسد القوس اعط القوس باريها وهو مثل
يضرب لتفويض الامر الى من يحسنه ثم هو فيه حقا المهارة ومثله قوله
يا دار هند عفت الا اثافيها بسكون الياء للضرورة الخامس من تلك
المواضع السبعة الجمع المصحح مضافا قاملا قبلها ساكنا بعده يد وحليه قوله
تع والمقيمي الصلوة فمن قرأ بالنصب فانه لم يتصل فـ مع ان اعرابه
بالحروف تقديرا نحو مصطفو القوم فانه مضافا قاملا قبلها ساكن
بعده مع ان اعرابه بالحروف لفظا الوجود علامته فلو قال بدل قوله
مضافا قاملا قبلها ساكنا بعده ملاقيا علامته تقديره ساكنا لكان اولى
ليدخل نحو المقيمي الصلوة ويخرج نحو مصطفو القوم نحو جاءني صالحو
القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم فان اعرابه
بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا لكنهما سقطتا اي الواو
والياء في اللفظ لالتقائهما الساكن بعدهما وهو لام التعريف
في القوم ولم يسقطا في الخط فلا يلتبس بالمفرد فالحرف التي بها
الاعراب غير ملفوظ بها فهو معرب بالحروف تقديرا اذ لا اعتبار
في الخط في هذا الفن بل المعتبر فيه هو اللفظ وليس في اللفظ
واو ولا ياء فثبت انه معرب تقديرا فلم يذكر المتقدمون هذا
القسم وما بعده قال الشيخ ابن الحاجب للاعراب حدا اذكره للاعراب

التقديري من المعرب بالحروف وهو ثابت نحو مسلمي ولم يلتفت
الى هذا القسم لكن القول بالاعراب التقديري في الواو المقلوبة ياء وفي
الواو المحذوف مما لا يعتد به ما جرى مما ذكر في الاعتذار من ان الحذف
عارض بكلمة منفصلة والقلب يكون بواسطة ما هو كجزء الكلمة فقطعا
ولهذا ذكر الشارح الفاضل هنا قولنا ملاقيا ساكنا بعده اي متصل
اي ساكن كان من نحو لام التعريف الاسم الذي اوله همزة وصل
نحو جاءني صالحو ابنك لم يقل ولم يلاق ساكنا كقولك صالحو بلدك
في الرفع وصالحي بلدك في النصب والجر كان الواو والياء ملفوظا بهما
فيكون معربا بالحروف لفظا فلذلك اعتبر زيادة قيد الساكن في تلك المواضع
السبعة في الاسماء المنقوصة اذا لاقاها ساكن بعدها فهي معربة
بالحروف تقديرا نحو جاءني ابو القوم في الرفع ورايت ابا القوم في
النصب ومررت بابي القوم في الجر سابعها من تلك المواضع السبعة
التثنية مضافة ولاقاها ساكن بعدها في حالة الرفع نحو جاءني غلا
ما ابنك علم به بالالف وهي ساقطة في اللفظ بسكون ما بعدها
ولا يمكن تحريك الالف فهو معرب تقديرا بالالف بخلاف النصب
والجر نحو نظرت الى غلامي ابنك ورايت غلامي ابنك بكسر الياء فيهما
لان حفظ الياء التي هي علامة الاعراب يمكن فيهما بالتحريك بخلاف
الالف في الرفع فحركت بالكسرة المناسبة لها بناء على ان فتحة ما قبلها
تعادل الثقل الناشئ من كسرة الياء وانما قلنا بخلاف النصب والجر

والجر لان اعرابهما بالياء وهي باقية لفظا وان كسرت لسكون
بعدها فيكون معربا لفظا وهو ظ ومما يعرب بالحروف تقديرا
مثل دعني من تمرتان على الحكاية في الجواب لمن قال عندي تمرتان فان اعرابه
بناء مقدرة وانما اظهر الالف لفظا حكاية بما تلفظ به القائل
الاول اي دعني من الملفوظات وهو قولك تمرتان قال سيبويه اعرابيا
يقول لرجل سأله فقال اليس قرشيا فقال اليس قرشيا اي انما
اطنبت الكلام اي كثرته في هذا المقام لانه من مزالق الاقدام جمع
مزلق وهي الموضع الذي لا يثبت عليه القدم لقابلية السقطة واما
الاعراب المحلي ففي الاسماء المبنية كالموصولات والمضمرات واسماء
الاشارة وكالافعال الماضية والجمل والحروف فان الاعراب
في هذه المذكورات محلي لا لفظي ولا تقديري والفرق بين الاعرابين
التقديري والمحلي ان التقديري انما يتعلق حيث كان الكلمة المستحقة
للاعراب لكن لا يظهر ذلك الاعراب المستحق بها فيها لمانع كما
في الاقسام المذكورات في الاعراب التقديري والمحلي انما يتعلق
حيث لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها لكن معنى متعلق يتعلق
انها اي الكلمة وقعت في محل لو وقع فيه غيرها من معرب صحيح الآخر لكان
لظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب في المحلي مجموع الكلمة لبنائها بخلاف
المانع في التقديري فانه هو الحرف الاخير ويرد عليه قول الجمهور ان الجار
مع المجرور في مررت بزيد مثلا منصوب المحل كذا قولهم هذه الجملة منصوبة

المحل او مرفوعة المحل فانهم استعمل المحل ههنا مع انه لمبني كموضوع لم
يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها لان المجموع الجار والمجرور وكذا الجملة
وان كان كل منهما مبنيا لكن ليس بكلمة مبنية الفهم الا ان يراد بالكلمة ما هو
جاز بان يشامل الجملة وغيرها لكن ينبغي ان يقال ان يرد لم يقع في محل لو وقع فيه
غيره لظهر فيه الاعراب اذ لو وقع حقيقة مررت باسم معرب لظهر فيه النصب
لكونه فعلا لازما لا ينصب المفعول به هذا واعلم ان هذا الفرق الذي ذكره
بين الاعراب التقديري والمحلي انما هو على اصطلاح المتأخرين وهو الحسن
لما فيه من الامتياز واما الاوايل فلا يفرقون بينهما ولذا قال جار الله العلامة
في المفصل للاسم المعرب اختلاف آخره باختلاف العوامل لفظا او محلا فاحفظ
هذا الكلام ولا تجفظ فانه من نفائس الفحول يقال في نفيس كتبنا فيه
ولنرجع الى **حتى للغاية** اي ينتهي من علق الشيء الذي انتهيه
وتعلق به وبيان هذا التركيب موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان حتى
يجيء على ثلثة معان اي على ثلثة اوجه الاول الجر نحو اكلت السمكة حتى راسها
واعلم ان حتى الجارة تشارك الى في معنى الانتهاء الا انها تفارقها
من حيث ان مجرورها لا بد ان يكون جزءا مما قبلها كما نبا بخبث
بنوع الفعل المتعدي يجيء جميع اجزاء ما قبلها فثبت
على التقضي الى ان ينتهي الى ذلك الجزء ويجب باعتبار المتكلم الانتهاء اليه
ذلك كذلك انما يلاحظه الضعف نحو قدم الناس حتى المشاة
او القوة نحو مات الناس حتى الانبياء او ادم ع م او كونه جزء لما قبلها

اي على ثلثة اوجه الواحد منها

قبلها نحو اكلت السمكة حتى راسها او اشباها ملاقيا لجزء ما قبلها
كما نبا مثل ذلك في الوصف المذكور نحو نمت البارحة حتى الصباح
وهذا التخصيص معنى قوله في اي على تقدير كونه حرفا جارا ان المجرور لا بد ان
ينتهي المذكور قبلها كما لو قلت في اكلت السمكة حتى راسها فان الراس ما ينتهي
به السمكة لان الجزء الاخير منها او ينتهي المذكور قبل حتى عند ذكر الجزء
نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح ينتهي الليل عنده لانه ليس
بجزء منه لان الصباح من اجزاء النهار بل ملاق لها مع زيادة التحقيق و
والبيان انما اشترط ذلك لان الغرض الوضعي في الفعل المتعدي بحتى
ان يقتضي ما تعلق الفعل به شيئا فشيئا حتى ياتي عليه وذلك الغرض
انما يتحقق بذكر آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخره ثم اختلف النحاة
في ان ما بعد حتى هل يدخل فيما قبلها او لا فقال عبد القاهر ان حتى
ظاهر في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها فاكل الراس يعلم المخبر مجهول الكل و
كذا نوم الصباح بكسر النون مجهول نام من النوم في المثالين المذكورين
وكذا يدخل ما بعدها فيما قبلها عند ابن الحاجب وجار الله العلامة وعند
اكثر النحاة لا يدخل ما بعدها فيما قبلها هكذا قال ابن جني وابو نصر
الفارابي الا ان هذا الاضافة لا يستقيم مطلقا فقوله يطلق ويستر
للمنفي بل الوجدان يقال ان كان المذكور بعد حتى بعضا مما قبلها
يدخل كالراس مثلا والا فلا يدخل كالصباح وهذا اشارة في كلام
المبتدي في المقتصد وفي كلام ابن الدراك في الفصول الا ان من كلك

المعاني الثلاثة كونها للعطف نحو جاءني زيد حتى عمرو ورأيت
زيدا حتى عمرا او مررت بزيد حتى عمرو والاولى ان تمثل بنحو جاءني القوم
حتى عمرو لان العطف بحتى انما تصح بشرط ان يكون ما بعدها جزءا
لما قبلها كما حقق في موضعه فانه اراد بقوله لكن شرطها اي حتى
كونه للعطف مجانسة ما بعدها لما قبلها وانما اشترطوه لانها نوع من
للغاية او الدلالة بالجرها احاط بما في الشيء اما طرفه الاعلى نحو مات
الناس حتى الانبياء او طرفه الادنى نحو قدم الناس حتى المشاة فان
الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غايته له طرف واذا اخذ من اعلاه فادناه
طرفه وغايته فلهذا قالوا ان حتى العاطفة انما تذكر للتعظيم والتحقير
والغاية والظرف لا يكونان الا من جنس المغيا بضم الميم وتشديد الياء
معناه والغاية مفعول وذي الظرف عطف تفسير له فلا يقال جاءني
القوم حتى حمار بالرفع ولا يقال ابصرت الرجل حتى امراة بالنصب
ولا اكلت السمكة حتى الرمان بالجر واذا اردت ان تعرف حقيقة الحال
في ذلك فعليك التدبر التام فيما تقدم لوجدت هو ان حتى العاطفة
للجمع مع انتهاء تعلق حكم بما قبلها استيعابا اجزائه شيئا فشيئا الى
مدخولها في اعتبار المتكلم كما في الجارة لكن شرط ان يكون مدخولها
جزءا من المعطوف عليه حقيقة نحو ضربت القوم حتى زيدا او بالتاويل
نحو ضربت السادات حتى عبيدهم لانهم صاروا كاجزاء باختلاط ولا يجوز
ان يكون ملاقيا بالجزئية كما جاز في الجارة لما تقدم من شرط مجانسة

مجانسة ما بعدها لما قبلها وشرط ان يكون اقوى من سائر اجزائه نحو
مات الناس حتى الانبياء او اضعف نحو قدم الناس حتى المشاة
ليصح العطف باعتبار انه من جنس آخر غير المعطوف عليه ولا يجوز ان
يكتفى في ذلك بان يكون آخر اجزاء المعطوف عليه حسا كما في الجارة
اذ لا يكتفى في المغايرة اللازمة في العطف ولهذا ظهر الفرق بين
حتى العاطفة وحتى الجارة من وجهين الاول عدم جوازه في الجارة
وكذا اشتراط الضعف والقوة في العاطفة دون الجارة وقد
يوفق بوجه ثالث وهو عدم اختصاص العاطفة بالمظهر لجواز ان
يقال جاءني القوم حتى انت واختصاص الجارة به والثالث من
تلك المعاني الثلاثة كونها ابتدائية اعم من ان يكون ما بعدها
مبتدا وخبر نحو جاءني القوم حتى زيد ذاهب وكلاما مستقلا
نحو جاءني العلماء حتى ذهب الجهلاء واذا عرفت هذه المقدمة
فاعلم انها اي حتى في قوله حتى يعلق يجوز ان يكون جارة بمعنى كي
اي لا بمعنى انتهاء الغاية فان حتى الجارة كما تجي بمعنى انتهاء الغاية
قد تجي بمعنى انتهاء الغاية قد تجي ايضا للسببية بمعنى كي وقد
قد تجي ايضا بمعنى مع وزعم الفارسي وابن مالك انها تجي بمعنى
الا ايضا ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك
قليل اي الا تجود فان المصدرية مقدرة بعدها والفعل منصوب
بها وانما قدرنا ان المصدرية لان حرف الجر لا يدخل على الفعل

وان لم يكن جزءا اما حبلها الا انه بلا ريب لانه من لوازم التلبط
ودوا دفه عادة فقد ثبت وتحقق شرط كون حتى حرف جر
يجوز ان يكون جارة بمعنى كي وهو ظ ويجوز ان يكون حتى ههنا
عاطفة ايضا فيكون ح يتعلق معطوفا على المغط فيكون الجملة منصوبة
المحل لا مجرورة المحل كما اذا كانت جارة لكونها معطوفة على الجملة
التي كذلك اي منصوبة المحل لانها مفعول اردت واما المغط يتعلق
فمنصوب بان المذكورة الناصبة للمغط بالاستحباب بخلاف ما اذا كانت
حتى جارة فانه اي المغط يتعلق منصوب بان المقدرة بعدها كما ذكر
آنفا وشرط كونها للعطف هو كون ما بعدها جانب للما قبلها
موجود ههنا لانها اي حتى ههنا للدلالة على احد طرفي الشيء وهو
ارادة تعليم العلم للولد وطرفاه اي طرفا ذلك الشيء ويجوز ان يعود
الضمير الى الارادة باعتبار انها مقدرة بان مع الفعل ارادة التلبط
والعلق بطبعه الاظهر ترك قوله ارادة لئلا يوهم قوله فيكون بين
العلق والتلبط تجانس بان يكون العلق جزءا من التلبط
ثانيا ولان العلق بسبب كونه من لوازم التلبط عادة كان
من التلبط والقوة متفادة ايضا لان العلق بالطبع اقوى من
التلبط فالمعنى اردت ان المغط من كلام الامام المحقق ثم
فشيئا يوما فيوما اي الحصل بالتدريج العلق بالطبع لا في
حتى معنى التدريج كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون حتى ههنا ابتدائية

الا بتقدير ان بعده ثم يجوز دخوله لكون الفعل بمعنى تقدير
المصدرية والشرط اي حين ان يكون جارة بمعنى كي مقدرة
بعدها ان المصدرية ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى
ما قبلها وذلك اما تحقيقا يعني ان يكون الفعل الذي دخل عليه
حتى متوقعا وجوده بالنظر الى وقت الاخبار نحو اسلمت حتى ادخل
الجنة فان الاسلام قد تم والدخول في الجنة متوقع وجوده بعد
واما تقديرا نحو سرت حتى ادخل البلد اذا كان الدخول والسير قد انقطعا
ولكنه في وقت السير كان متوقعا وانما وجب ان يكون مستقبلا لانه مخصوص
باضمار ان المصدرية التي هي علم الاستقبال ثم اعلم ان هذا اي كون
ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها شرط لاضمار ان بعد حتى الجارة
سواء كان حتى للسببية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة او بمعنى الغاية نحو سرت
حتى تغيب الشمس ولما كان حتى ههنا للسببية لم يعترض الشارح الا
اليه وههنا كذلك اي ما بعد حتى مستقبل بالنسبة الى ما قبلها
تحقيقا لان العلق بطبعه امر مستقبل مترقب وجوده عند
اخبار المصنف بالنسبة الى ما قبلها وهو ارادة التلبط و
الجملة الفعلية اعني يعلق مع ما عمل فيه مجرور المحل بحتى وهو ههنا
متعلق بقوله المغط والمجرور ههنا هو العلق بطبعه هو شيء
ينتهي المذكور قبل حتى وهو ارادة التلبط الظاهر ان يقال وهو
التلبط عنده اي ينتهي عنده لا به والحاصل ان العلق دان

لأنّ ما بعد ما ليس بمبتدأ او خبر لا الكلام مستقل منقطع عما قبلها
فلا يكون ابتدائية لفوات شرطها امعن نظرك أمر من امعنت
اي اطنبت واعنت يعني مبالغة كردم كذا في الدستور والمعنى
احسن تأملك في هذا البحث فانه من غوامض النحو وفي مختار الصحاح
الغامض ضد الواضح في باب السهل **بطبعه** متعلق بيعلق والضمير مجرور المحل
لاضافة الطبع اليه عايد الى الولد لا غير وهو اي الطبع في الاصطلاح
ما يكون مبدأ الحركة مطلق سواء كان لها شعور كحركة الحيوانات او لا
يكون لها شعور كحركة الافلاك عند من يجعل غير شاعرة والاحجار
والمراد بمبدأ الحركة الصورة النوعية والنفوس على ما حقق في الحكمة و
الطبيعة ما يكون مبدأ الحركة من غير شعور كالصورة الحجرية التي تكون
مبدأ الحركة الهابطة من غير شعور هكذا قال الامام في شرح
الاشارات فالفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص مطلق
والعام هو الطبع هذا بحسب الاصطلاح كما اشرنا اليه اما بحسب
اللغة فلا فرق بينهما وقال في مختار الصحاح الطبع السجية التي
جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر والطبيعة مثله كذا
(التي خلق عليها الانسان)
الطباع بالكسر انتهى وقول بعض الافاضل ان الطبع هو قوة للدم
للنفس بحكم بالاحكام من غير فكر ونظر قريب من هذا والمراد ههنا
الذات حتى بطبعه بذاته ونفسه **من لفظ** مجرور محلا والها
ايضا مجرور المحل لاضافة اللفظ اليه عايد الى لا ما مخفوضا

اضافة المصدر الى الفاعل **حلو** بوزن الفعل صفة
المر مجرور صفة للفظ والجار والمجرور في محل النصب على انه حال
من فاعل يعلق وهو الموصول في قوله ما ينفجر اي **ما ينفجر** اي يسيل
وقوله **منه** متعلق بينفجر والضمير المجرور عايد الى الموصول
واللفظ **ينابيع** مرفوع على انه فاعل ينفجر وهو اي اللفظ ينابيع
جمع ينبوع وهو عين الماء **النحو** مجرور مضاف اليه لينابيع ومحل
الموصول مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق وانما قلنا ان من لفظ
حال من فاعل يعلق لانه لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المجرور
في منه لوجوه ثلثة الاول ان الحال ما يبين هيئة
الفاعل والمفعول كما تقرر وهذا الضمير ليس بفاعل ولا مفعول فلا
يكون حالا في منه يرد عليه ان هذا الوجه لا يدل على عدم جواز كو
حالا من ضمير منه لان كون الحال لبيان الفاعل والمفعول اكثري لا كلي
على ما اعترف به الشارح فيما سبق الوجه الثاني انه اذا كان ذو الحال
معرفة يجوز تقديمه على الحال لان حق الحال ان تأخر عن صاحبه
وانما وجب تقديمه على ذي الحال النكرة لدفع الالتباس
بالصفة فانه لو تأخر لالتبس بالصفة في حالة النصب نحو قولنا
ضربت رجلا كريما قائما فرقت في حالة الرفع اطراد للباب (والجر وان لم يلتبس فيهما) وهنا
الضمير معرفة فيجوز اي يلزم على تقدير كونه حالا منه تقديمه على
هذه الحال وهي من لفظ الحلو فيكون تقديره اي الكلام

يعلق بطبعه منه من لفظة الحلو وهذا التقدير غير جائز لانه
منه اي في هذا التقدير تقديم ما في حيز الصلة وهو منه قوله هو
مبتدأ راجع الى ما وقوله منه اي لفظ منه خبره والجملة معترضة وقوله
على الموصول متعلق بقوله تقديم وهو اي الموصول ما اي لفظ ما وما في
حيز الصلة اي الشيء الذي يكون في حيز الصلة لا يتقدم عليه اي على
الموصول لانه اي ما في حيزها في حكم الصلة والصلة لا يتقدم
على الموصول لان الصلة لكونها مبينة للموصول صار كالجزء الثاني له فلا
يجوز تقديم شيء من الصلة والعاطف على الموصول لاستحالة تقدم
الجزء الثاني من الشيء وجزء ذلك الجزء الثاني له على ذلك الشيء لاستلزامه تقدم
الشيء على نفسه كما لا يخفى وكذا ما في حكمها اي الصلة لانه لا يجوز ان يكون
من لفظة حالا من ضميره منه اذ لو جاز لوجب تقديمه والتالي باطل لاستلزام
الحال في المقدم مثله الوجه الثالث ان من لفظة مقدم على هذا التقدير
والحال لا يتقدم على صاحبها المجرور بالاضافة اللفظية او
المعنوية بالاتفاق او بحرف الجر في الاصح فلا يقال عرفت جالسا
بهند لان الحال تابعة لذيها لانها صفة له في الاصل فلا يتقدم حيث
لا يتقدم متبوعها المجرور بالاضافة او بالحرف لا يتقدم على الجار
فكذا الحال لا يتقدم عليه وانما قال في الاصح لان البعض جوز
تقديمها على المجرور بالحرف بناء على ان حرف الجر من تمام معنى الفعل
فيكون قولك ذهبت بهند راكبة في قوة اذهبت هندا راكبة

راكبة فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها في اذهبت كذلك يجوز
في ذهبت لا يقال ان المحذور الذي ذكرتم في الوجه الثالث لازم على
تقدير جعلكم اياه حالا من الموصول لان الحال من الشيء اصلها ان
يكون متاخرا عن ذلك الشيء فيكون في حيز الصلة ايضا كما يكون
في حيزها على تقدير جعلكم اياه حالا من ضميره منه فيلزم تقديم ما في حيز
الصلة عليها لانا نقول لا نم ما ذكرتم بل اللازم اي على تقدير جعله
حالا من الموصول تقديم ما في حيز الموصول وما في حيزه اي في الموصول
لا يكون من تتمة الصلة التي هي كالجزء من الموصول وتقديم ما في حيز
الموصول جائز فنظرت الفاء للعطف وهذه الجملة معطوفة
على جملة اردت فالفاء عاطفة ويجوز ان يكون جزاء لانه الجزاء ل
شرط محذوف فالفاء تسمى فاء فصيحة وذلك لافصاحها
اي لاظهارها واثباتها عن محذوف او وصف لها بوصف صاحبها
كالكتاب الحكيم وكلام المص تقدير الشرط هكذا اذا كان كذلك
اي اذا كان الولد مستحضرا للمجمع ومحيطا بمؤداته فنظرت
فيكون الجملة مجزومة المحل على انها جواب لهذا الشرط المحذوف
ولا يذهب عليك ان هذا قول بجزم اذا وهو ضعيف لا
ينبغي ان يتجدد في السعة اذ قد يتجدد في موضعات اذ لا
بجزم الا في ضرورة كقوله واذا تصبك من الحوادث نكبة
فاصبر فكل غيابة فستنجلي وهذا عدوا جوابا اذ في الجملة التي لا محل

لها من الاعراب قوله كبنا اي مغبرة وغبابة الجب قعره والمراد بها
هٰهنا الغم وقوله نفسك كل مبتداء وقوله فيستحل اي تستذل خبره ودخول
الفاء على خبر المبتداء اذا لم يوصف بما يستنشف الفعيف يحتمل ان
يكون التقدير فكل غبابة نفسك او يكون الفاء زايدة **في**
مختصراته متعلق بنظرت وتنظرت في المختصرات عبارة عن تفكر
وتامل فيها لان النظر اذا استعمل بفي يكون بمعنى الفكر كما اذا
استعمل بالى واللام وعلى بمعنى الابصار والترحيم والغضب على الفعل المتعدي
والضمير في مختصراته مجرور لكونه مضافا اليه للمختصرات عايد الى الامام
المضبوطة مجرورة لانها صفة المختصرات فان قلت المختصرات
جمع والمضبوطة مفرد فكيف يكون صفة لها والمطابقة شرط بين
الصفة والموصوف في الافراد والجمع اذا كانت فعلا اي اذا
كانت الصفة فعلا للموصوف قائمة به كما سيجي هذا وعند الادباء
الفهم لان يقال المراد منه سيجي في اواخر الكتاب في لا يجوز كما كنه
ويسمى هذا وصفا حقيقيا ولو لم يكن فعلا له وقائمة به يسمى
صفة سببية نحو جاني زيد الطويل غلامه فان قلت فما بال قوله
ثواب اشتمال او نطفة امشاج فان الوصف فيهما فعل للموصوف
وقايم به فان الاشتمال جمع شمل يفتحتين بمعنى العتيق والامشاج
جمع مشيج كيتيم وايتام وهو الشي المختلط مع غيره يقال نطفة
امشاج لماء الرجل اذ اختلط بماء المرأة وهو مراد العتاف

والعتاق والاختلاط وصفان قايمان بالشرب والنطفة
مع ان الموصوف مفرد والوصف ليس كذلك قلت هذا على تاويل
ان الموصوف مركب من اجزاء المستفادة من الوصف فلما كان
الموصوف مجموع تلك الاجزاء وصفوه بالجمع وههنا لذلك
اي الوصف فعل للموصوف فقايم به لان المضبوطة قايمة بها
قلت ههنا قاعدة وهي ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت
الصفة في حكم الفعل في جواز الوجهين صيغة الافراد مع الحاق التاء
وصيغة الجمع كما ان الفعل كذلك في قولنا النساء جاءت او جئن
على لفظ الواحد والجمع اما الاول فبناء على ان كل جمع مؤنث لكونه
في تاويل الجماعة فاما الثاني فلكونه مسندا الى ضمير جمع المؤنث فرعي
اللفظ في الاول والمعنى في الثاني وفي على الرجال جاءت او جاؤا ولا
يجوز جئن كما لا يجوز بالمثنى وجاوا وان جاز العبور الا بالضمير
وههنا ان المضبوطة اسندت الى ضمير المختصرات فيجوز الجمع والافراد
فاختار المصنف اختصار الافراد من هذين الجائزين للاختصار
في الافراد وكذا الكلام في قوله **دون كتبه المبسوطة** دون بمعنى
قدام وقد يجي بمعنى اسفل ضد فوق وعلى ابهاما يجمل ان يكون مع
فاعله في محل النصب على الحالية من فاعل نظرت وحاصل المعنى نظرت
في مختصراته المضبوطة متجاوزا الى كتبه المبسوطة هذا واعلم انهم
قالوا الظرف في احكام اربعة كالجار والمجرور بعينه الاول ان يتعلق

بفعل او معنى فعل والثاني انه اذا لم يبق ما يطلبه لتركه ما ان
وقع بعد النكرة المحضة فصفة لها او بعد المعرفة المحضة فحال منها او بعد
غير المحضة منهما فالثالث انه متى وقع صفة او صلة او حالا او خبرا
الا يتعلق الا بمحذوف والرابع انه اذا وقع في احد هذه المواضع الاربعة
وبعد النفي والاستفهام يجوز ان يرفع الفاعل اذا عرفت هذا فنقول
قوله دون منصوب على الظرفية مسلم وقوله العامل فيه اي في نصب
المذكور فنظرت يرد عليه انا لا نسلم ذلك بل العامل فيه محذوف
فانه قد وقع في موضع لم يبق ما يطلبه لتركه ما قال للابتداء ذكره وهو ظاهر
ووقع بعد المعرفة وهي مخطوطاته فهو حال فقد عرفت في حكم الثالث ان
عامل الحال محذوف ان قلت المراد ان العامل فيه اي في نصب دون على
الحالية نظرت وهو لا ينافي ان يكون العامل في نصبه على الظرفية وهو
المحذوف فان المنصوب على الظرفية وهو لفظ دون وحده وعامله
محذوف والمنصوب المحل على الحالية هو جملة الظرفية اي دون مع
فاعله المستكن المنتقل اليه من عامل بعد حذفه قلت نعم يمكن ان يحمل
على ذلك لكنه تعسف جدا وعدول عن الظاهر المتبادر من العبارة كما لا يخفى
واعلم ان دون يجيء بمعنى غير ايضا صرح به في شرح اللباب فيجوز ان
يكون منصوبا على الحالية دون الظرفية اي نظرت في مختصرات
المضبوطة غير كتبه المبسوطة ثم كتبه جمع كتاب مجرور لاضافة دون
اليها المبسوطة مجرورة على انها صفة كتبه لا يخفى ان التمييز في كتبه

كتبه ليس جزءا من الموصوف لكن لما كان صحة توصيف كتبه با
لمبسوطة بسبب اضافته اي التمييز ذكرها معا فوجدت الفاظه كا
لغا في فنظرت في هو يتعدى الى المفعولين الاول منها قوله الكثيرة
والثاني مجرور المحل لكونه مضافا اليه لا لكثير عائد الى المختصرات واعلم
ان التمييز في المفرد انما ينصب بعد تمام مميزه بالتنوين لفظا نحو
عندي راقود خلا او بالتنوين تقديرا كما في غير المنصرف نحو عندي
مثاقيل ذهبا او في المبني كالاعداد المركبة نحو ثلاثة عشر رجلا و
كم للاستفهام منه نحو كم رجلا عندك وفي كم الخبرية اذا انفصل بينها وبين
مميزها نحو كم في الدار رجلا القبيح وفي نحو ويحه رجلا وربه رجلا
او بنون التثنية وشبه الجمع والاضافة وقول المصنف تغاورا
اي تداولا اسماء الاخر قبيل ما تم مميزه بالتنوين تقديرا واليه
اشار الشارح بقوله نصب على التمييز من اكثرهما لانه اي اكثر اسم
تم بالتنوين تقديرا وكل اسم مبهم تم بالتنوين نصب مميزه فما
كثر ينصب تغاورا على التمييز واما ان اكثر تم بالتنوين تقديرا
فانه غير منصرف وكل غير منصرف ان منع عنه التنوين لفظا لكنه
ظاهر تقديرا بناء على انه اسم والاسم يستحق التنوين وانما سقط التنوين
لعلة عارضة هكذا افاد في هذا اظهر لكن ان تعليل الشارح بقوله
لان كل تنوين يسقط بالاضافة ولمنع الصرف فهذا التنوين
ثابت تقديرا ليس بنفي كيف وقد صرح به في كثير من الكتب بان كل

تنوين حذف بعينه اللام والاضافة فهو ثابت تقديرا ويكفيك
شاهدا لما قلنا ما في بعض شروح اللب وغيره حيث قال اعلم
ان ما فيه التنوين المقدر اذا كان افعل التفضيل تمييز ينبغي ان لا
يجوز الاضافة نحو زيد اكثر مالا وعلامة التمييز صلاحية الفاعلية
بعد ان يجعل افعل فعلا اذ يصح ان يقال كثر ماله واما ان لم يصح لذلك
فيجب الاضافة نحو زيد اكرم رجلا انتهى وقد تبين لك ان تنوين
اكثر ثابت تقديرا قبل الاضافة لكونه غير منصرف لانه ثابت تقديرا
السقوط بالاضافة كما زعم الشارح قوله او بالتركيب عطف
على قوله بالاضافة لحذفه عشر اذ اصله حذفه وعشرة ثابت تقديرا
وان سقط لفظا لانه لما قصد امتزاج الاسمين وتركيبهما بحيث
يكون عددا واحدا كعشرة ومائة وحذفت الواو المؤذنة للا
نفصال وبين الجزءين فحذفت التنوين منهما للبناء لان التنوين
التمكن لا يجتمع مع البناء وهذا كله على ما جعله الشارح من ان تمييز
من اكثر ولا يبعد ان يقال انه تمييز من اسناد اكثر لانه يتعلق الفعل
به سواء كان وجدت بمعنى صادفت او بمعنى علمت انتهى
بين منصوب على الظرفية والعامل فيه تعاورا الائمة جمع امام مجرور
بالاضافة بين البناء والمفعول الثاني لوجدت المائة بدل من اكثر على تقدير
انه وجدت يتعدى الى مفعول واحد بدل البعض من الكل والجمل
معطوفة على المائة وكذا قوله والتتمة وهذه الثلاثة اعني المائة

المائة والجمل والتتمة كل واحد منها اسم كتاب للشيخ عبد القاهر
الجرجاني رحمة الله عليه وهذه الاعراب اي كونه بدلا من اكثر
اذا كان وجدت بمعنى صادفت اي لقيت اما اذا كان وجدت
بمعنى علمت فهو يتعدى الى المفعولين احدهما اكثر والثاني المائة في قوله
وهذا الاعراب الى هاهنا ملخص مما سبق وتبيين له كما لا يخفى فاستطلت
فعل وفاعل مبني الفاء فيه كالفاء في نظرت فهو ماخوذ من
طال يطول لغير متعدي بالنقل الى باب الاستفعال هذا بالنظر الى
الغالب والاخر يكون استطال بمعنى طال صرح به في الفصحاء ان
مصدرية ان اكلفه فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر
فيه وهو انا والضمير المتصل منصوب المحل على انه مفعول اول لاكلفه
وهو عائد الى الولد وهو اي اكلفه يتعدى الى المفعولين الذي ثانيهما
غير الاول ومفعول الثاني قوله جمعها والهاء مجرور المحل بالاضافة
جمع اليها وهو عائد الى الكتب الثلاثة والجملة الفعلية اعني اكلفه
مع ما عمل فيه منصوب المحل على انها مفعول لاستطلت واحمله
اي احمله معطوف على اكلفه وهو اي احمله يتعدى الى المفعولين
كذلك اي كما يتعدى اكلفه اليهما الاول الضمير المتصل به والثاني
قوله رفعها والهاء مجرور المحل بالاضافة رفع اليها عائد الى الكتب
الثلاثة كراهة مصدر على انها مفعول له لاستطلت وهو اي المفعول له
ما يكون باعثا على مضمون الفعل العامل فيه سواء كانت علة غائية

منا وخرة عنه في الوجوه نحو جئتك اصلاحا لك وسببا باعثا عليه
في التصور ومقدما عليه في الوجوه ايضا نحو قعدت عن الحرب جبنا
ومضافة الى المفعول له وهو اي مفعول له لفظ **ما** وجيء اي لفظ ما
موصولة **فيه** جملة ظرفية صلة وقد مر نظيره غير مرة والموصول مع
صلته مجرور المحل بالاضافة كراهة البذء ذكر الفاعل منه وكذا نظيره كراهة
ما فيها اي في الكتب الثلاثة والضمير المستكن فيها عايد الى ما تقديره
كراهة ما حصل فيها **من الاشياء** جمع شيء كقول اقوال عند الكسائي
وعند سيبويه اصله شيئاء على وزن فعلاء كحمراء استثقل هوا اجتماع
همزتين بينهما الف فنقلوا الهمزة الثانية الى الصدر اي قلبت اللام
قلب مكاني موضع الفاء فصارت اشياء على وزن لفعاء فعلى الاول
لفظ الاشياء منصرفة وعلى الثاني غير منصرف قال في الجاربردي ان
الهمزة في لفظة اشياء مذهب ثلثة فانها غير منصرف بالاتفاق وعند
سيبويه بوزن افعاء اصلها شيئاء قلبت اللام قلب مكاني موضع
الفاء كراهة الف بين الهمزتين وعند الفراء بعد القلب جمع رابع وعند الكسائي
بوزن افعال جمع شيء بوزن فعل بالفتح والسكون ولزمه منع الصرف
بغير علة وعند الفراء اصلها اشياء بوزن افعلاء حذفت اللام
كراهة الف بينهما جمع شيء بالتشديد بوزن فيعل بالفتح والكسر
ويلزمه لا حذف من غير القياس وعليه نقد بعض اكثر الكتب المعتبر في الوزنية
فقول الشارح فعلى الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف لا يخ بظاهر

بظاهر عن ثبوت ضعفه وفيه اي الاشياء مجرورة بمن والجار
والمجرور في محل النصب على الحال من الموصول في هو اي الموصول في معنى
المفعول لكراهة فيه بيان للموصول وان كان في الظاهر مضافا اليه لها
المعادة اسم مفعول من الاعادة مجرورة على انها صفة الاشياء و
والكلام فيها كالكلام في المضبوطة من انه يجاز الامران اي الافراد
والجمع اختير الافراد للاختصار واعلم ان شرط نصب المفعول له ثلثة
الاول ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وبعضهم لم يجعله شرطا
محتجا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا والثاني ان يكون مصدرا والثالث
ان يكون مقارنا للفعل المعلل في الخارج اي في الوجود بان يكون
وقوع الفعل في بعض زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا
او يكون اول زمان الفعل آخر زمانه نحو جئتك خوفا من فرارك
او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك فاذا وجد هذه الشروط الثلثة
باسرها ينتصب المفعول له وذلك لانه يشبه في شابها المفعول
المطلق بدخوله في ضمن الفعل العامل لانه فعل لفاعل الفعل المذكور
ومقارن لوجوده فكما يتعدى الفعل اليه بغير حرف كذلك يتعدى
الى المفعول له بغير حرف ولان الفعل يقتضيه اقتضاء العلة
المعلول وان لم يوجد واحد من هذه الشروط يكون مجرورا باللام
اي يكون اللام واجبة لانه اذا فقدت هذه الشروط او
بعضها لا يكون داخلا في الفعل المذكور مثلا اذا فقدت الشرط

الاول نحو جئتك لاكرمك الزائد لا يندرج اكرام المخاطب في فعل
المتكلم لان فعل هذا لا يندرج في فعل ذاك وهو ظاهر وقوله
لفقدان تعليل لقوله يكون مجرورا اي انما يكون مجرورا باللام في نحو
جئتك لاكرمك الزائد لفقدان الشرط الاول فان المجئ فعل المتكلم
والاكرام فعل المخاطب وفي نحو جئتك للسمن لفقدان الشرط الثاني فان
السمن ليس بمصدر فلا يندرج تحت الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن مصدرا
لم يكن من جنس الفعل المعلل فكيف يندرج فيه وفي نحو خرجت اليوم [illegible]
زيدا امس لفقدان الشرط الثالث فلا يندرج في الفعل السابق يعني
لان الفعل الواقع امس لا يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم وهو ظاهر
ان قلت هل يجوز اثبات اللام عند وجود تلك الشرائط قلت يجوز اذا
كان مضافا او معرفا باللام واما اذا كان منكرا فقط اختلف فيه
قيل يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز لانه حينئذ يشبه الحال والتمييز لمجيئه
من البيان وكونه نكرة فلا يقال ضربت تاديبا بل التاديب او لتاديب
قال ابن الملك حصر المنصوبي بشرط النصب مقرونا باللام اكثر من نصبه
والمجرد عن اللام بالعكس ويستوي الامران في المضاف وسيجئ تحقيقه
هذا اي يجئ تعليل هذا المذكور وهذا البيان من قواعد العبرة
المعرفات انتهى الدعى **و** الواو للحال **ان** للشرط في الاصل **كانت**
فعل الشرط وهو من الافعال الناقصة واسمه مستتر فيه عائد الى
الاشياء **لا تخلو** فعل مضارع منفي بلا جزاء الشرط به وعليه

ان على مقال لا نم انه جزاء الشرط فان ان لما خرجت عن حقيقة الشرط
استغنت عن الجزاء فهو اي قوله وان كان لا يخلو مثل قولك اكرمك
وان اهنتني بعينه كيف ولو فرض ان ان باق على حقيقة الشرط
لما صح ان يكون قوله لا يخلو جزاء له فانه من تتمة الشرط لكونه خبر
كانت بل يطلب جزاء بعد تمام الشرط كما لا يخفى على ذي الذوق السليم
وهو منصوب المحل لانه خبر كانت والشرط مع فعله وجزائه جملة
شرطية منسلخة عن معنى الشرط لانها وقعت في موقع الحال عن الاشياء
وانما انسلخ لان الجملة الشرطية المصدرة بحرف الشرط المقتضي
لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها فلا يكون حالا فهم لا يوقعونها
بتمامها حالا الا بعد اخراجها عن حقيقة الشرط نحو اكرمك وان اهنتني
واوجبوا الواو في مثاله لئلا يلتبس بالشرط الحقيقي وذلك لانه لو ترك
الواو وقيل اكرمك لو لانه اكرمك المذكور عليه لو يعلم انها واقعة موقع
الحال منسلخة عن معنى الشرط غير محتاج الى الجزاء لا لفظا ولا معنى و لا
تقدير انما جيء بواو الحال لرفع الالتباس وانما قلنا بتمامها اشارة
الى انهم قد يوقعونها حالا بغير اخراج عن حقيقة الشرط لكن لا بتمامها
بل بعد جعلها خبرا عن ضمير ما اريد منه الحال نحو ما جاءني زيد وهو ان يسأل
يعطيه فيكون الواقع موقع الحال في الحقيقة هو الجملة الاسمية دون
الشرطية بل الشرطية يكون خبرا منها فكذا الجملة الاسمية الحالية فلهم
في ذلك طريقان احدهما الاخراج عن حقيقة الشرط والثاني جعلها

خبر للمبتدا مع بقائها على حقيقة الشرط وقول المص وان كانت
لايح من قبيل الاول وجهاي الاشياء من يعني للمفعول فقوله وان
كانت لايح من قبيل الحال من المفعول لان اي الاشياء عبارة عن
الموصول من كراهة ما بيناه وهو اي الموصول منصوب مفعول لكم اصحه
قبيل الاضافة وسيجي تحقيق هذه المسئلة في شرح هذا الكتاب
المسمى بالفتوح بحيث الحال هذا الوعد شرح بهذا الوجه منبع
للطف كما لا يخفى على الذوق السليم **من الافادة** مجرورة محل متعلق
بلا تخلوا **فاستصفيت** فعل فاعل والجملة معطوفة على استطلت
منها اي من الكتب الثلاثة والجار والمجرورة محل عائد الى الكتب الثلاثة
متعلق باستصفيت **هذا** اسم من اسماء الاشارة مبني على الفتح
بل على السكون لشبه الحرف من حيث الاحتياج الى المشار اليه كما ان الحرف
محتاج الى متعلقاتها لكن محله هاهنا نصب لانه مفعول استصفيت
المختصر منصوب لانه صفة هذا او عطف بيان لهذا وهو المشهور
عند الجمهور فيكون على كلا التقديرين تابعا لمحله المبني وتابع
المبني تابع لمحله دون لفظه مثلا لا يقال مضى امس الدابر بجر الراء
بل الدابر برفعه فان قلت لم جاز يا زيد الظريف برفع الظريف
حملا على لفظ زيد المبني على الضم قلنا لما كان حركة المنادى المبني
حركة الاعراب في الصورة من حيث انه حركة الاعراب عارضة بسبب
بمجيء الحال كان حركة البناء في المنادى المفرد المعرفة عارضة بسبب

النداء **ونفيت** معطوفة على استصفيت **عن** حرف جر
كل مجرور به والجار والمجرور متعلق بنفيت واعلم ان التنوين اما عوض
عن المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ اصلها يوم اذ كان كذا وحين اذا
كان كذا فحذف المضاف اليه لاذ وعوض عنه التنوين وانما عوض عن الجملة
عند سيبويه وعن حركته عند المبرد وعن الاعلال عند البعض منهم
والتنوين فيه اي في كل عوض عن المضاف اليه اي قبيل الشق الاول
دون ما عداه اي عن كل واحد منها اي من الكتب الثلاثة **ما** مصدرية
تكرر فعل ماض والضمير فيه اي في تكرر عائد الى الكل في قوله عن كل مستتر وهو
اي تكرر مع تقديره المصدر مفعول لنفيت اي نفيت عن كل واحد منها
تكرره ولا يجوز ان يكون ما موصولة لانه يلزم ان يكون المنفي نفس المسئلة
المكررة وهو غير جائز لان المراد نفي التكرر دون نفي المتكرر ولو
حكم بجواز نفيها اي بجواز نفي نفس المسئلة المكررة لم يكن الكتاب
في المصباح مشتملا بهذه المسائل المكررة وهو غير مراد بل فوائد الى
الفا ولانه يلزم مثلا ان يكون مسئلة الفاعل مرفوع اضافة
مسئلة الى قوله الفاعل مرفوع لا بيانية اي مسئلة هي قولنا الفاعل
مرفوع مذكورة في الكتاب بطلانه يعني هكذا الاشارة الى قوله لا
يجوز ان يكون موصولة الى آخره قيل لكن فيه ما فيه لانا لا نسلم
انه يلزم من نفي المتكرر نفي نفس المسئلة المكررة الى جميع المسئلة
النحوية لان المتكرر هو الشيء الموصوف بصفة التكرر وصفة التكرار

واخلاء المتكرر من حيث هو متكرر ولا يلزم من نفي المجموع المركب
من الموصوف والصفة نفي كل جزء اعني الموصوف الذي هو المسئلة
النحوية ههنا مع الصفة التي هي تكرره لان نفي المجموع قد يكون بنفي
قيد من قيوده ولو قال بنفي جزء من اجزائه لكان اظهر فلم لا يجوز
ان يكون ههنا كذلك اي نفي المجموع بنفي قيد من قيوده واذا كان
كذلك ففي المتكرر ههنا بنفي تكرره لا بنفي نفسه حتى يلزم ما ذكر من
من نفي نفس المسئلة او نقول في رده قيل لا يجوز ان يكون ما موصوفة
آخره بجواز ان يكون ما موصولة بتقدير المضاف هكذا ونفيت
عن كل منها تكرار ما تكرر من مستقيم الكلام فافهم فانه من مزالق الاقدام
استثقالا منصوب على انه مفعول له لنفيت او على انه حال من ضمير
نفيت بمعنى استثقالا للمعاد متعلق باستثقالا وهو اي المعاد
مصدر ميمي بمعنى الاعادة والتكرار واستقلالا معطوف
على استثقالا لجواز فيه الوجهان من كونه مفعولا له وحالا ايضا
للمفاد للمفاد متعلق باستقلالا واعلم ان الظاهر ان
المفاد مصدر ميمي كالمعاد والتقدير لاجل استقلالي او مستقلا
انا لافادة التكرار على ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه اي بسبب
مفعول اذ لا يستقيم المعنى الا بارتكاب الحذف في فاعل الاستقلال
ومفعوله معا اي لاستقلالي فائدة والتكرار من يستفيد لان
الاستقلال عد الشيء قليلا اذ لا يتصور في المفاد لان المفاد

المفاد وهو الشخص المستفيد على تقدير كونه اسم مفعول لا معنى لعده
قليلا لكن الشارح اقتفى اثر صاحب الضوء وهو اي المفاد ه
اسم مفعول من افاد يفيد واللام فيه اما للعهد الخارجي هو لولو
فالمراد من المفاد الولو او اللام بمعنى الجنس والمراد من المفاد كل
من استفاد وهذا المختصر قول من قال ان اللام فيه بمعنى الذي
لا بمعنى الجنس لانه في الصفة وهو حينئذ اي اللام في الصفة اي في
اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة بمعنى الاسم الموصول
لا حرف تعريف فلا يكون للجنس بناء على ان الموصول من المعارف
والتعريف بناء في الجنسية والاستغراق بطل قوله من قال مبتدأ
وباطل خبره وما بينهما مقول القائل لانا نقول القول بكون اللام
للجنس على مذهب المازني والاخفش لا على مذهب من قال انه اسم
فان اللام عنده في الصفات مطلقا سواء كانت تلك الصفة
بمعنى الحدوث كالضارب وغيره او لا اي او لم يكن بمعنى الحدوث
بل كانت من عداد الاسماء كالمؤمن والكافر فانهما اسماء لطائفتين
معهودتين ويطلق على كل فرد من هاتين الطائفتين من غير ملاحظة
كونه مصدق الآن او منكرا فيه ولهذا تجري باستعمالها اي تشخيص
كان من المعارف بمعنى التصديق والانكار فلا يحصل بها وهذا
نظير له اطلقت على ذات مذبوح من غير ملاحظة وصف الذبح ه
ففي تعريف خبر ان اللام ولو سلم انه للجنس في الاسم موصول

فلا نسلم ان الموصول ينافي الجنسية والاستغراق كقولنا اكرم
الذين يأتونك الا زيدا واضرب العالمين بكسر اللام الا زيدا ونحو
ذلك فانهما اي الالف واللام في الذين والعالمين موصولان كما يجيء
في هذين المثالين للجنس والاستغراق والا لما صح الاستثناء الذي
شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه على تقدير السكوت عن الاستثناء
وكيف ينافي الجنس والاستغراق وارباب المعاني والبيان قد قالوا
ان الاقسام الاربعة للتعريف اعني العهد الخارجي وتعريف الجنس
والاستغراق والعهد الذهني خارجة في الموصول والمضاف الى المعرفة
باضافة معنوية على نحو جريانها في المعرف باللام بعينه فلنشا [illegible] لولا في
التطويل والاطناب لاطلعناك هنا على فوائد لم يحم حولها الا واحد بعد
واحد من اولي الالباب **غير** هو صفة في الاصل بمعنى المغاير اي المغاير
المدخر اي في حال كونه مغاير المدخر ويستوي فيها الاحوال الكلمة لان فيه
معنى النفي فجرى مجرى حرف في عدم التصرف ومما ينبغي ان يعلم ان النحاة
قد منعوا التعريف لفظ غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة رعاية
لصورة الاضافة المعنوية ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب
العرباء في عبارات بعض العلماء في كلام المصنفين فكانهم جعلوه
بمعنى المغاير وهو اي غير هاهنا منصوب على الحالية في ضمير المصنف
مدخر بالدال المهملة المشددة مجرورة لاضافة الغير اليه
وهو اسم فاعل من الافتعال اصله مذتخر قلبت الذال [illegible]

فصار مذدخر ثم ادغم الذال المعجمة في الدال المهملة بعد قلبها مهملة
فصار مدخر وجاز فيه ايضا مذخر بالذال المنقوطة المشددة
بادغام الدال المهملة في المعجمة بعد قلبها معجمة وذلك لان الدال
كلاهما من المجهورية فيجوز ذلك الادغام نظرا الى اتحادهما في المجهورية
بجعل الدال ذالا او الذال دالا وجاز فيه ايضا مذدخر بالذال
المعجمة قبل المهملة بترك الادغام وتحليله نظرا الى عدم اتحادهما
في الذات **فضل** منصوب على انه مفعول مدخر **النفحة** مجرورة
لاضافة فضل اليها وانما عمل مدخر في فضل لانه اريد به الحال او الاستقبال
واعتمد ايضا على غير هو في معنى النفي يعني ان عمل اسم الفاعل عند
العمل مشروط بشرطين الاول كونه بمعنى الحال والاستقبال اي عند
تجرده عن اللام اذ عند دخول الموصول عليه ليس هو في الحقيقة اسم
فاعل حتى يشترط في عمله كونه بمعنى الحال والاستقبال بل هو فعل
في صورة الاسم كما اشرنا اليه نحو الضارب اباه امس زيد اي
الذي ضرب وانما اشترط ذلك لتتم مشابهته لفظا ومعنى اما اذا كان
بمعنى الماضي فشبهه تماما معنى لا لفظا وشبه المضارع لفظا لا معنى فلا
يتم مشابهته لا للماضي ولا المضارع فلا يعمل عمل احدهما ومما يجب ان يعلم
ان هذا الاشتراط انما هو في عمله في غير الفاعل والظرف والمفعول
المطلق فانه يعمل في الفاعل عندهم سواء كان بمعنى الماضي او الحال
او الاستقبال وسواء كان مضمرا او مظهرا او [illegible] سببيا

نحو زيد ضارب او ضارب ابوه او ضارب في الدار عمرو امس
لان اذ المشابهة بالفعل يكفي للترفع شدة اختصاص المرفوع
بالفعل وكذلك يعمل في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف
يكفيه رائحة الفعل لاتساعه وكذلك يعمل في المفعول المطلق
من غير هذا الشرط لانه ليس باجنبي عنه الشرط الثاني اعتماده على
احد الاشياء الستة وانما اشترط الاعتماد على احدها لان تقوي
طلبه للمعمول على خلاف وضعه لانه انما وضع الوضع للذات المتصفة
بالمصدر وهي من حيث هي هي لا تقتضي فاعلا ولا مفعولا وانما
اقتضائهما باعتبار تضمنه لمعنى المصدر المصدر فاشترط في عمله ان
يكون واقعا في محل يكون وقوعا هو بالفعل اولى منه بالاسم وذلك
اما بكونه مسندا كما اذا اعتمد على الاربعة الاخيرة التي سنذكره فانه
ح لا يجوز ان يكون مخبرا عنه صار كالفعل اذ الاسناد من لوازم
الفعل او لوقوعه بعد ما هو بالفعل اولى كما اذا اعتمد على الاستفهام
والنفي فان النفي انما يتعلق بالاحكام دون الذات وكذا
الاستفهام شانه من الاحكام العوارض دون الذوات الاول
حرف النفي نحو ما قائم زيد وفي معناه اي في معنى حرف النفي
من اسم وفعل معناه نفي كغير وليس فمثال الاسم كما في قول [illegible]
وان امرؤ لم يبق الا نصاح لغير مهين نفسه بالمطامع فان مهين
عمل في نفسه النصب لاعتماده على غير ومثال الفعل نحو ليس قائم

قائم الزيدان قوله امرؤ في مختار الصحاح المرء الرجل يقول هذا
مرء صالح ومعه مرءة صالحة فاذا ادخلت الف الوصل في المذكر
وقلت امرؤ فثلاث لغات فتح الراء في كل حال وضمها في كل حال
فيكون في اللغة الثالثة معربا من مكانين انتهى وقوله لم يبق
على وزن لم يرم صفة امرئ لغير باللام الابتدائية المفتوحة من نحو
على انه خبر ان او مهين على وزن مجيب اسم فاعل من اهان يهين
اهانة والمطامع جمع مطمع بمعنى الطمع يعني ان الرجل الذي لا يهتم
باعمال صالحة لا يهين نفسه باظهار الطمع في كل موضع الثالث من تلك الاشياء
الستة حرف الاستفهام ملفوظا نحو اقائم زيد او مقدرا كقوله
ليت شعري مقيم العذر قومي مرفوع تقديرا على انه فاعل مقيم و
العذر منصوب على انه مفعول مقدم اي مقيم يعني القابلون عذري
قوله شعري بكسر الشين والراء بمعنى علمي اسم ليت وخبره محذوف
ههنا على سبيل الوجوب لكثرة الاستعمال والتقدير ليت علمي
بما سئل عنه بهذا الاستفهام حاصل الى وان يقال فيه بمعنى حرف
الاستفهام او ما في معناه فان الشرط فيه هو الاعتماد على الاستفهام
سواء كان مستفادا من حرف او من اسم نحو اين جالس صاحبك وكيف
مصبح ابناك وكم ماكث صديقك الثالث من تلك الاقسام الستة
المبتدا اسم كان نحو زيد قائم ابوه او منويا كقوله وكم مالئ عينيه من شيء
غيره فان مالئ نصب عينه لاعتماده على كم الخبرية التي ليست بمبتدا او

صبر نحا لكونه في الظاهر نكرة غير مخصصة بل مبتدأ معنى فانه مخصص
معنى الابهري فولكم كم رجلا القبيلة بمعنى كثير من الرجال من بعض اعلام ان ..
تخصص المبتدا النكرة بالصفة على ثلثة اقسام اما بالصفة لفظا
وهو ظاهر او بالصفة تقديرا نحو قولهم شر اهر ذا ناب اي شر اهر ذا ناب لا خير اي
شر واحد او نحو من اللبن او بالصفة معنى دونه كما في كم الخبرية فان
الوصف فيها في تمام معناه ولم يظهر مع لفظها كما تقدم مع
لفظة شر لانكم لا توصف اصلا حكما قالوا فاعلم ذلك الرابع
من تلك الاشياء التسعة الموصوف نحو مررت برجل عالم ابوه و
الخامس منها ذو الحال بان يكون اسم الفاعل حالا نحو جاءني زيد راكبا
غلامه يجوز فيها اي في الحال الحقيقي مواضع اعتماد اسم الفاعل فيها على ذي
الحال لا اعتماد تقديرا ايضا بان يحذف ذو الحال لفظا السادس منها
الموصول نحو الضارب ابوه قال السيد ركن الدين العلوي في تحقيق
في كبيرة اسم شرح الكافية قوله بعد الموصول ظرف قوله فعل عنه
المعه مفعوله وزاد بعضهم على وجوه الاعتماد ان يعتمد على حرف النداء
نحو يا طالعا جبلا حيث نصب طالعا جبلا على انه مفعوله لاعتماده
على الكن المحققين قالوا الموصول اعم من ان يكون ملفوظا كما ذكر
او مقدرا نحو يا طالعا جبلا اي كوكبا طالعا الجبل وزاد بعضهم
ان يعتمد على ان المكسورة المشددة نحو ان قائم الزيدان وقد ينبغي
ان يعلم في هذا المقام انه كان الاسماء المشتقة كاسم الفاعل و

والمفعول والصفة المشبهة تعمل بالاعتماد وكذلك يعمل
ما يجري مجراها كالمنسوب والاستعارة مثل اهاشمي ابوك
واسد الزيدان فاستعير الاسد بمعنى الجري فعمل عمله وكذا عمل هاشمي
في ابوك لكونه في قوة اسم المفعول اي منسوب الى هاشمي ومعنى
الاشتراط للاعتماد عند البصريين واما عند الكوفيين والاخفش
منهما فلا اشتراط بالاعتماد عندهم فعلى هذا قولنا قائم زيد
فقائم فيه اي في قولنا هذا عند البصريين خبر مقدم على المبتدا
لا غير وعند الكوفيين والاخفش يحتمل الامرين احدهما ان يكون
قائم مبتدا وزيد مرفوع على انه فاعل له ساد مسد الخبر والثاني ان يكون
خبرا مقدما وزيد مبتدا واما قائم الزيدان والزيدون فيمتنع
عند البصريين لامتناع ان يكون قائم خبرا عن الزيدان او عن الزيدون
لكونه اي لكون قائم مفردا والزيدان والزيدون ليس كذلك
والمطابقة للمبتدا شرط في الخبر المشتق افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا ليصح ارجاع الضمير منه الى المبتدا وجائز عند
الكوفيين يعني ان قائم الزيدان والزيدون جائز عندهم وعند
الاخفش على تقدير ان يكون قائم مبتدا وما بعده فاعله ساد مسد
الخبر وكذا الخلاف بعينه من غير تفرقة جار بينهم في عمل الظرف في
الاعتماد وعدمه يعني ان الظرف المستقر انما يعمل في الاسم المظهر
بعده عند البصريين بشرط اعتماده على احد الاشياء التسعة واما

اذا لم يعتمد الظرف على شيء منها فالاسم الواقع بعده مبتدأ مؤخراً
كان او خبر والظرف المقدم هو ما فيه من الضمير المستكن فيه المنتقل
عن عامله خبره اذ لا فرق عند الخليل بين الحدث وغيره في اشتراط
الاعتماد واما عند سيبويه فان كان ذلك الاسم حدثاً فارتفاعه
بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف لانه ادل الشيء على الفعل اذ حدث
هو حدث جزء مفهوم الفعل وان كان غير حدث فهو مرفوع على الابتداء
كما هو عند الخليل واما عند الكوفيين والاخفش فلا يشترط الاعتماد في اعمال
الظرف مطلقاً كما لا اشتراط في اعمال اسم الفاعل والمفعول **في** حرف
جر **دعايات** مجرور متعلق بالمحذوف وهي مصدر مضاف الى مفعوله
وهو **عباراته** جمع عبارة من العبور اما من المعنى الى اللفظ بالنسبة
الى المتكلم او بالعكس بالنسبة الى المخاطب في ذكر الفاعل منه وترك نظيره
في رعاياته عباراته والضمير البارز المتصل مجرور المحل لاضافة العبارة
اليه عائد الى الامام **الفصيحة** اي الخالصة من تنافر الحروف عن التعقيد
ومن غرابة نحو تكأكأتم وافرنقعوا ومن مخالفة القياس نحو الحمد لله
العلي الاجلل بفك الادغام ومن ضعف التأليف نحو ضرب
غلامه زيداً باضمار قبل الذكر ومن تنافر الكلمات كقوله وليس
قرب قبر حرب قبر كقوله ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا
على ما فصل كل ذلك في موضعه مجرورة صفة العبارة فان الفصاحة
كما يوصف بها المتكلم مثل الفلان فصيح وكاتب فصيح كذلك يوصف

يوصف بها العبارة المفردة نحو كلمة فصيحة والمركبة مثل ما يقال
كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم ولم يجمع الفصيحة
مع ان الموصوف جمع للاختصار كما في المبسوطة وجعلها **ولم**
من ظروف الجوازم للفعل المضارع وهي حرف نحو لم يضرب
وسمي بالجحد المطلق في عرف البصريين لانها موضوعة لمطلق الانتفاء
فيجوز ان ينقطع في زمان الاخبار ولما نحو لما يضرب وتسمى بالجحد
المستغرق لوجوب اتصال نفيه بالحال وذلك لان لما نفي لقد
ضرب في ضرب اخبار عن الماضي المتصل بالحال كذلك نفيه ولم ليس
كذلك لقلة حروفه من لما وعدا من جملة مصداق ما يقال زيادة الحروف
تدل على زيادة المعنى وان الشرطية نحو ان تضرب اضرب ولام الامر
اي اللام الموضوعة للامر سواء كان امر الفاعل الغائب او للمفعول
الغائب او الفاعل المتكلم او المفعول المخاطب وهي مكسورة والفتح
ايضا لغة ولا الناهية اي الموضوعة للنهي مطلق فانها تجيء
للمخاطب والغائب على السواء بخلاف اللام فانها لا تدخل على
الفاعل المخاطب في الاغلب وقد يدخل ليفيد الى المخاطب واللام
الغيبة يعم اللفظ المجموع الامرين مع التنصيص على كون بعضهم
حاضرا وبعضهم غائبا كما قرأ في اشنواذ فبذلك فلتفرحوا ان
قلت المفهوم مما ذكرت ان يجيء صيغة المتكلم في المعروف من الامر
والنهي وقد صرح ابو حنيفة بخلافه حيث قال في تعريفه غير

الشيخ تعريف لا بان الوجهان للمتكلم في المعروف من الامر والنهي
قلنا ممنوع لكلامه انه لا يجي من غيرنا وبل الا لا يلزم امر في النفيه
او نهيه عنها والا فوروده في الاستعمال كثير لا يكاد يصح انكاره
مثل قوله تعالى فلتقم طائفة وفليجب وغير ذلك ولهذا فسر التعريف قول
السكاكي فلتعينهما بقولي اي اذا كان السابق في الاعتبار
الخبر والطلب وجب علينا تعينهما اشارة الى صيغة الطلب ليس على
حقيقته بل المراد بها الاخبار عن وجوب التعين على ما هو يعبر و
المذكور رقد بر فانه تعيس اطو فعل مضارع مجزوم بلم سقط
الياء علامة للجزم لان اصل اطوي بالياء المدة لما بعد في موضوعه
لاحرف العلة في الفعل المعتل اللازم بمنزلة حركة الحرف الصحيح
في آخر الفعل الغير المعتل اللام فاعله مستتر فيه وهو انا والجملة ما
معطوفة على جملة استصعبت ذكر منصوب على انه مفعول لم
اطو شيء مجرور لاضافة ذكر اليه من حرف جر مسائلها
مجرور بها والهاء مجرور المحل لاضافة المسائل اليها عائد الى الكتب
الثلاثة والجار والمجرور متعلق بلم اطو الا حرف من حروف الاستثناء
وهي اي حروف الاستثناء وادواته على معنى ما بعده مستثنى في كلام
سواء كان حرفا او فعلا او الا وحاشا وعدا وغير وسوى بكسر
السين وبضمها مثل سواء بالكسر والفتح وخلا وما خلا وما عدا
وليس ولا يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير وان في مثل قوله تعالى لما

لما عليها حافظ ما موصول نذر فعل ماض مع فاعله جملة فعلية
صلته فاعله مستتر فيه عائد الى ما والموصول مع صلته منصوب
المحل اما على الاستثناء المنقطع من ذكر شيء لان المستثنى ليس من
جنس المستثنى منه الذي هو ذكر والعامل اي عامل النصب في الموصول
مع صلته الا العامل مبتدأ والاخير او العامل الفعل السابق ذكره
وهو لم اطو بواسطة الا على اختلاف المذهبين او منصوب على انه
بدل من ذكر شيء بدل البعض من الكل لان ذكر ما نذر بعض من ذكر شيء
او بدل الاشتمال فيه وعليه ان بدل الاشتمال انما يكون اذا لم يكن
بينهما تعلق بالكلية والجزئية وهنا ليس كذلك فلذا اعترف به
قبله حيث قال بدل من ذكر بدل البعض من الكل والعامل لم اطو
دون الا بل هو لغو في العلاج اي لم اطو ذكر شيء الا اطوي ذكر
ما نذر بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب والجار
اي بحذف المتعلق بمنصوب المقدر بعين وعلى اي او منصوب
على البدل من ذكر شيء بسبب حذف المضاف لانه لولا ذلك المحذوف
لكان الموصول واجب النصب على الاستثناء المنقطع من غير سبيل
الى ان يكون بدل البعض من الكل كما لا يخفى وهو اي المضاف المحذوف
ذكر وهو اي الذكر المحذوف غير الذكر الذي هو المبدل منه لان
المحذوف المقدر غير الملفوظ وان اتحد في اصل الحروف فالتنظيم
واما مجرور المحل على التفسير اما من ذكر شيء بدل من الكل والعامل فيه

ذكر اي لم اطو ذكر شيء مما ندر في يكون الذكر الذي اورد في
التفسير هو غير الذكر وهو المبدل منه او هو بدل من المسائل
في من مسائلها والعائد محذوف من اي لم اطو ذكر شيء من مسائل
التي ندرة جهة فيميل في هذا سهو لان البدل يكون في غير الموجب
وشيء ومسائلها موجب والجواب للنفي الذكر المتعلق بشيء
هو من المسائل في صيغة النفي فلا سهو في مقابلة لابن اخت خالته
ولما كان هنهنا اعرابا كل منهما محتمل الوجهين استبدا وتفصيل
اولا بما اورد ثم لما بقي هنهنا احتمال كون البدل من الضمير المجرور
في مسائلها ابطله بقوله ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور المحل
في مسائلها لعدم مساعدة المعنى للزوم كون ما ندر كتابا له و
مسائل وليس كذلك كذلك ذلك لان هذا الضمير راجع الى الكتب
الثلاثة فيكون التقدير لم اطو ذكر شيء من مسائل الكتب الثلاثة
الا مسائل ما ندر فيرجع حاله الى ان يقال الكتب النادرة وهو
ظاهر الفساد وما قيل في وجه الفساد انه اذا كان بدلا منه
يلزم دخول لا من المضاف في هو المسائل من مسائلها والمضاف
وهو ما ندر بتقدير تنحية المبدل منه اي بتعديه وازالته من
البين وهو الها في مسائلها فاسد خبر لما قيل وانما كان فاسدا
لان المراد بالتنحية التنحية في المعنى لا التنحية في اللفظ حتى يلزم
ما ذكر ثم على انا نقول بعد التسليم يرد هذا على الوجه الاول ايضا

ايضا فلا ينبغي ان لم يغير البدل الغلط فايدة الاجمال اولا و
التفسير ثانيا واما الكتاب ولوجوب عود الضمير الى المبدل منه
في بدل البعض والاشتمال كما اشرنا اليه قال في شرح اللب واللب
ولكونه ليس في حكم التنحية لا يمتنع ابدال غير المغضوب عليهم عن
الضمير المجرور في انعمت عليهم ولو كان في حكم التنحية مطلقا
لما صح ذلك لان التقدير حينئذ يكون صراط الذين انعمت عليهم
على غير المغضوب عليهم فيلزم ضمير صلة الذين من الضمير الراجع
اليه في عليهم الثاني راجع الى الموصول الثاني وهو الذي في غير المغضوب
واما قولهم انه في حكم التنحية فايدان منهم باستقلال البدل
بنفسه من غير ذلك المبدل منه ومفارقته التابع كما في الصفة
وعطف البيان ومن هنا ظهر لك ان قولك رجح لان المراد
بالتنحية التنحية في المعنى لا في اللفظ بما جاء في التحقيق
او شاع معطوف على ما ندر فيهما في حرف جر ما موصولة
بينهم منصوب اي لفظ بين منصوب لفظا على الظرف
وهم ضمير متصل مجرور المحل بالاضافة بين اليه وعبارة عن
النحاة لانه عايد اليهم وعامل الظرف اي ناصبه محذوف
وهو استقر فاعله المنفصل اليه من عامل بعد حذفه مستتر فيه عايد
الى ما والعامل هو المعمول اي الظرف مع فاعله جملة ظرفية صلة
ما والموصول مع صلته مجرورة المحل بفي متعلق بشاع

وانتشر معطوف على شاع او على ندر والثاني اولى للقرب
ولم حرف جزم ازد فعل مضارع مجزوم بلم اصله ازيد سقط
الياء لالتقاء الساكنين وهو حظ ان نقال وبها ابات كنان
الياء والدال فيه اي في المختصر متعلق بلم ازد شيئا منصوب
لانه مفعول لم ازد اجنبيا صفة شيئا الا حرف استثناء ما موصول
كان فعل من الافعال الناقصة مع معموله جملة فعلية صلة اسمه
مستتر فيه عايد الى ما بالزيادة متعلق بقوله حريا بتشديد الياء بمعنى
الجدير واللايق وهو منصوب على انه خبر كان والحاصل ما كان
حريا بالزيادة ثم اخر رعاية للسجع والموصول مع صلته منصوب
المحل على الاستثناء من لم ازد شيئا والعامل فيه الا او لم ازد على
اختلاف كما مر ذكره في المطول وعلى البدلية من شيئا والعامل فيه
لم ازد دون الا بل هو لغو في العمل والجملة اعني لم ازد مع ما تعلق
به معطوفة على جملة لم اطول فيها اما في محل الرفع ان كانت فاء
فتنظرت عاطفة او في محل الجزم ان كانت فاؤه جزائية و
ومباحث الاستثناء طويلة لا يليق ذكرها في هذه الاوراق
لكن فيها اي مباحث الاستثناء مسئلة لطيفة من الاستثناء
المكرر لا بد من ذكرها لامتحان الاذهان والاختبار
من الخبر بكسر الخاء المعجمة بمعنى الامتحان والتجربة وهي اي تلك
المسئلة اللطيفة انه اذا قال قائل لفلان علي عشرة دراهم

دراهم فقوله عشرة مرفوعة مبتداء ولفلان خبره و
علي متعلق بالخبر لانه في معنى الفعل الا تسعة الا
ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة
الا اثنين الا واحدا ولو قال له عشرة دراهم بتنوين [illegible]
الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة
الا ثمانية الا تسعة فاللازم في الاول خمسة وفي الثاني واحد لا بد من
ذكر وجه التصحيح هنا علينا ان نبينه فنقول اما ان اللازم في
الاول خمسة فلانا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد
وادخلنا معه ثمانية صارت تسعة واخرجنا منها سبعة بقي اثنان ثم
ادخلنا معها ستة صارت ثمانية اخرجنا خمسة بقي ثلثة وادخلنا معها
اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة ادخلنا منها اثنين
صارت ستة واخرجنا منها واحدا بقي خمسة فكل من خارج وكل نفي
موجب داخل كذا في شرح الرضي وفي التعليق سبيل هذه المسئلة
ان يجمع المثبت على حدة ويجمع المنفي على حدة ثم ينقص المنفي من المثبت فما
بقي هو المقر به فالمثبت عشرة وثمانية وستة واربعة واثنان والمجموع
ثلثون والمنفي تسعة وسبعة وخمسة وثلثة وواحد والمجموع خمسة وعشرون
فاذا نقصت الاقل من الاكثر بقي خمسة واما ان اللازم في الثاني واحد فلان
القايل لما استثنى الاثنين بقي ثمانية ولما استثنى ثلثة بقي من تلك
العشرة ايضا اذ لا بد ان يكون ذلك الاستثناء من العشرة لا من الاثنين

لان استثناء الاكثر من الاقل لا يصح وهكذا الاستثناءات
الباقية كلها من العشرة فقول الا تسعة نفي تسعة بقي واحد اعلم
ان عبارة اللباب في هذا الباب هكذا ولو تكررت المستثنى الكل بعد
ما يصح دخوله كان من النفي اثباتا ومن الاثبات نفيا نحو قوله
علي عشرة الا تسعة الا ثمانية هكذا الى الواحد فاللازم خمسة ولو
ذكرت بعده الا اثنين الا ثلاثة وهكذا الى التسعة فاللازم
واحد انتهى وقال شارحه يعني بان يقول له علي عشرة الا تسعة الا
ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين
الا واحد الا اثنين الا ثلاثة الا اربعة الا خمسة الى سبعة فاللازم لانك
اذا اخرجت الاثنين بعد الواحد صار اللازم سبعة ثم اذا اخرجت
الثلاثة بقي اللازم اربعة ثم اذا اخرجت الاربعة صار اللازم ثمانية
ثم اذا اخرجت الخمسة بقي اللازم ثلثة ثم اذا اخرجت الستة صار اللازم
تسعة ثم اذا اخرجت السبعة بقي اللازم اثنين ثم اذا اخرجت الثمانية
صار اللازم عشرة ثم اذا اخرجت التسعة بقي اللازم واحدا اعلم
ان الاستثناء المساوي غير المساوي والنقص منه لا يصح الا خمسة البتة
ما يخرج عن المساوي وههنا كذلك انتهى واذا عرفت هذا
فلعل الشارح رحمه انما قال له علي عشرة الا اثنين الا ثلثة الخ
بدون التعرض ما في الواحد بناء على ان هذه العبارة لكن لا يخفى
عليك ان الظاهر ان ما في اللباب مسامحة وما ذكره ههنا في الكتاب

مسئلة

مسئلة اخرى غيبية ما ينبغي ان يترك منها الا واحدا كما لا يخفى على
المدرك المصنف فلهذا اخترنا في وجه تخريج المثال ما ذكرناه
وعليك بالتدبر فانه مما يليق بالتدبر واعلم انه يخرج المسئلة
الاولى بتقدير اخر على ما لا يبالي وجاز في خيالي قبل العثور على
ما ذكره الاعالي ثم وجدته هو المرضي عند بعض المحققين من شرح اللباب
وهو الذي حققه بقوله اعلم ان في هذا المثال يكون الكل من المستثنى من
الاول ويكون المستثنى الاول الذي يستثنى منه الكل ان كان منفيا
كان الكل مثبتا وان كان الكل منفيا وبقوله وجه الضبط ههنا او
ان الاولى ان يجعل كل وتر كالتسعة والسبعة والخمسة والثلاثة والواحد
منفيا ويجعل كل شفع كالثمانية والستة والاربعة والاثنين مثبتا
لكن ان سقط من المستثنى ثم زيد في ما بقي من هذا المستثنى منه ليلي
المستثنى الكل حافظا مبلغه ثم سقط من هذا المجموع المستثنى الذي
ويعلم جبر الى ان يبلغ الواحد مثلا اذا اخرجت التسعة من العشرة بقي
ههنا الواحد ومع الواحد اذا ضم الى الثمانية مثلا صار التسعة فاذا
اخرجت من هذه التسعة الثمانية سبعة بقي اثنان الى الستة صارت
ثمانية واذا اخرجت من هذه الخمسة بقي ثلثة واذا ضم هذه الاربعة
الثلاثة الى الاربعة صارت سبعة واذا اخرجت من هذه السبعة ثلثة
بقي اربعة واذا ضم هذه الاربعة الى الاثنين صارت ستة فاذا اخرجت
من هذه الستة واحد بقي خمسة وههنا فوائد اخرى مهمة لا ينبغي

تسهل وان طال الكلام منها ان الفعل الواقع بعد الا لا يقع نوعا
ولذا لا يقع الا بعد النفي فان وقع بعد الا مضارع ولا يشترط ان
يكون فعل بوجود النفي كاف نحو ما زيد الا يفعل خيا ولما زيد
الا فاعل فيكون خبر مبتدا وان وقع بعد ما فعل ماض يشترط ان
يكون قبلها فعلا منفيا كقوله تعالى وما ياتيهم من رسول الا كانوا او
في معنى نفي قبلها في القسم نحو انشدكم الا فعلت فان معناه ما اطلب
لك الا فعلك فهو مستثنى مفرغ ومنها وقوع الجملة الاسمية بعد الا
كقولك ما جاءني الا زيد خير منه فاذا وقعت الجملة بعد المفرد كانت حالا
كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قائم ووجه صفة لا الاصل واما الواقعة بعد
النكرة فهي صفة ولا يجوز ان يكون حالا عند من يجوز الحال من النكرة
ويجوز دخول الواو معها فتقول ما مررت باحد الا زيد خير منه لا يجوز
ان يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد ومنها ان حذف
المستثنى يجوز تخفيفا عند قيام قرينة وقال ابو سعيد السيرافي انما
يحذف من ليس الا وليس غير حاجة دون غيرها من ادوات الاستثناء
ومنها انه لما يكون مظهرا يجوز اضماره نحو قوله تعالى شهد الله انه لا اله
الا هو ومنها ان الاستثناء عقيب الجمل كقوله الا فاعل من قذف
زيدا فاجلده واكلم بالفقه ورد شهادته الا ان يتوب عند الشافعي
يرجع الى الكل وعند ابي حنيفة رحمه الله يختص بالجملة الاخيرة وذهب بعضهم
الى التوافق والبحث خارج عن الفن فان قيل ما تقول في

قوله

قوله لا حول لا قوة الا بالله فان الاستثناء وقع بعد جملتين يعني
الى الثانية عندنا وهو هنا منصرف الى الجملتين لان معناه لا حول عن
معصية الا بالله ولا قوة على طاعة الله الا بالله قلنا ان الاستثناء
المذكور راجع الى الثانية وتقدر في الجملة الاولى استثناء آخر لدلالة الكلام
عليه او نقول ان الحول والقوة لما كان بمعنى واحد صح رجوع الاستثناء
اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد ومن جهته على وزن وخرجت
اي سميته الواو للعطف خرجت فعل وفاعل ومفعول والضمير البارز
راجع الى المختصر والى معطوف على جملة استصفيته وعلى جملة لم ازد
والاول اولى من جهة المعنى وان كان بعيدا من جهة اللفظ ووجه
الاولوية لا يخفى على الفطن والذوق السليم بكتاب مجرور بالباء
متعلق بخرجت المصباح لا يخفى ان الاسم هنا المركب المجموع فلو
ذكر الكتاب يكون مفخما تعظيما له مجرور باضافة الكتاب اليه
من اضافة العام الى الخاص كخاتم فضة ليستغني اي يستغني
بمعنى انما سميته بالمصباح لاستغنائه بانواره كما نحو اخرجت
عن الطبر ندبه واللام جارة وان المصدرية لما من قوله
يتعلق ويستغني فعل مضارع منصوب بها اي بان المصدرية وفاعل
المستتر فيه اي ويستغني وهو الى الولد بانواره متعلق بيستغني
والضمير مجرور محلا لاضافة الانوار اليه راجع الى هذا المختصر والمراد
بالانوار مسائله اللطيفة ومباحثه الشريفة وهذا الكلام استعارة

بالكناية لان المص شبه المختصر بالمصباح في زوال الظلم جمع ظلمة كظلم
الجلي والجلية اما الازالة اي ازالة الظلمة في المصباح فظ واما الازالة
في المختصر فلانه مزيل ظلمة الطرفان بالممارسة متعلق بالمزيل الاستعارة
عطف تفسيري وتبيين في الطفيفة ان انت الظلم ثم اثبت له ما هو
من لوازم المصباح بقوله بانواره والتشبيه المذكور اي تشبيه المص
المختصر بالمصباح في ضمير استعارة مكنية وهذا الاثبات استعارة
تخييلية فقوله فينه لهذا الامام مرفوع على انه خبر بعد خبر وصفة تخييلية
واما منصوب على الحالية فتدبر وتسنم اي تغنم معطوف على تستضيء
والضمير المستتر فيه عائد الى الولد بمغانم منصوب على انه مفعول لتسنم
وهو بمعنى الغنائم جمع غنيمة واضافتها الى آثاره اضافة اللام الى الجاني
اي مغانم من آثاره فيكون اضافة بمعنى من كما تم فخفته لان المغانم
المرادة في ههنا هي الآثار الحاصلة من المختصر كان الغانم هو الغنيمة
فيصح كون الاضافة بمعنى من لانها خفتها وهي كون المضاف محمولا لا موجود
ههنا والمراد بها اي بتلك الآثار الحاصلة من المختصر مسائله الشريفة التي
هي فوق كل مغنم والضمير البارز مجرور المحل للاضافة الا في اليه راجع الى
المختصر ويسر فعل فاعل ومفعول هو اي المفعول الضمير البارز المتصل
وهو عائد الى المختصر والجملة معطوفة على جملة ترجمة ومعنى كشر طوية
وهو ضد النشر على تعبير القاهر لان الثياب المنسولة اذا انتشر
طويته على كل القصار فكان المص شبه المختصر بالثوب المطوي و

وجعله شيئا منصوب على انه حال او مفعول ثان له حرف
جر حرف مجرور بها متعلق بكثير ابواب مجرورة للاضافة الجنة
اليها الباب في الاصل باب البيت قيل انما سمي ههنا به لانه لا يدخل
في البيت الا بعد المجاوزة من باب البيت بدليل ابواب مرفوع
بالابتداء الاول صفة الباب هو نقيض الآخر اصله اوءل على وزن
افعل على راي مهموز الاوسط فقلب الهمزة واوا وادغمت بدليل اول
نكت في جمع على اوائل واوايل وقيل اصله وول على وزن فوعل قلبت
الواو الاولى همزة لتناسب قوة المتكلم في الابتداء ولم يجمع على
اواول للاستثقال في الصحاح اذا جعلت اول صفة لم تصرف و
تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما
اول ومعناه في الاول لا اول من هذا العام وفي الكل قبل هذا العام
وثمانية الاولى جمعها ومثل الآخر والآخرة في الاصطلاحات جمع اصطلاح
وهو اتفاق جماعة على تخصيص شيء بشيء والجار مع المجرور في محل الرفع
على انه خبر مبتدأ النحوية صفة الاصطلاحات وانما لم يقل النحويات موافقا
للاصطلاحات لانها اي النحوية اسند الى ضمير الجمع وهو الاصطلاح
في تجويز الوجهان كما مر غير مرة فان قيل ان النحوية لسبب تفعل
اي فعل الاصطلاحات ولا بمعناه فيما سبق فيه الفعل فاين الاسناد
قوله لانه متعلق بما يفهم من الكلام السابق استفهام للانكاري
اي الاسناد فيه لانه لا وجود له اي الاسناد فيه لا فيها في الفعل

وفيما في معناه ولهذا يسمونهم يقولون اذا الخبر لابد وان يكون
فعلا او معنى فعل بنا، وابن مثلا قولنا زيدا ابوك في عمرو وغلامك
بشتم يواخيك مملوكك قلنا ان اليا وغيرها الجملة النحوية باالنسبة
فيكون في معنى الفعل اذ التقدير في الاصطلاحات المنسوبة
الى النحو فالنحو اسم مختص لهم وبصرة فلا يصح الوصف في اذا
نسب وفات نحوي وهاشمي وبصري الخط في سلك المصنف حتى
يقول يرفع المعنى بالغلام حالة في حالة قولك رجل معدي في خلافه
فلا اشكال وجمع اي الاصطلاحات بمعنى المصطلحات ولهذا اي
لكونها بمعنى المصطلحات جمعت الاصطلاحات اي جمع الطلاق
الى انقال جمع اي الاصطلاح وان كانت مصدرا لفظا والمصدر
لا يثنى ولا يجمع وهو اي ذكر المصدر وارادة اسم المفعول كثير كاللفظ
بمعنى الملفوظ عنهم كالقول بمعنى المقول والعطف بمعنى المعطوف
والضرب بمعنى المضروب نحو ذلك وجمع الاصطلاحات التي بمعنى الا
المصطلحات عبارة عن الالفاظ المتعددة كالكلمة وانواعها من
الاسم والفعل والحرف الكلام وانواعه اي انواع الكلام من الجمل
الاربع من الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية واعلم ان
الاصل ان يكون الجمل اثنين اسمية وفعلية لان المركب المشتمل
على المسند والمسند اليه لا ابتداء الا من اسمين او من فعل واسم
فان بدات باسم تسمى اسمية كزيد قائم وزيد ابوه قائم وان زيدا

قائم

قائم وهل زيد قائم وما زيد قائما ونحو هيهات الامر شتان زيد
وعمرو واقائم الزيدان وما قائم الزيدان عند الجمهور خلافا لصاحب
اللباب فان والامر وما بعده من الجمل الفعلية دون الاسمية
وان بدات بفعل تسمى فعلية كقام زيد وهل قام زيد وزيدا اضرب
ويا عبد الله لان التقدير ضربت زيدا اضربه وادعوا عبد الله وبه اخذ
ابن الحاجب في صاحب اللباب وابن مالك لكن الزمخشري وصاحب
اللباب اطلقا معا اعتبارين آخرين وجعلا معا قسمين آخرين من
الجملة وبيانه ان الجملة الفعلية ان تجردت فعلها عن الشرط ولزوم
الاضمار فهو قسم من اقسام الجملة يسمونه بذلك الاصل اعني الفعلية وان
كان تضمن الشرط يسمونه شرطية سواء كانت مركبة من فعلين نحو ان
تكرمني اكرمك او من شرطين نحو ان كان متى زيد يكتب فهو يحرك
يده فمتى لم تحرك يده لم يكتب وان لزم الاضمار فيسمى تلك الجملة ظرفية
سواء كان في ملفوظا في الظرف او مقدرا فان الجار والمجرور يسمى
ظرفا اصطلاحا كما اشرنا اليه نحو ما في الدار زيد وعندنا وقدامك
زيد وعندنا وقولنا في الشرطية معنى قيد زاده صاحب العباب في شرح
اللباب قال في قوله معنى اشارة الى ان الشرط لا يجوز ان يكون جملة
شرطية لفظا لانهم لا يدخلون بين حرفي الشرط فاذا ارادوا ذلك
ادخلوا كان واسندوه الى الضمير الشأن وجعلوا الشرط خبره فيكون
الجملة فعلية لفظا وشرطية معنى انتهى وقولا التي يتوقف صفة

الالفاظ عليها اي على تلك الالفاظ المتعددة بمباحث الآتية
فلهذا اي فلتوقف المباحث الآتية عليها قدم المص هذا الباب
الكاين في الاصطلاحات النحوية على ساير الابواب هذا واردفه
اي عقبه بقوله الباب رفع اي مرفوع بالابتداء الثاني مرفوع تقديرا
على انه صفة الباب في العوامل الجار والمجرور متعلق بمحذوف لكونه
مرفوع المحل على الخبرية للمبتدأ اللفظية مجرورة على انها صفة العوامل
القياسية مجرورة صفتها ايضا اي كاللفظية وانما قدم هذا الباب
على الباب الثالث لان العوامل المذكورة في الباب الثاني قياسية
وفي الباب الثالث سماعية والقياسية مطردة مثل قولنا الافعال
اللازمة ترفع الاسم على الفاعلية والافعال المتعدية ترفع اسما واحدا
على الفاعلية وتنصب اسما آخر على المفعولية فهذا قياس مطرد
ولو تركت قوله فهذا لكان اظهر في جميع الافعال فلك ان تجري انت
هذا الحكم في كل فعل سواء سمع من العرب او لا والسماعية غير مطردة مثلا
قولنا ان الباء تجر على وزن تمر صفة مؤنث ولم اي لفظ لم تجزم
بضم الميم سماعي غير القول قولنا وقوله منحصر فيما سمع من العرب صفة
كاشفة للسماعي وليس لك ان تتجاوز انت عما سمعته من العرب في لا
ولا شك ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد في
كلامهم جرى مجرى الشاذ النادر عن القياس الخارج عن الاصل
كذا قال في الضوء قوله النادر اي القليل وقوله الخارج صفة بعد صفة

للشاذ والمطرد ليس كذلك فهو اولى بالتقديم فلذلك قدمه عليه
ثم قال الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية اعرابه كاعراب الثاني
لكن قدمه على الرابع لشرفه لان اللفظية السماعية اقوى
لانها يعرف بالحس البصري فيه بحث لان العوامل اللفظية من الالفاظ
التي هي اصوات مخصوصة وهي ليست محسوسة بالبصر بل بالسمع فلو
قال يعرف بحس السمع والقلب معا لكان اولى والمعنوية تعرف
بالقلب فقط لانها اي العوامل المعنوية اما الابتداء الرافع
للمبتدأ والخبر وقوع المضارع موقع اسم الجنس الواقع للمضارع او
كون الصفة صفة لمرفوع او منصوب او مجرور العامل في الصفة
عند الاخفش على ما سيجيء في آخر الكتاب في الباب الرابع ولا شك
ان كل واحد منها معنى عقلي لا يعرف الا بالقلب ولا شك في مزية ما
يعرف بالشيئين على ما يعرف بالشيء الواحد المزية بمعنى الفضيلة
فعيلة لا فعيل لها في الاساس ثم رتب عليها تفضلت وجعلها المزايا
قدم المص الباب الرابع في العوامل المعنوية الباب الخامس في فوايد البرتبة لان
المراد من علم النحو معرفة العامل والمعمول فالبحث في الرابع من العوامل
وان كانت معنوية بخلاف الخامس فالبحث فيه من التعريف والتنكير
والتذكير والتانيث ونحوها فانها من تتمات الفن وليست
بمقصودة من هذا الفن وان كانت مقصودة في هذا الفن والفرق
بين المقصود من هذا الفن وبين المقصودة في هذا الفن ظ

M3.7.53

حيث يشتمل الكل المقصود الاصلي وغيره بخلاف الاول و
والمقصود في صدر الفن مقدم على المقصود في صدر الفن
فلهذا قدم الربع على الثاني مع اتحاد الصفات في الابواب
في قوله العوامل اللفظية حيث قال اللفظية ولم يقل اللفظيات
بالجمع وغيره مع ان موصوفها جمع وهو العوامل يعلم مما ذكر في الكتب
المبسوطة اي في قوله حصرنا المبسوطة ولعل المبسوطة وقع
تصحيفا فيه من المسوطة لكن لا بد ههنا ان يذكر وجه الحصر في حصر
ابواب الكتاب في الحين بان يقال ان المبحوث عنه في هذا الكتاب
لا يخلو من ان يكون موقوفا للمباحث الآتية اولا فالاول هو
الباب الاول وان كان الثاني وهو ما لم يتوقف عليه المباحث
الآتية فلا يخلو من ان يكون البحث في جهة العاملية اولا فان كان
الاول فلا يخلو من ان يكون العامل فيه قياسيا او سماعيا او معنويا
اولا والاول اي ما يكون العامل فيه قياسيا وهو الباب الثاني اي
ما يكون العامل سماعيا وهو الباب الثالث والثالث اي ما
يكون العامل معنويا وهو الباب الرابع وان كان الثاني وهو
ان يكون البحث لا في جهة العاملية فهو الباب الخامس فان قيل لا يلزم
من عدم كون البحث من جهة العاملية ان يكون هو الباب الخامس
الذي هو في حصول غير العربية فلم لا يجوز ان يكون بشيء آخر لم
يكن فيه تلك الفصول قلنا اعلم اولا ان الحصر اما عقلي او الاستقراء

اما عقلي اي مردد بين النفي والاثبات بجزم العقل
بمجرد ملاحظة مفهوميه الانحصار واما استقرائي لا يكون
كذلك بل يستند الى التتبع والاستقراء هو المشهور عند
الجمهور لكن قد اعتبر ههنا بعضهم قسما آخر يسمى حصرا جعليا و
بيانه ان ذكر الاستقرائي اما ان يتعلق بجعل جاعل ان يكون
المقسوم مما جعله جاعل على تعداد تلك الاقسام كالمصباح فهو
على الابواب اولا يتعلق بجعل جاعل فان لم يتعلق به فهو
منه فيسمونه بذلك الاسم الاصلي اعني الاستقرائي وان يتعلق به
فيسمونه بالحصر الجعلي اذا عرفت هذا فنقول هذا الشمول عام
الورود في كل حصر جعلي لان بديهة العقل كافية فيه لا ينظر الى
شبهة لكن يندفع ذلك الشمول العام بالاستقراء يعني اذا لم يكن
البحث من جهة العاملية يلزم ثبوت الخامس بالاستقراء في اجزاء
الكتاب وابوابه لا بالعقل لان العقل يجوز ان يكون شيئا
آخر غير الخامس تمت تمت تمت

تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب
من يد العبد الضعيف النحيف
رحمت الحاج عفى الله له ولوالديه
لذنبه واحسن اليهما واليه
من شهور جمادى الآخر
في يوم الجمعة وقت
الظهر في سنة
١٢٠٤
والف

ع

95 ult

УНИВЕРЗИТЕТСКА БИБЛИОТЕКА
„СВЕТОЗАР МАРКОВИЋ" - БЕОГРАД
П Inv. br. 43.753